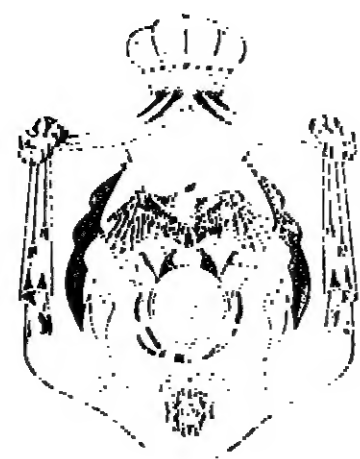


هكذا منه لأحد



البريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الاحد ٩ شوال سنة ١٤١٧هـ. الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٩٧م.

العدد : ٤١٨٥

تصدر عن رئاسة الوزراء

توزع من قبل وزارة المالية

طبعت في المطابع العسكرية



الجمهورية العربية
للمملكة الأردنية الهاشمية
فهرس العدد

هكذا من الأصل

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦٣	- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ قانون تصديق اتفاقية التلقيب عن البتروول والمشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلوبال
٧٠٠	- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ قانون تصديق اتفاقية التلقيب عن البتروول والمشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة ناداركو الاردن/ المتبقية عن شركة ناداركو الامريكية
٨٢٧	- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون البلوك
٨٢٩	- قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ قانون محكمة بلدية جرش
٨٣٥	- نظام رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ نظام المطاعم والاستراحات السياحية
٨٤١	- نظام رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ نظام المنشآت الفندقية والسياحية
٨٤٨	- نظام رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والديوائر الحكومية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦

نخ احسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

مقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧

قانون تصديق اتفاقية التنقيب عن البترول والمشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

وشركة ترانس جلوبال

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية التنقيب عن البترول والمشاركة في الانتاج بين

سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلوبال لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعمر اتفاقية المشاركة في الانتاج الملحقه بهذا القانون والموقعة في عمان في الاول من

نيسان سنة ١٩٩٦ بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة ترانس جلوبال صحيحة وناظرة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٦/١٢/٣١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
وزير الدفاع
المهندس عبد الكريم الكباريتي

وزير
التعليم العالي
الدكتور عبدالله التور

وزير
الداخلية
الدكتور عوض خليفات

وزير
الاشغال العامة والاسكان
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير
العدل
المهندس عبد الكريم الدغمي

وزير البريد والاتصالات
وزير المالية بالوكالة
جمال الصرايرة

وزير
المياه والري
المهندس سمير قنوار

وزير
الصناعة والتجارة
المهندس علي ابو الراغب

وزير
السياحة والآثار
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيبيش

وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة

وزير
التخطيط
الدكتورة ريم خلف

وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوقاف
والقنصل والمقدسات الاسلامية بالوكالة
محمد الدويب

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
هشام التل

وزير
التممية الاجتماعية
المهندس حماد ابو جاموس

وزير
التنمية
المهندس منير صوير

وزير
المعمل
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير
دولة
مفلح الرديمي

وزير
الثقافة
الدكتور احمد القضاة

وزير
الزراعة
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير
دولة
محمود عبد اللطيف الهويل

وزير
الشباب
محمد داود خيه

وزير دولة ووزير الطاقة
والثروة المعدنية بالوكالة
محمد عوده نجادات

وزير
التربية والتعليم
الدكتور منقر المصري

وزير
دولة للشؤون الخارجية
خالد المداحنة

وزير
الاسلام
الدكتور مروان المعشر

وزير
النقمة الادارية
الدكتور كمال ناصر

وزير
النقل
المهندس ناصر اللوزي

هكذا من المصلح

اتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية
وشركة ترانس جلوبال بترولיום جوردن ليمتد

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الاردن في الاول من نيسان عام ١٩٩٦ بين سلطة المصادر الطبيعية في الاردن ("السلطة") والتي تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية ("الاردن") بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ وبين شركة ترانس جلوبال بترولיום جوردن ليمتد ("المقاول") وهي شركة مؤسسة بموجب قوانين الجزر العذراء البريطانية.

وصف

بما أن البترول المتواجد طبيعياً في الطبقات الواقعة داخل حدود الاردن هو ملك للاردن، و

بما أن الاردن ترغب في ترويج استغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة وكذلك يرغب المقاول في أن يشارك ويساعد الاردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويرها وإنتاجها، و

بما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الاردن وباسمها بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية رقم ٢٠٧٦ تاريخ ١٦ شباط ١٩٦٨) وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه في المملكة الأردنية، و

بما أن للسلطة الحق المطلق بتنفيذ كافة العمليات البترولية في المملكة الأردنية، و

بما أن الاردن خولت السلطة التفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها، و

بما أن المقاول راغب في تحمل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التنقيب عن البترول وتطويره في المنطقة وبما أن السلطة والمقاول كليهما يرغبان في الدخول في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة،

لذلك فقد اتفق الفريقان على ما يلي :

هكذا من المصادق

المادة الأولى
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للعبارات الواردة والمعرفة أدناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى :

"التابع"

تعني بالنسبة للمقاول :

- (١) شركة أو شراكة أو أية شخصية اعتبارية أخرى يملك المقاول فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت ، أو
- (٢) شركة أو شراكة أو شخصية أخرى تملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أسهم المقاول المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت ، أو
- (٣) شركة أو شراكة أو شخصية اعتبارية أخرى يكون خمسون بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أسهمها أو منافع الشراكة فيها أو أية منافع ملكية أخرى قائمة ولها حق التصويت مملوكة مباشرة من قبل شركة أو شراكة أو شخصية أخرى تملك مباشرة أو بصورة غير مباشرة في مقاول خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم أو منافع الشراكة أو منافع الملكية الأخرى القائمة ومخولة بالتصويت .

"اتفاقية"

تعني اتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه .

"برنامج تقييم"

يعني برنامج يطبق بعد بئر اكتشاف طبقاً للمادة الثالثة (ج) (٣) .

"بئر تقييم"

تعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج تقييم .

"المنطقة"

تعني المنطقة الموصولة في الملحق (أ) والمبينة على الخارطة المسماة الملحق (ب) والمرافق بهذه الاتفاقية ، وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

"برميل"

يعني اثنين وأربعين (٤٢) جالونا أمريكياً "مقياس سائل" مصصح لدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت، ويجب أن تتم هذه القياسات والتصحيحات حسب أحدث مقاييس ASTM/API/IP

"تصف السنة الشمسية"

يعني مدة ستة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ في الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول بما في ذلك اليومين المذكورين .

"ربع السنة الشمسية"

تعني مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ولينسان وتموز وتشرين أول .

"السنة الشمسية"

تعني اثني عشر (١٢) شهراً متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الأول وذلك حسب التقويم الجريجوري .

"الاكتشاف التجاري"

ويعني اكتشاف لفظي يقرر المقاول أنه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية .

"نقط الكلفة"

يعني النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة والذي يحق للمقاول استلامه وفقاً للمادة السابعة (أ) .

هكذا من الأصل

"غاز الكلفة"

يعني الغاز المخصص لاسترداد الكلفة والذي يحق للمقاول استلامه وفقا للمادة (٢٤) و

"النفط الخام"

يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب المرافقة، المنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل عند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي العادي وتشمل هذه العبارة أيضا المكثفات.

"نقطة التسليم"

تعني نقطة تصدير الأردن للبترول المتوفر للبيع ونقطة بيع المقاول الأردني للبترول المطلوب محليا أو المكان الذي يتفق عليه الفريقان بموجب هذه الاتفاقية.

"مصاريف التطوير"

تعني المصاريف كما هي معرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (٢).

"التطوير" أو "عمليات التطوير"

تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ ١ - حفر آبار التحديد أو آبار التطوير وكلفة العمليات المتعلقة بهما.

٢ -

الحصول على وتصميم بناء وتركيب وتشغيل وخدمة وصيانة المعدات والخطوط والأنظمة والتجهيزات والأدباب وحقوق المرور والمصانع والمجطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه لإنتاج وتشغيل الآبار المذكورة ولحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة لتسليم.

٣ -

إعادة الضغط وإعادة الدوران والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي.

"فترة تطوير"

تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"خطة التطوير"

تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الاكتشاف"

تعني اكتشافا للنفط لم يكن معروفا وجوده من قبل يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص إنتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.

"بئر اكتشاف"

يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت، بعد الاختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة، أنه وحسب رأي المقاول قابل لإنتاج البترول بمعدل يبرر اقتصاديا القيام ببرنامجه تقييم. أن تاريخ الاكتشاف هو تاريخ اشعار المقاول بأن بئرا معينا يشكل اكتشافا.

"تاريخ النفاذ"

يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر إجراء ضروري يعطيها قوة القانون ونفاذ أثره بالكامل.

"تاريخ التوقيع"

هو التاريخ الوارد في أول هذه الاتفاقية.

"نفقات التنقيب"

تعني النفقات المعرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (ط).

"التنقيب" أو "عمليات التنقيب"

وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب التنقيب وتغريب العينات اللابائية وفحوصات طبقات الأرض وآبار اكتشاف البترول أو تقييم اكتشافات النفط وغير ذلك من الآبار والثقوب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك. أن فعل "ينقب" يعني القيام بعمليات التنقيب.

"مدة التنقيب"

تعني المدة التي يحق للمقاول إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية وتقسيم مدة التنقيب إلى ثلاث مراحل:

هذه هي المدة

المرحلة الأولى ومدتها ٤ سنوات وهي (مرحلة التنقيب الأولى) وستكون مدة مرحلة التنقيب الثانية سنتان (مرحلة التنقيب الثانية)، أما مرحلة التنقيب الثالثة فتكون مدتها سنتان بالإضافة إلى مدة أي تمديد (مرحلة التنقيب الثالثة) . تعني عبارة (مرحلة) المرحلة الأولى أو الثانية أو الثالثة حسب ورودها.

'بئر تنقيب'

يعني أي بئر يحفر بهدف اكتشاف مخزون بترولي .

'غاز' .

ويعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط، ويستثنى من هذه العبارات المكثفات، وتعني عبارة 'الغاز' المصاحب 'الغاز' المنتج مع النفط الخام والمصاحب للخام في الخزان، وتعني عبارة 'الغاز' غير المصاحب 'الغاز' المنتج من الخزان كميات غير محددة من النفط الخام.

'الانتاج التجاري الأولي'

يعني للتاريخ الذي تباع أو تصدر فيه أول شحنة من النفط الخام أو الغاز من قبل المقلول .

'شركة النفط الأردنية'

تعني الشركة الأردنية العاملة 'شركة النفط الأردنية' كما وردت في المادة (١١) .

'الأردن'

وتعني المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

'مصاريف الصل'

تعني المصاريف المعروفة في المادة السابعة (١) (٧) (٣) .

'البترول'

يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والأسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي يمكن أن توجد في لوتنتج أو يتم الحصول عليها وتوفرها من المنطقة بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي يمكن استخراجها منها بما في ذلك المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الأساسية والماء .

'العمليات البترولية'

تعني عمليات التنقيب والتطوير والانتاج وكل العمليات الأخرى المجاز أو المنوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية .

'الانتاج' أو 'عمليات الانتاج'

وتشمل العمليات والنشاطات بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ
١- تشغيل وصيانة والمحافظة على وإنتاج وإجراء وإصلاح الآبار والآلات والآليات والأنظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير .
٢- أخذ وتوزيع ومعالجة وتجفيف وإزالة الماء من وضغط وتجهيز وتسييل واعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع .

'منطقة الانتاج'

تعني جزءا من المنطقة تعيينها السلطة والمقلول لتشمل التجمعات البترولية رئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسميها المنطقة وذلك فيما يتعلق باكتشافات تجاري معين، وتشمل منطقة الانتاج كذلك تجمعات بترولية فوق مستوى أو تحت مستوى التجمعات البترولية الرئيسية .

'قياسات مشاركة الانتاج'

تعني القياسات المبينة في المادة السابعة (١) .

'النفط المنتج للمشاركة'

وتعني النفط الخام المقسّم فيما بين السلطة والمقلول وفق المادة السابعة (ب) .

ملحق المادة السابعة

فترة الانتاج

تعني الفترة المشار اليها في المادة الثالثة (د).

اللجنة الفنية للتقريب

تعني لجنة التقريب الفنية الواردة في المادة العاشرة.

سنة

تعني مدة (١٢) شهرا متتالية حسب التقويم الجريجوري.

المادة الثانية

ملاحق الاتفاقية

ملحق أ

وصف المنطقة المشمولة والمتأثرة بهذه الاتفاقية.

ملحق ب

خارطة تبين المنطقة المغطاة والمتأثرة بهذه الاتفاقية والموصوفة في الملحق أ.

ملحق ج

الاجراءات المحاسبية.

ملحق د

عقد الشركة العاملة.

ملحق هـ

الأحكام المتعلقة بالتطبيق الضريبي.

ملحق ز

نموذج الكفالة البنكية.

ملحق ح

نموذج كتاب الاعتماد.

ملحق ط

نموذج كفالة للشركة الأم.

ملحق ط

المساهمة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية أ و ب و ج و د و هـ و و ز و ح و ط جزءا منها وستعتبر، الا اذا نص على غير ذلك صراحة، مساوية في قوتها واثرها لبنود هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

حقوق الامتياز واجله

(أ)

عدا عما ذكر في المادة ٢٩ يعين المقاول حصرا بموجب هذه الاتفاقية للقيام بعمليات بترولية في المنطقة الموضوفة في الملحقين أ و ب ولان ينقل العمليات البترولية من ذلك المكان الى مكان التسليم في الاردن ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويعيد او يبيع في الخارج عائدات البيع. وكذلك لان يقوم، في ظل اي قوانين مطبقة او قواعد او أنظمة شريطة ان لا تكون تلك القواعد والأنظمة اكثر تقييدا من تلك المطبقة في صلاحيات صناعة النفط الجيدة، بكل النشاطات المساندة الملائمة لاي مما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الانابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات التخزين والمطارات والأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي والأنظمة الاقمار الصناعية في اي مكان في الاردن.

تحكم هذه الاتفاقية من الان فصاعدا كل مصالح وحقوق والتزامات فريقها.

هكذا عند الاصل

(ب)

تبدأ مرحلة التتقيب الأولى ومدتها ٤ سنوات من تاريخ النفاذ وبشرط أن يكون المقاول قد نفذ التزاماته للمرحلة الأولى، وإذا قدم المقاول خلال ستين يوما على الأقل قبل انتهاء المرحلة الأولى للتتقيب اشعارا خطيا للسلطة بنيته الاستمرار في عمليات التتقيب في المنطقة فتبدأ مرحلة التتقيب الثانية ومدتها سنتان مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى، وإذا قدم المقاول خلال مدة لا تقل عن ستين يوما من انتهاء المرحلة الثانية للتتقيب اشعارا خطيا للسلطة بنيته الاستمرار بالتتقيب في المنطقة تبدأ المرحلة الثالثة للتتقيب ومدتها سنتان (وقد تتمدد هذه المرحلة حسب ما هو وارد في هذه الاتفاقية) عند انتهاء المرحلة

الثانية مباشرة، وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يحصل أي اكتشاف تجاري بنهاية مرحلة التتقيب الثالثة، لكن إذا كان المقاول قد بدأ عمليات حفر في السنة النهائية من مرحلة التتقيب الثالثة أو خلال فترة التمديد فتستمر مرحلة التتقيب الثالثة ثلاثين يوما بعد اكمال المقاول لعمليات الحفر بما في ذلك اعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة اشهر بدون موافقة السلطة، وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من مرحلة التتقيب الثالثة أو خلال اية فترة تمديد إنشاء بئر اكتشاف فتستمر مرحلة التتقيب الثالثة لمدة ٢٤ شهرا اضافية اعتبارا من التاريخ الذي كان يجب ان تنتهي فيه المرحلة الثالثة فيما لو لم يتم إنشاء بئر اكتشاف وذلك ليتمكن المقاول من القيام بعمليات تقييم.

- (ج) ١- يترتب على المقاول ابلاغ السلطة فورا عند اكتشاف أية شواهد جوهريه للبترول في بئر تتقيب، ويجب ان يتضمن الاشعار كافة التفاصيل المتوفرة ويجب متابعتها بتقرير يومي حتى يتم اخراج الحفارة من البئر.
- (ج) ٢- يترتب على المقاول بموجب اشعار آخر اعلام السلطة فيما اذا كان المقاول يستمر بئر التتقيب بئر اكتشاف، ويرسل هذا الاشعار خلال ثلاثين يوما من اكتمال التقييم الفني لنتائج اختبار هذا البئر على ان لا يتجاوز ذلك بأي حال من الاحوال فترة ستة اشهر من تاريخ الاشعار المرسل بموجب الفقرة (١) اعلاه.

(ج) ٣-

إذا كان اشعار المقاول طبقا للفقرة (٢) اعلاه يبين بئرا اكتشافيا فيترتب على المقاول بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقترحة (برنامج تقييم) وتسليمهم للجنة الادارة الفنية لتحديد ما اذا كان بئر الاكتشاف هذا يستحق التطوير التجاري اخذا بعين الاعتبار الاحتياطي الممكن استخراجه والانتاج وخطوط الانابيب والمحطات المطلوبة واسعار البترول التقديرية والاسواق الممكنة وكافة الامور الفنية والاقتصادية الاخرى ذات

العلاقة. يجب على لجنة الادارة الفنية وخلال عشرة (١٠) ايام من تسلمها الاشعار ان تجتمع لدراسة "برنامج التقييم" المقترح هذا، وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٤٥) يوما بعد تقديم "برنامج التقييم" المقترح يجب على لجنة الادارة الفنية ان تقدم تقريرا الى المقاول موصية بأي تغيير على برنامج التقييم والاسباب الموجبة له، وعلى المقاول ان يدخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم "برنامج تقييم" نهائي للجنة الادارة الفنية، اما بخصوص بئر اكتشاف نفط خام وباستثناء حالة تواجد ظروف خاصة تبرر فترة اطول لتحضير "برنامج التقييم"، يجب ان يتم "برنامج التقييم" خلال فترة اربعة وعشرين (٢٤) شهرا من تاريخ تأسيس بئر الاكتشاف.

(ج) ٤-

خلال تسعين (٩٠) يوما بعد اكمال "برنامج التقييم" على المقاول ان يزود السلطة بتقرير والي وشامل حول نتائج "برنامج التقييم" وقرار المقاول فيما اذا كان بئر الاكتشاف يشكل اكتشافا تجاريا ام لا، يمكن ان يكون الاكتشاف التجاري من مخزون واحد او من مجموعة من المخازين تستحق التطوير التجاري، ويكون تاريخ تسليم التقرير هو تاريخ الاعلان عن الاكتشاف التجاري هذا.

هكذا عند الاصل

إذا كان القرار إيجابياً على المقاول والسلطة أن يولغا منطقة لانتاج ويقوم المقاول خلال فترة معقولة بتحديد السلطة بطرح خطة تطوير " لمنطقة الانتاج وتكون مؤسسة على مبادئ هندسية واقتصادية مطابقة لممارسات صناعة البترول العالمية ومكرسة للاستفادة الجيدة من البترول في منطقة الانتاج.

(ج) ٥- يجتمع المقاول والسلطة لدراسة خطة التطوير خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الخطة، وإذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على خطة التطوير يحق لأي منهما أن يحيل الأمر إلى الفصل طبقاً للمادة (٢٠) (ي). ويكون أي قرار بالفصل طبقاً للمادة (٢٠) (ي) نهائياً، إلا في حالة أن يبلغ المقاول السلطة خلال ستين يوماً من قرار الفصل على النحو الوارد أعلاه بأنه لا يعتبر الاكتشاف اكتشافاً تجارياً، والسلطة خلال سنة من هذا التبليغ أن تطلب من المقاول تسليم حقوقه المتعلقة بالاكتشاف في منطقة الانتاج.

وعلى المقاول أن يسلم حقوقه فور طلب السلطة لذلك. وإذا طلبت السلطة من المقاول تسليم حقوقه في منطقة الانتاج على النحو الوارد في الفقرة السابقة فإنه لا يحق للسلطة أن تمنح حقوقاً في منطقة الانتاج لطرف ثالث بنفس الشروط أو بشروط أفضل من التي كانت للمقاول في منطقة الانتاج لو لم تسلم المنطقة، دون أن تعرض ذلك على المقاول أولاً.

(ج) ٦- خلال ٣٠ يوم من الموافقة على خطة تطوير الاكتشاف التجاري كما ورد بالمادة (٥) أعلاه، وبعد ذلك قبل ٩٠ يوماً على الأقل من بدء كل سنة شمسية بعد المقاول مقترح برنامج تطوير وانتاج وميزانية التطوير وأن يمكن عمليات الانتاج التي يقترح المقاول تنفيذها مباشرة أو من خلال شركة للنفط الأردنية خلال السنة الشمسية اللاحقة لكل منطقة انتاج وتقديم برنامج العمل والميزانية إلى لجنة الإدارة الفنية.

وبنفس الوقت يعد المقاول ويقدم إلى لجنة الإدارة الفنية برنامج انتاج سنوي لكل منطقة انتاج للسنة الشمسية القادمة، مثل هذا البرنامج والميزانية وبرنامج الانتاج يجب أن تتطابق مع خطة التطوير لمنطقة الانتاج هذه. خلال (١٠) أيام من استلام لجنة الإدارة الفنية لهذه البرامج سوف تجتمع اللجنة لمراجعتها خلال (٣٠) يوم من الاستلام وفي حالة عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها فإن للسلطة أو للمقاول الرجوع إلى المادة (٢٠) (ي) لاتخاذ قرار بالفصل، ويكون قرار الفصل نهائياً، وإذا لم يتم التوصل إلى قرار الفصل على الأقل خلال (٣٠) يوم قبل بدء السنة الشمسية القادمة يمكن للمقاول أن يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانية على أن تكون مطابقة لخطة تطوير منطقة الانتاج، ولحين صدور هذا القرار بالفصل.

لا بد من موافقة لجنة الإدارة الفنية لأجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المتفق عليه وبرنامج الانتاج وعلى أي زيادة في الميزانية السنوية تتعدى ٥%.

(ج) ٧- بالنسبة لبئر اكتشاف الغاز يجب أن يتضمن قرار المقاول المشار إليه في الفقرة (ج) (٢) أعلاه ما إذا كان بئر الاكتشاف قادراً على انتاج الغاز بكميات تجارية أم لا، ويستلزم أي قرار إيجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة الرابعة والعشرين.

(ج) ٨- إذا ما قرر المقاول طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أن بئر التنقيب لا يشكل بئراً اكتشافياً أو طبقاً للفقرة (ج) (٤) أن بئر الاكتشاف لا يشكل اكتشافاً تجارياً فيترتب على المقاول تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره السلبي. وسيحدد هذا التقرير الخطوات المستقبلية أن وجدت أو للشروط التي يعتقد المقاول بأنها ضرورية لمحاولة جعل الاكتشاف تجارياً.

هذا من اصل

(ج) ٩- إذا لم تتفق السلطة مع رأي المقاول طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أن يثر التنقيب

الذي تم فيه اكتشاف النفط ليس بئراً اكتشافياً أو أن البئر الاكتشافى غير قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أو إذا لم توافق السلطة على قرار المقاول المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) أعلاه وبعد 'برنامج التقييم' الذي قام به المقاول من أن يثر الاكتشاف لا يشكل اكتشافاً تجارياً فإنه يترتب على المقاول التخلي عن المنطقة التي تحوى الاكتشاف بنهاية مرحلة التنقيب الجارية إلا إذا التزم المقاول في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من مدة التنقيب بالقيام بعمليات تنقيب في المنطقة التي تحتوي على الاكتشاف أو في المنطقة

المجاورة لها . وإذا وافقت السلطة بعد مراجعة برنامج التنقيب الذي يطرحه المقاول للمرحلة التالية يمكنها أن تسمح للمقاول الاحتفاظ بالمنطقة .

(د) تستمر حقوق والتزامات المقاول طبقاً للمادة ٤ بعد تاريخ الاكتشاف التجاري، ولكن إذا تخلى المقاول طبقاً للمادة (٥) عن المناطق صدا عن مناطق الإنتاج لن يكون عليه التزام القيام بعمليات التنقيب بشرط أن يكون المقاول قد أنهى التزاماته للمرحلة الأولى من فترة التنقيب عند هذا التخلي .

(هـ) مدة الإنتاج والتطوير لكل اكتشاف تجاري تكون (٢٠) سنة من تاريخ الاعلان عن هذا الاكتشاف التجاري .

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الإنتاج ونفس الشروط الواردة ههنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات إضافية وبخصوص الغاز لمدة عشرة سنوات إضافية إذا قام المقاول بتقديم طلب مكتوب خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوماً قبل انتهاء فترة الإنتاج .

(ز) يتحمل المقاول ويدفع كل للتكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كل العمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية، ويحق للمقاول أن يسترد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له استلامه بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

اصال للتنقيب والتزامات الانفاق

(أ) يترتب على المقاول أن يبدأ عمليات للتنقيب خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ .

(ب) بناء على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المقاول بالقيام بالحد الأدنى المذكور ادناه من الالتزامات وبناء على الفقرة (ب) (٥) ادناه عليه أن ينفق مبلغاً لا يقل عن المبالغ المحددة ادناه في تنفيذ هذا العمل وإنشاء كل مرحلة من مراحل التنقيب .

١- يترتب على المقاول خلال مرحلة التنقيب الأولى أن ينفق ما لا يقل عن ٢٠٠ كيلومتر معلومات زلزالية ويقوم بتحقيق جيولوجي وحفر بئرين تنقيب وينفق ما لا يقل عن (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي .

٢- إذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب خلال المرحلة الثانية يترتب عليه أن يحصل على المعلومات الزلزالية والجيولوجية وأن يحفر بئر تنقيب وينفق ما لا يقل عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي .

ههنا عند النفاذ

٣- إذا اختار المقاول الاستمرار ف بعمليات التنقيب خلال المرحلة الثالثة يترتب عليه ان يحصل على ويعالج اي معلومات زلزالية وجيولوجية يرى انها ضرورية وان يحفر (١) بئر تنقيب واحد وان ينفق ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي.

٤- أبار التنقيب المشار اليها في الفقرة (ب) (١) و (ب) (٣) اعلاه يتم حفرها حتى الوصول الى عمق جيولوجي متفق عليه بين السلطة والمقاول او لعمق ٢٥٠٠ متر ابهما قل ولا يلزم المقاول باي حال بالحفر الى صق اكثر من العمق الذي وصل اليه عندما يواجه ظروف توجب على المقاول الحريص المتعقل التوقف عن اعمال الحفر. وفي هذه الحالة للسلطة ان تقرر اما ان تعتبر ان المقاول قد اوفى بالتزامه بخصوص بئر التنقيب هذا او ان تحدد التزام عمل بديل بحيث يكون معقول ومناسب.

٥- ان انجاز الحد الأدنى من الاعمال الملزم بها الموصوفة اعلاه خلال اية مرحلة من مراحل التنقيب يعلي المقاول من شرط اتفاق الحد الأدنى الملزم به خلال تلك المرحلة. اما تنفيذ المقاول لالتزامه باتفاق الحد الأدنى في اي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعلي المقاول من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الاعمال الموصوفة اعلاه لتلك المرحلة.

(ج) اذا قام المقاول بأعمال اضافية تزيد عن الاعمال المطلوبة منه في الفقرة (ب) (١) و (ب) (٢) و (ب) (٣) اعلاه فان هذا العمل الإضافي للمقاول سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة او مراحل التنقيب التالية. اذا انفق المقاول اكثر من الحد الأدنى المبين في الفقرة (ب) (١) و (ب) (٢) و (ب) (٣) اعلاه سيحتسب هذا الاتفاق الإضافي للمقاول تجاه الوفاء بالتزام اتفاق الحد الأدنى خلال المرحلة او المراحل التالية للتنقيب.

(د) يتوجب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ، ان يحضر برنامج وموازنة لاعمال التنقيب للمنطقة يبين فيها عمليات التنقيب التي يقترح المقاول تنفيذها خلال السنة الشمسية التالية وان يقدم هذا البرنامج والموازنة الى "لجنة الادارة الفنية". ويتوجب ان يكون البرنامج والموازنة المقدمه لمرحلة التنقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المقاول للعمل والاتفاق خلال الفترة المعنية، على ان يؤخذ بعين الاعتبار ما يحتسب للمقاول عن المصاريف والاعمال الإضافية خلال مراحل التنقيب السابقة. ويتوجب على لجنة الادارة الفنية ان تجتمع خلال (١٠) عشرة ايام من الاستلام لمراجعة برنامج العمل والموازنة. ويتوجب على هذه اللجنة ايضا ان تقدم، وخلال فترة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوما من استلامها لبرنامج العمل والموازنة خلال السنة الشمسية التي يقع فيها تاريخ النفاذ، وبالنسبة للسنوات الشمسية المتبقية من مدة التنقيب خلال ستين (٦٠) يوما قبل بداية السنة الشمسية، تقريراً للمقاول يتضمن توصياتها باجراء التفسيرات في برنامج العمل والموازنة والاسباب الداعية لذلك. ويترتب على المقاول ان يقدم للسلطة في مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوما من استلام المقاول لتقرير اللجنة عن السنة الشمسية التي يقع بها تاريخ النفاذ وفي مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوما قبل بداية اي سنة شمسية متبقية من مدة التنقيب برنامج العمل النهائي والموازنة النهائية للسنة الشمسية اخذا بعين الاعتبار توصيات لجنة الادارة الفنية التي يراها المقاول مناسبة.

مكتبة من الصور

المادة الخامسة
التخلي

(١) التخلي الاجباري

- ١- يترتب على المقاول للتخلي عن ما نسبته ٢٥٪ من مساحة المنطقة الاصليّة عند نهاية مرحلة التنقيب الأولى.
 - ٢- يترتب على المقاول للتخلي عن ما نسبته ٢٥٪ أخرى من مساحة المنطقة الاصليّة عند نهاية مرحلة التنقيب الثانية.
 - ٣- إذا لم يجر تمديد مرحلة للتنقيب الثالثة طبقاً للمادة الثالثة (ب) فيجري التخلي عن المنطقة المتبقية بنهاية مرحلة التنقيب الثالثة فيما عدا مناطق الانتاج واية مناطق كما هو مشار إليها في المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.
 - ٤- في حالة أي تمديد لمرحلة للتنقيب الثالثة بموجب المادة الثالثة (ب) فيسجري التخلي عن المنطقة المتبقية بموجب هذه الاتفاقية بنهاية فترة التمديد هذه باستثناء مناطق الانتاج وأي منطقة كما هو مبين في المادة الرابعة والعشرين.
- يحدد المقاول حجم وشكل المنطقة او المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التشاور مع السلطة، ويجب ان لايشتمل أي تخلي على أكثر من منطقتين وان تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات شكل وحجم تسمح بالقيام بعمليات بترولية من قبل طرف آخر، على ان لا يكون التزام المقاول بالتخلي عن اجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي ثم به اكتشاف بئر اكتشاف او تجري فيه عمليات تقييم.

(ب) التخلي التطوعي

بإمكان المقاول وفي أي وقت ان يتخلى تطوعياً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل اضافي أو اتفاق إلزامي بشرط ان يكون المقاول في ذلك الوقت قد اوفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب بمقتضى المادة الرابعة لمرحلة التنقيب الجارية ويحسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الاجباري المنصوص عليها في الفقرة (١) اعلاه.

(ج) عندما يتخلى المقاول عن اية منطقة يترتب عليه القيام، وفق المعايير الجيدة المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة، بكل عمليات التنظيف الضرورية، وان يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب اية اخطار يمكن ان تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأماكن الغير ولحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

المادة السادسة
تنفيذ العمليات

(١) يترتب على المقاول تنفيذ عمليات البترول بحد حسب شروط الاتفاقية وحسب الاسس المقبولة عامة في قطاع صناعة البترول الدولية. ويجب ان تكون نشاطات المقاول مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وأمنة واقتصادية للحصول على افضل مردود اقتصادي من البترول من المنطقة.

(ب) يترتب على المقاول ان يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير فني (المدير العام). ويجب اعلام السلطة باسم المدير العام هذا فور تعيينه. ويجب ان يمنح المقاول المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ اية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد تطبق بموجب هذه الاتفاقية وان يكون خاضعاً لها.

هكذا عند الصلح

(ج) إذا كان المقاول مؤلفاً من أكثر من جهة، فعلى المقاول تعيين جهة واحدة لتكون "المشغل" عن المقاول. وباستثناء ما ورد ذكره هنا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية وعن تمثيل المقاول تجاه السلطة. يعين المقاول بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبني ويكون أي تعيين تالي من قبل المقاول لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية. يجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذاً للعمليات البترولية قابلة للاسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية وكان للمشغل هو المقاول إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بازدواجية التعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات. إذا كان المقاول مكوناً من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة من اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الحوادث الطارئة يترتب على المقاول اتخاذ كافة التدابير الضرورية لعلاج الحادث الطارئ وتسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المقاول في ذلك حسبما هو وارد في المادة السابعة (أ) والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية. عند إعلان المقاول عن حالة طوارئ يتوجب عليه اعلام السلطة ولجنة الادارة الفنية وشركة النفط الاردنية بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الالتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المقاول بموجب هذه الاتفاقية بالتكامل والضمان في حالة كون المقاول مكون من أكثر من جهة واحدة.

المادة السابعة

استرداد التكاليف والتنفقات والمشاركة في الانتاج

(أ) الغاز والنفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة (١) -١- يحق للمقاول أن يتسلم كمية من النفط الخام كل سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (أ) (ويشار إليها فيما بعد بـ "نقط الكلفة") وذلك من أجل تغطية كل التكاليف والتنفقات التي يتكبدها بخصوص جميع العمليات البترولية. وتكون كمية نفط الكلفة التي يحق للمقاول أن يتسلمها خلال أي سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (أ) مساوية لكمية النفط الخام التي تساوي قيمتها مجمل الكلفة والتنفقات القابلة للاسترداد من قبل المقاول خلال هذه السنة الشمسية بموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمقاول استلام أي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة السابعة (أ) تتجاوز ٥٠٪ من مجموع كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية وغير المستعمل في العمليات البترولية. يتم استرداد مجمل الكلفة والتنفقات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص العمليات البترولية على الشكل المبين أدناه وبالترتيب التالي:

١- تكون جميع نفقات التشغيل المتكبدة بعد الانتاج التجاري الأولي من أول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد خلال السنة الشمسية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.

٢- تكون نفقات التنقيب بما في ذلك النفقات المترتبة قبل بداية الانتاج التجاري الأولي من أول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد أما خلال السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه النفقات أو السنة الشمسية التي ابتدأ الانتاج التجاري الأولي أيهما تلي الأخرى.

هذه المادة

٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المترتبة قبل بداية الانتاج التجاري الاولى من اول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد ابتداء من اما السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه المصاريف او السنة الشمسية التي ابتدا بها الانتاج التجاري الاولى ايها تلي الاخرى.

٤- اذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للاسترداد بموجب الفترات (أ) (١) و (٢) و (٣) اعلاه عن ٥٠٪ من مجمل كمية النفط الخام من المنطقة في تلك السنة الشمسية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية فان مقدار هذه الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تدور للاسترداد خلال السنة او السنوات الشمسية المقبلة وتعتبر كما لو انها انفتحت خلال السنة او السنوات الشمسية التالية الى ان تسترد بالكامل.

٢- لاغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من اجل استردادها تطبق التعابير التالية :

١- "نفقات التنقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بخصوص او من اجل عمليات التنقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية او بعده. وما دفعته السلطة مقابل معلومات توفرها للمقاول طبقا للمادة (٢٢).

٢- "مصاريف التطوير" تعني كل النفقات التي يتحملها المقاول بخصوص عمليات التطوير باستثناء مصروفات العمل.

٣- "مصاريف العمل" تعني كل التكاليف والمصروفات المتكبدة لاجل او فيما يتعلق بعمليات الانتاج بعد كل انتاج تجاري اولي من اي اكتشاف تجاري.

٣- من المفهوم بانه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال مدة التنقيب وفترة الانتاج ويمكن تكبد نفقات التنقيب خلال اي فترة تطوير او انتاج. كما انه من المفهوم بانه اذا اخضعت اي بئر حفرته خلال مدة التنقيب فيما بعد لعمليات التطوير فيمكن اعادة تصنيف كلفة هذا البئر بناء على رغبة المقاول لتصبح مصاريف تطوير.

(ب) النفط المنتج للمشاركة

"النفط المنتج للمشاركة" يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة شمسية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوما منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمقاول استلامه خلال السنة الشمسية بمقتضى الفقرة (أ) اعلاه. يخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمقاول ويتقاسمانه ويستلمانه حسب المعيار للترجي التالي حسب معدل الانتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة شمسية.

١- لتلك الكميات من النفط الخام التي لا تزيد عن خمسين ألف برميل يوميا:

السلطة - ٦٣٪

المقاول - ٣٧٪

٢- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى خمسين ألف برميل يوميا ولا تزيد

عن مائة ألف برميل يوميا:

السلطة - ٦٥٪

المقاول - ٣٥٪

٣- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى مائة ألف برميل في اليوم ولا تزيد

عن مائتي ألف برميل يوميا :

السلطة - ٧٥٪

المقاول - ٢٥٪

هكذا من المص

(ج) تقييم النفط الخام

- ١- تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع اغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة شمسية منقضي معني وكذلك القيمة المؤقتة حسب احكام الفقرة (ج) هذه.
- ٢- القيمة الربعية للنفط الخام تساوي معدل قيمة "نفط المرجع" (كما هي معرفة اذنام) لذلك الشهر مضافا اليه او محسوما منه "التعديل النوعي" (كما هي معرفة اذنام) المطبق. ويحدد "نفط المرجع" و "التعديل النوعي" بالاتفاق المشترك بين السلطة والمقاول قبل تاريخ الانتاج التجاري الاولى.
- ٣- في حالة غياب البيع ضمن الفقرة (ج) (٢) بما يعكس على الاقل ١٠٪ من الحجم الاجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الشمسية تحدد القيمة بناء على اتفاق بين السلطة والمقاول. في حال غياب مثل هذا الاتفاق خلال (٣) شهور بعد نهاية الربع سنة الشمسية فان القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحريا عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة (٢٠) (ي) مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الاحمر ومناطق انتاج اخرى في الاردن. مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك الكم والنوع وشروط التسهيلات الائتمانية.
- ٤- لاغراض هذه الفقرة (ج) فان سعر التصدير يعني السعر الصافي على ظهر الناقل الذي يتم تسلمه في نقطة التسليم من الفرقاء غير التابعين في صفقات شراء خالية من المحاباة وبالمعاملات القابلة للتحويل وبأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات السعر تعتمد على ممارسات السوق الحرة للسائدة حينئذ، فيما عدا المقايضة أو البيع في السوق الآتية أو اعتبارات خاصة اخرى. وتقتصر التعديلات للممولات أو المسمرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في صناعة البترول العالمية بين فرقاء مستقلين وذلك بالنسبة لكميات النفط الخام المشمولة.

- ٥- اذا توقع المقاول ان تحديد السعر باتفاق مشترك طبقا للفقرة (ج) (٣) اعلاه سيكون لازما لربع السنة الشمسية التالية، فان عليه ابلاغ السلطة باسرع وقت قبل نهاية ربع السنة الشمسية الجاري، وبعد التشاور بين السلطة والمقاول لتطوير المعلومات الواقعية التي سيؤسس عليها التقييم الاولى، على المقاول ان يقترح للسلطة خطيا السعر الاولى للنفط الخام الذي يطبق لربع السنة الشمسية التالي. وتجتمع السلطة والمقاول باسرع ما يمكن عمليا بعد ذلك ولكن ليس في اي حال في موعد متأخر عن بداية ربع السنة الذي سيطبق السعر بالنسبة له، وذلك من أجل ان يتباحثا ويتفقا على السعر الاولى. وفي حالة تأخر الفريقين في تحديد السعر الاولى يستمر تطبيق السعر المحدد استنادا للفقرة (ج) (٢) او (ج) (٣) اعلاه حسبما يكون الحال.
- ٦- لدى الوصول الى اتفاق على السعر النهائي الذي سيطبق على ربع السنة الشمسية حسبما ورد في الفقرة (ج) (٣) اعلاه، يتوجب اجراء تعديل ملائم لربع السنة المختص بأثر رجعي بالاتفاق بين السلطة والمقاول خلال (٧) سبعة ايام بعد الاتفاق على السعر النهائي او تحديده. ويتوجب ان يشمل التعديل المذكور فائدة شهرية مركبة للفريق الذي يجري التعديل لصالحه يتم احتسابها على اساس سعر لندن المعروض بين البنوك (ليبور) حسبما يعلنه بنك ناشونال وسترنست، لندن للودائع الشهرية في اول يوم عمل من الشهر الذي يقع فيه اليوم السابع المذكور طيلة مدة الزيادة او النقصان في الدفع.
- ٧- يقدر الغاز للمنتج والمباع خلال ربع السنة الشمسية حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه السلطة و/أو المقاول في نقطة التسليم لبيع مثل هذا الغاز.
- ٨- اذا لم يسمح احد الأطراف للأخر بالاطلاع على سجلاته ودفاتره لتحديد الاسعار التي استلمها كمبيعات للتصدير فان مبيعات ذلك الطرف ان تستغل في تحديد سعر التصدير.

هكذا من الاصل

(د) يترتب على المقاول خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوما قبل بداية نصف السنة الشمسية الذي يلي الإنتاج التجاري الأولي ان يحضر ويزود السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الاجمالية التي يقدر المقاول ان في الامكان انتاجها وتوفيرها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية خلال نصف السنة وياعلى معدل انتاج فعال وطبقا للأساليب الجيدة المتبعة في قطاع صناعة النفط دون تكبد انخفاضاً حاداً بمعدل الانتاج أو انخفاض في ضغط المخزون، ويجب ان تكون هذه النشرة مطابقة لجدول الانتاج الموافق عليه عن تلك السنة الشمسية.

ويجب ان تتضمن نشرة المقاول تقديرات لحصة السلطة وحصة المقاول من نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع انتاجها وتوفيرها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنة المعنية وترتب على المقاول بذل قصارى جهده لانتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة. سيحاول المقاول جاهدا كل نصف سنة على اصدار النشرة.

(هـ) يحق للمقاول منفردا خلال مدة هذه الاتفاقية ان يأخذ وان يتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى ما نصت عليه المادة السابقة هذه وبحق للمقاول ان يحتفظ في الخارج او ان يخرج جميع الاموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول او بيعها.

(و) ١- يجب على المقاول، قبل المباشرة في الانتاج التجاري الأولي بانتهى عشر شهرا ان يقدم للسلطة اجراءات مقترحة ونظمة تشغيلية مرتبطة بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام واي بترول منتج من المنطقة. ويجب ان تتضمن هذه الاجراءات والانظمة للمواضيع الضرورية من اجل عمليات عائدة وفعالة بما فيها ولكن ليس حصرا: حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والاعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل واجراءات السلامة والظوارئ.

٢- على السلطة خلال ثلاثين يوما من استلامها مقترحات المقاول طبقا للفقرة السابقة ان تقدم ملاحظاتها وتوصي باي تعديل على الاجراءات والانظمة المقترحة. على المقاول ان يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوما (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها ان يتفقا على الانظمة والاجراءات المطلوبة.

٣- في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحدة في المنطقة و/أو اكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة انتاج واحدة فعلى السلطة والمقاول، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، ان يحمل من كل منطقة انتاج و/أو من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية ومنطقة انتاج.

(ز) تطبيق الاجراءات التالية بخصوص نقصان أو زيادة التحميل حتى تاريخ الغاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمقاول والمشار إليها في الفقرة (و). ومن المعلوم انه من الممكن ان لا يتمكن احد الفريقين ("المحمل المتأخر") من وقت الى اخر من اخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. لذا حدث ذلك يجوز الاستمرار في الانتاج للكامل وذلك لمصلحة الفريق الآخر ("المحمل المتجاوز"). وعلى المقاول ان يحتفظ بسجلات تحدد كمية المبيعات او التحميل التي يجب على المحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين المحمل المتجاوز. ويقوم المقاول بعد ذلك بتخصيص نسب اضافية للمحمل المتأخر من المبيعات او للتحميل للتمكن من تحقيق هذا التوازن باسرع وقت ممكن شريطة ان يبذل المقاول قصارى جهده لتخصيص هذه الكميات في اوقات وبوسائل من شأنها ان لا تسبب اي اخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة، ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف ولاغراض هذه الفقرة ان يلزم اي فريق بأخذ اقل من تسعين بالمائة (٩٠%) من كمية النفط الخام المخصص له، الا اذا وافق على ذلك. ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف للمحمل المتجاوز ولاغراض التوازن المشار اليه ههنا ان يلزم بدفع او تعويض المحمل المتأخر عن انتاج لم يأخذ او يعوضه.

هذه هي النسخة

(ج) يجوز للمقاول استعمال أية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود وإعادة الضغط والحفاظ على الضغط وإعادة الدوران والاشعال والخسائر التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية دون ان يتحمل المقاول اي تكاليف او ان يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز اعتبار أية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبترول لأغراض تحديد كمية نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة الذي يحق للمقاول استلامه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه او غاز المقاول المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين.

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لأغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرين ("مقاييس المشاركة في الانتاج") وبشكل يتفق مع الأساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية، اخذاً بعين الاعتبار انه بالامكان القيام بقياسات اخرى لأغراض اخرى (بما في ذلك عدادات ميدانية لتقدير معدلات انتاج ابار منفردة) وليس من الضروري ان تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الانتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الانتاج سائدة بالنسبة لأغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرين بغض النظر عن أية فروقات عن أية مقاييس اخرى سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس او عن استعمال وقود للتشغيل او عن الانكماش او عن الفقدان في خطوط او عن التبخر او اسباب اخرى.

(ي) تتخذ مقاييس المشاركة في الانتاج هذه عند مكان القياس او في المكان او الامكنة التي يتفق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة اكتشافات تجارية فإن السلطة والمقاول يتركانه لأغراض احصائية يجب اجراء القياسات في منطقة كل اكتشاف تجاري.

(ك) يعلم المقاول والسلطة انه من الممكن استخراج وحفظ الكبريت والمنتجات الجانبية الاخرى من البترول من خلال معالجتها من اجل جعلها قابلة للتسويق. يحق للمقاول، وبالقدر الذي من الممكن ان يحفظ ويبيع هذا الكبريت و/او المنتجات الجانبية الاخرى بشكل اقتصادي، تسويق وبيع ١٠٠٪ منها وتقيد العوائد من هذه المبيعات على حسابات استعادة الكلفة وكأنها مقبوضات بموجب المادة الثانية (٢) من الملحق (ج) لهذه الاتفاقية. وتعتبر كافة التكاليف المتكبدة من اجل تطوير وتسويق الكبريت والمنتجات الجانبية هذه قابلة للاسترداد بموجب الشروط والنصوص الاخرى في هذه الاتفاقية والملحق (ج).

المادة الثامنة

ملكية الموجودات واستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المقاول في الاردن الثابتة او المنقولة، والتي يحق للمقاول بخصوصها استرداد الكلفة بغاز ونفط الكلفة بموجب اكتشاف تجاري، ملكا للسلطة في الوقت او الاوقات المحددة انهاء وبدون كلفة اضافية عليها الا اذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية:

- ١- تصبح الارض في الاردن ملكا للسلطة حال شرائها.
- ٢- تصبح كل الموجودات الثابتة او المنقولة الاخرى التي حصل عليها المقاول ملكا للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المقاول قد استرد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تنتقل ملكية البترول المخصص للمقاول بمقتضى المادتين السابعة والرابعة والعشرين وكذلك المخاطرة المرتبطة به المقاول في النقطة التي تتم بها عملية القياس لأغراض مقاييس المشاركة في الانتاج.

ملكية من البترول

(ج) يحق للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية ان يستعمل بدون مقابل اي ارض في الاردن تملكها السلطة او الاردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لاجل العمليات البترولية التي يقوم بها المقاول في حوزة المقاول، ويحق له وحده استعمال هذه المعدات والموجودات مجانا، وطالما ان هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المقاول المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الاخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الطبيعي بموجب الأساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط، ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير اوجه العمل المعتاد او نقلها خارج الاردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق احكام هذه المادة للثامنة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكا للغير.

(و) اذا رغب المقاول او رغبته السلطة في استعمال المعدات او الموجودات المذكورة او في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط انابيب او شهيلاات للتصدير التي تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فانه يتوجب على الفريقين ان يتفقا مسبقا على اي استعمال كهذا بما في ذلك التعرفة التي سيجري استيفاؤها ٠٠٠ الخ.

المادة التاسعة

المكافآت والضرائب والمدفوعات الاخرى

(أ) مكافآت الانتاج

١- يترتب على المقاول ان يدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاد: (i) للسلطة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار امريكي اذا كان معدل الانتاج اليومي ٢٥٠٠٠ برميل او اكثر لمدة ٣٠ يوما متتالية.

او (ii) المعدل اليومي لانتاج الغاز المستخرج من المنطقة وحفظه ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ قدم مكعب او اكثر لمدة ٣٠ يوما متتالية.

٢- يترتب على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار امريكي كمكافأة انتاج اضافية عندما يصل المعدل اليومي لانتاج النفط الخام المستخرج من المنطقة لاول مره (i) الى (٧٥٠٠٠) برميل او اكثر ولمدة ثلاثين (٣٠) يوما انتاجيا متتالية.

او (ii) المعدل اليومي لانتاج الغاز المستخرج من المنطقة وحفظه ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ قدم مكعب او اكثر يوميا ولمدة ٣٠ يوما متتالية.

(ب) مكافآت البحث والتطوير والمكافآت التدريبية

١- يترتب على المقاول ان يصرف سنويا خلال مدة التثقيب الاولى خلال ٣٠ يوما من بدء السنة الشمسية الاولى مرحلة التثقيب الاولى التي تلي تاريخ النفاد مبلغ خمسين الف (٥٠٠٠٠) دولار امريكي على تدريب السلطة.

٢- على المقاول ان يدفع للسلطة ابتداء من السنة التالية للسنة الاولى من الانتاج التجاري وخلال ٣٠ يوما عن كل فترة انتاج مكافأة تدريبية مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار امريكي.

هكذا من الاصل

- ٣- يترتب على المقاول ان يدفع سنويا طيلة مدة هذه الاتفاقية واحد بالمائة (١٪) من قيمة كامل النفط المنتج للمشاركة ان وجد للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا لدعم بحوث الطاقة وتطويرها على الصعيد الوطني.

(ج) ضريبة الدخل

- ١- يخضع المقاول للقوانين التي تكون سارية المفعول بصورة عامة من وقت لآخر في الأردن والتي تفرض ضرائب على او تقاس بالدخل او الأرباح لجميع المكلفين بدفع الضرائب طبقا لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٩٥ وتعديلاته او اية قوانين تحل محله ("ضرائب الدخل الأردنية") ويخضع لمتطلبات القوانين المذكورة فيما يتعلق بتقديم البيانات وتقدير الضرائب والاحتفاظ بالسجلات والسجلات لمرجعها بواسطة الأشخاص المفوضين. ولهذه الأغراض تعتبر اية ضرائب دخل أردنية يمكن ان يخضع لها مساهمو او شركاء او اي اصحاب منافع اخرى للمقاول كضريبة مفروضة على المقاول.

- ٢- لأغراض تطبيق هذه الفترة (ج) يكون مجمل دخل المقاول الخاضع للضريبة ("الدخل الخاضع للضريبة") من عمليات البترول بموجب هذه الاتفاقية بالنسبة لاية سنة شمسية مبلغا يتم احتسابه كما يلي:

- (١) كامل المبلغ الذي يتسلمه المقاول من بيع او اي تصرف اخر في البترول المعسل له طبقا للعمليات البترولية التي تضمنتها هذه الاتفاقية، محسوما منه تكاليف ونفقات المقاول الممكن استردادها من خلال غاز ولفظ للكلفة للسنة الشمسية المعنية كما هو مبين في المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين بالترتيب وفق هذه الاتفاقية اضافة الى:
- (٢) مبلغ يساوي "القيمة المضافة" والمعروفة كضرائب الدخل الأردنية على المقاول مجموعة كما هو مبين في الملحق (د). ويقدم المقاول هذه الحسابات الى السلطة.

- ٣- يترتب على السلطة ان تتحمل وتدفح بالنيابة عن المقاول وتسدد ضرائب الدخل الأردنية المفروضة على دخله او ارباحه من عمليات البترول او الناشئة عنها بموجب هذه الاتفاقية. وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول دخلا للمقاول من عمليات البترول بمقتضى ما جاء في هذه الفقرة (ج) وبمقتضى ما جاء في الملحق (هـ).

- ٤- يترتب على السلطة خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوما بعد بدء السنة الشمسية التالية ان تزود المقاول بايصالات رسمية تثبت دفع ضرائب الدخل الأردنية المترتبة على المقاول عن السنة الشمسية السابقة. ويتوجب ان تصدر هذه الايصالات من قبل السلطات الضريبية المختصة وان تبين المبالغ والتفاصيل الاخرى المعتادة في هذه الايصالات.

- ٥- في حالة كون المقاول مؤلفا من أكثر من هيئة ولأغراض الضريبة بمقتضى هذه المادة، تعني كلمة "مقاول" كل هيئة يتألف منها المقاول.

- ٦- فيما عدا المكافآت والنفقات بمقتضى الفقرات (أ) و(ب) من هذه المادة التاسعة والرسوم الجمركية غير المؤهلة للاعفاء بموجب المادة الرابعة والثلاثين وضرائب الدخل الأردنية بمقتضى الفقرة (ج) والرسوم الاخرى العادية والمطبقة عامة على الخدمات البسيطة التي ترضيها فعلا الوكالات الحكومية (بما فيه الشركات التابعة له و/او مساهموه وشركاؤه او اية اطراف ذات مصلحة فيه) خلال مدة هذه الاتفاقية من دفع كل او اية ضرائب او رسوم امتياز او مفروضات اخرى (بما فيه ذلك ضرائب الاجارات والضرائب على المبيعات وضرائب صفائي القيمة والضرائب على توزيع الأرباح والضرائب المخصومة من المصنوع وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على رأس المال والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات)

هذه اعمد الاصل

سواء كانت نافذة المفعول حالياً أو مستوجبة في المستقبل إلى السلطة أو الأردن أو أية دائرة فرعية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية أو البترول أو الدخل الذي يتم تسلمه بخصوص أو نتيجة لهذه الاتفاقية.

٧- في حالة الطلب إلى المقاول من قبل أية سلطة في الأردن أن يدفع أية ضريبة أو رسوم امتياز أو مفروضات أو اعباء أخرى تكون للسلطة قد دفعتها نيابة عن المقاول أو يكون المقاول معفى منها بمقتضى الفقرة (ج) (٦) أعلاه أو المادة الرابعة والثلاثين، يترتب على المقاول أن يشعر السلطة فوراً ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة أن تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعفي المقاول من الدفع، وفي حالة اضطراب المقاول للدفع يترتب على السلطة أن تعرضه عنها بدون تأخير لدى تقديمه للاتصال والتأكد من أنه لا تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب.

٨- في سبيل تحقيق أقصى تنقيب برأس المال المقاول المعرض للمجازفة يعفى المقاولون الفرعيون غير الأردنيين التابعين للمقاول خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الأردنية أو أية ضرائب أخرى أو رسوم امتياز أو مفروضات أخرى منتهية من تنفيذ عمليات التنقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستئجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تنقيب كهذه في الأردن.

٩- تبقى للزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه الفقرة (ج) والمحققة خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها.

١٠- لمنع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المقاول بموجب هذه الاتفاقية، على السلطة أن تدرس بشكل إيجابي التغييرات والتعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية من قبل المقاول شريطة أن لا تغير هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمنافع الأخرى للسلطة والأردن بموجب هذه الاتفاقية.

١١- إذا كان المقاول هيئة اعتبارية مؤسسة في ظل اختصاص قانون خارج المملكة الأردنية الهاشمية فإن مستخدمى المقاول ومقاوليه الفرعيين غير الأردنيين يعفون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب قانون ضرائب الدخل الأردنية لعام ١٩٩٥ وأي تشريع آخر لاحق.

(د) التعاون التقني

يترتب على المقاول اجراء التعاون والبحث التقني مع السلطة والمؤسسات المعنية الأردنية المعنية والمحددة من قبل السلطة والتي قد تترتب على المقاول من خلال عمله بموجب هذه الاتفاقية ويكون نقل المعرفة والتقنية ضمن المشروع المذكور أن يكون مطابقاً للحقوق المنفذة بما في ذلك حق الملكية والترخيص والتأليف وحقوق الملكية الصناعية الأخرى.

مكتبة حرم الصلح

المادة العاشرة
لجنة الإدارة الفنية

(أ) يولى المقاول والسلطة خلال (٣٠) يوما من تاريخ النفاذ لجنة الإدارة الفنية

(ب) لجنة الإدارة الفنية تتكون من ست أعضاء : ثلاثة يعينهم المقاول ويكون احدهم المدير العام للمقاول في الأردن وثلاثة تعينهم السلطة يكون احدهم رئيس اللجنة . لكل عضو صوت واحد ويمكن انابة عضو آخر للتصويت بتفويض خطي . ويكتمل النصاب بحضور أربعة أعضاء .

(ج) تجتمع لجنة الإدارة الفنية مرة كل ربع سنة في الأردن او اي مكان آخر يتفق عليه . ويمكن ان يدعو الرئيس الى اجتماعات اضافية بناء على طلب السلطة او المقاول وتبلغ الأعضاء بذلك قبل ٧ ايام من تاريخ الاجتماع على الأقل . تعد وتوافق لجنة الإدارة الفنية تعد وتوافق على أنظمة وتعليمات أخرى تكون ضرورية لتنفيذ مسؤولياتها واجباتها المذكورة .

(د) ان الغاية من اللجنة هو توفير مدير للاتصال والتعاون بين المقاول والسلطة . بالإضافة الى ذلك فان وظيفة لجنة الإدارة الفنية هي تمكين المقاول من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية . وبهذا الخصوص ستعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المقاول البترولية .

(هـ) بدون المساس بحقوق وواجبات المقاول ولادارة الاعمال اليومية للعمليات البترولية تقوم هذه اللجنة بالوظائف الآتية:

١- ان تقدم للمقاول المشورة والتوصيات الخاصة بعمليات التنقيب .

وان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المقاول وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د) خلال المدة المذكورة في المادة .

٢- ان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول الخاصة ببرامج التقييم وفقا لما جاء في المادة الثالثة (ج) (٣) خلال المدة المذكورة في المادة .

٣- ان تقدم وتوافق على برامج اعمال التطوير والانتاج والموازنة السنوية واي امور اخرى تطرح وفق المادة الثالثة (ج) (٦) خلال المدة المذكورة في المادة .

(و) تتخذ لجنة الإدارة الفنية قراراتها بالاجماع عن طريق التشاور وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمقاول . لما اذا لم تستطع لجنة الإدارة الفنية للتوصل الى قرار بشأن :

١- برنامج وموازنة اعمال التنقيب، فيسري اقتراح المقاول كما ورد في الفقرة من المادة الرابعة .

٢- برنامج التقييم، فيسري اقتراح المقاول كما ورد في الفقرة (ج) (٣) من المادة الثالثة .

٣- برنامج وموازنة الانتاج والتطوير بحال القرار الى التحكم وفق المادة (٢٠) (ي) كما وردت في المادة الثالثة (ج) (٦) .

٤- ان تقدم وتوافق على برامج الانتاج السنوية واي امور اخرى تطرح وفق المادة الثالثة فقرة (ج) (٦) خلال المدة المذكورة في المادة .

هكذا من الاصل

٥- ان توافق وتستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وفق الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وتقدم المشورة والتوصيات للمقاول بسبل المحاسبة وحفظ سجلات العمليات وتقارير العمليات البرتولية.

٦- لدعم واستعراض التخلي المقترح من المقاول وفق المادة الخامسة.

(د) تتخذ لجنة الادارة الفنية قراراتها بالاجماع، لدى موافقة السلطة والمقاول على البرنامج المذكورة، ولهذا الغرض تكون المدة المحددة في المادة الثالثة (ج) (٦) كافية لمنح ممثلي السلطة في اللجنة الحصول على الموافقات قبل التصويت النهائي في اللجنة حول المسألة المثارة، ويجوز للسلطة والمقاول الاتفاق بالاجماع على تمديد المدة الممنوحة للحصول على الموافقة.

المادة الحادية عشرة
العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) لدى تقديم واتفاق الاطراف على خطة للتطوير لاول اكتشاف تجاري في المنطقة، تشكل السلطة والمقاول في الاردن شركة عاملة تدعى الشركة الأردنية للنفط وتدعى JOPC • عقد شركة النفط الأردنية مرفق في الملحق (د) •

(ب) تطبق احكام هذه الاتفاقية على شركة النفط الأردنية والقوانين والأنظمة المطبقة في الاردن •

(ج) تتولى شركة النفط الأردنية نيابة عن المقاول عمليات الانتاج من اول منطقة انتاج اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج تجاري لذلك المنطقة • كما تتولى عمليات الانتاج الخاصة بآلية منطقة لتتاج لاحقة • يكون تولى هذه العمليات تحت ارشادات المقاول ومساعدته • وتتضمن هذه المساعدة الدعم الاجنبي الاداري والفني وتزويد شركة النفط الاردنية بالموظفين في حالة طلب الشركة ذلك •

(د) على المقاول ان يقدم لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية وخلال (٩٠) يوما بعد الاعلان عن اي اكتشاف تجاري وفق المادة الثالثة (ج) (٥) برنامج عمل وموازنة للتقريب وفق المادة العاشرة • ويتعه مجلس ادارة شركة النفط الأردنية خلال (٣٠) يوما بتعميد تطبيق برنامج العمل والموازنة المعتمدة •

(هـ) في الاول من شهر كانون اول من السنة كحد ادنى وبعد اول انتاج تجاري يقدم للمقاول لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية برنامج انتاج وبرنامج عمل وموازنة سنوية لكل منطقة انتاج للسنة القادمة • بنفس الوقت اذا لم يتم انتاج تجاري اولي يقدم المقاول لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية برنامج عمل وموازنة للتطوير

هذه من الاصل

لمناطق الانتاج التي يتم تطويرها، على ان تعتمد هذه البرامج والموازنة مسبقا من قبل لجنة الادارة الفنية وفق المادة العاشرة، ويتعهد مجلس ادارة شركة النفط الأردنية خلال (٣٠) يوما من الاستلام تنفيذ برنامج العمل والموازنة.

(د) وطبقا لهذه المادة تخول وتلتزم شركة النفط الأردنية نيابة عن المقاول تنفيذ برنامج عمل وموازنة مناطق الانتاج.

اي تعديل لبرنامج العمل والموازنة عدا زيادة المصروفات في الميزانية بما يتعدى ٥% من قيمتها يحتاج الى موافقة لجنة الادارة الفنية، في حالات طارئة تتعلق بالحياة او الملكية، تستطيع شركة النفط الأردنية بدون موافقة مجلس الادارة ان تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على الحالة الطارئة وتكاليفها تكون من ضمن الكلفة القابلة للاسترداد.

(ز) في العشرين من كل شهر في السنة على الاقل توفر شركة النفط الأردنية للمقاول تقديرا كتابيا للمتطلبات النقدية من مصروفات النصف الاول والثاني من الشهر المقبل بالدولار الأمريكي (طلبات نقدية) مع مراعاة الميزانية المعتمدة، على ان يأخذ مثل هذا التقدير بعين الاعتبار النقد المتبقي في نهاية الشهر. توفر شركة النفط الأردنية للمقاول بتاريخ محددة الدفعات الشهرية خلال مدة (١٠) ايام على الاقل واذا كان اخر يوم صطله في يوم العمل الذي يليه، وتقدم الدفعات من المقاول الى البنك المقرر والمعتمد في الفقرة (ح) انهاء او لحساب آخر معتمد من شركة النفط الأردنية بالتواريخ المحددة في الفقرة السابقة.

توقع شركة النفط الأردنية والمقاول اتفاقية طلبات نقدية لتنفيذ احكام هذه المادة (ز).

(ح) تخول شركة النفط الأردنية بان تبقى تحت تصرفها في حساب في بنك خارج الاردن يتعامل مع البنك المركزي الأردني الدعم الاجنبي المقدم من المقاول، للسحوبات من

هذا الحساب تستعمل لشراء للبضائع والخدمات المطلوبة في الخارج والتحويل لبنك اردني محلي في عمان للمبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الاردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. مثل هذا التحويل يتم حسب سعر التحويل المحدد في المادة (٣٣) (ج) وخلال (٣٠) يوما من نهاية السنة الشمسية تقدم شركة النفط الأردنية للسلطات المصرفية المسؤولة في الاردن بيان موثق من شركة محاسبية عالمية معروفة يبين حساب الدفعات، والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي في نهاية السنة الشمسية.

(ط) بتنفيذ هذه الاتفاقية، تتعهد السلطة والمقاول بانهما عند تأسيس شركة النفط الأردنية وقيامها بتوقيع عقد مع طرفي هذه الاتفاقية تقبل بموجبه جميع واجبات الشركة المحددة في هذه الاتفاقية والقبول بتنفيذها كما نصت عليه الاتفاقية.

هكذا عند الاصل

المادة الثانية عشرة
توفير البترول وعدم اهداره

- (أ) يترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب ١- فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الارض خلال العمليات البترولية .
٢- الاضرار بآلة تكوينات مجاورة حاملة للنفط او الماء او اية مصادر طبيعية اخرى .
٣- اي دخول غير مقصود للماء في تكوينات حاملة للنفط .

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برنامج الحفر وعندما تستدعي الحال برنامج الفحص والاكمال بالاضافة لاجراءات السلامة التي ستطبق خلال تنفيذ هذه العمليات ، على المقاول ابلاغ السلطة مقدما عن اي عملية فحص او اخذ عينات اسطوانية او فحص انتاجي باشعار خطي قبل مدة كافية لتتمكن من ايفاد ممثل عنها لحضور هذه العمليات ، وبعد اجراء اي فحص انتاجي، يترتب على المقاول ابلاغ السلطة بمعدل الانتاج المتوقع من هذا الفحص .

(ج) يترتب على المقاول او شركة النفط الأردنية تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهريا من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الى السلطة والمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الحصول عليها ، ويجب ان ترسل للسلطة والمقاول في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة من اجل تدقيقها ،

(د) في حالة تخلي المقاول او انتهاء حقوقه وفق هذه الاتفاقية بالنسبة لجزء من او كل المنطقة، على المقاول خلال (٩٠) يوما من التخلي او الانتهاء ان :

- (١) يسد او يخلق جميع الآبار التي حفرت (بالطرق المتبعة في صناعة النفط الجيدة) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات البترولية الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك بين المقاول والسلطة .
(٢) اتباع طرق متبعة بصناعة النفط الجيدة لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة .

مكترا منه الاصول

المادة الثالثة عشرة
دلائل الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الاردن بدلائل محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دوليا والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدلائل والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الاتفاقية، ويترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية ان يحتفظ بدلائل المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالولايات الامريكية على اساس الاستحقاق.

(ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوزيعه من قبل المدير العام او نائب مسمى حسب الاصول، وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطي التقرير.

(ج) يتوجب ان تكون دلائل المحاسبة وغيرها من الدلائل والسجلات المذكورة والمشار اليها اعلاه متوفرة في جميع الأوقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين.

(د) يقدم المقاول للسلطة بيان بالارباح والخسائر خلال (٣) شهر من بداية السنة التالية تبين صافي الارباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الاتفاقية لتلك السنة، وبفس الوقت يقدم المقاول ميزانية نهاية السنة لنفس السنة للسلطة وتكون الميزانية والبيانات مصدقة من قبل شركة المحاسبة المعتمدة من المقاول ولها سمعة دولية.

(هـ) يزود المقاول السلطة خلال (٦٠) يوما من نهاية ربع السنة ببيان اعمال التفتيش مبينا للكلفة التي وضعها المقاول خلال هذا الربع (بيان اعمال التفتيش). وتكون سجلات المقاول والوثائق متوفرة للسلطة للتفتيش في اي وقت خلال ساعات الدوام الرسمية

كما هو وارد في الملحق (ج)، وخلال (٣) اشهر من استلام هذا البيان تقدم السلطة اعتراضا الى المقاول كتابيا اذا رأت:

- (i) ان سجل التكاليف غير صحيح.
 - (ii) ان التكاليف لم يتم تكديما ضمن برنامج العمل والموازنة ذي العلاقة او انها من صنف غير مسموح به في هذه الاتفاقية.
 - (iii) ان تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات اسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الاوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المقاول.
 - (iv) ان تكاليف البضائع او الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقة مع المقاول الفرعي او المورد.
 - (v) ان حالة للمواد المزودة من قبل المقاول لا تتناسب مع اسعارها.
 - (vi) ان للتكاليف المكتوبة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.
- واذا شعرت السلطة المقاول باعترضها خلال مدة الثلاثة (٣) اشهر معززا بائنة مفصلة على اي بيان او جزء منه، فانه يترتب على المقاول ان يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين ان يحاولا التوصل الى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال الستة اشهر التالية، واذا لم يتوصلا الى تسوية فيتم حل المشكلة طبقا لاجراءات للتفتيش المشار اليها في المادة (٢٠) (ي).
- لا شيء ورد في هذه الفقرة يمنع اي تعديل على التكاليف المرتجعة حسب الضرورة بعد لاجراءات المحاسبة التي قام بها المقاول وفق الملحق (ج)

هكذا من الاصل

المادة الرابعة عشرة
السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المقاتل ان يجهز ويحتفظ في جميع الاوقات طالما ان هذه الاتفاقية مبارية المفعول بسجلات في الاردن لعملياته البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية، ويترتب على المقاتل ان يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.

(ب) يترتب على المقاتل ان يبقي ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لياوية والمقطعات وسوائل تكوين تؤخذ خلال حفر الابار ليتم التصرف بها او ارسالها الى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة، وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المقاتل لاغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في اي وقت معقول. واذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك يجوز للمقاتل ان يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد ان يكون المقاتل قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهرا دون استلام تعليمات لارسالها للسلطة او اي مكان اخر يمكن للمقاتل للتخلص منها باية طريقة تناسبه بعد التباحث مع السلطة بشأنها.

(ج) في حالة تصدير عينات صخرية الى خارج الاردن تسلم الي السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور الا اذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المقاتل بالقرب وقت ان يزود السلطة بنسخ قابلة لاعادة النسخ عن اي معلومات او جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الابار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الاخرى التي يجوز للمقاتل.

(هـ) لا يجوز تصدير اصول المعلومات الفنية والسجلات الا بموافقة خطية مسبقة من السلطة ولكن يجوز تصدير الاشرطة المغناطيسية واية معلومات اخرى والتي يتوجب تحليلها او معالجتها خارج الاردن (الا اذا توافرت في الاردن تجهيزات قادرة على انتاج مثل هذه السجلات المشابهة) بشرط الاحتفاظ بنسخة مراقبة او سجل مماثل في الاردن وشريطة اعادة المصادر المذكورة الى الاردن على اساس انها ملكا للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين ان يكشف عن اي من المعلومات الى مستخدميهما او تابعيهما او مستشاريهما او المتنازل اليهم المحتملين او دائنيهما او مقاوليهما الفرعيين الى الحد اللازم للتنفيذ للعمال للعمليات البترولية، شريطة ان يحصل من كل مستشار او محال اليه او دائن او مقاول فرعي قبل للكشف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث التزاماته عن التزام الفريق الكاشف بمقتضى هذه المادة الرابعة عشرة.

(ز) في حال توقف اي هيئة اعتبارية تشكل المقاتل عن تنفيذ هذه الاتفاقية يستمر التزام هذه الهيئة بالمحافظة على السرية وفق هذه المادة.

(ح) يترتب على المقاتل الا يقايض او يبيع او ينشر اية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ط) يتوجب ان تسلم المعلومات الاصلية من المقاتل الى السلطة عند انتهاء هذه الاتفاقية.

(ي) يترتب على المقاتل ان يبلغ السلطة فوراً عن وجود اية كميات من المعادن او المواد ذات الأهمية التجارية المحتملة، غير البترول يكون المقاتل قد حدها وعثر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الاتفاقية وتبقى هذه المعادن والمواد ملكا للاردن. على انه يجوز للمقاتل ان يقدم طلبا للحصول على حق المشاركة مع الاردن او السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن او المواد على اساس يتفق عليها للفريقان.

هكذا من الاصل

المادة الخامسة عشرة
القوانين والأنظمة

(أ) ان القوانين الاردنية والأنظمة الصادرة لتطبيقها بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالاداء الأمن والفعال للعمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية بغرض المحافظة على مولد البترول في الاردن تسري على اداء المقاول و/او شركة النفط الاردنية بموجب هذه الاتفاقية بشرط ان لا تتعارض هذه القوانين او الأنظمة او اي تعديل عليها او تفسير لها مع بنود هذه الاتفاقية طوال مدة سريانها، على انه اذا كانت مثل هذه القوانين او الأنظمة لا تحكم او تحكم جزئيا اية حالة تكون موضوع بحث عندها تطبيق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق والتزامات الأردن والسلطة والمقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ومدة سريانها لاحكام هذه الاتفاقية وتتفق معها ولا يمكن ان تنير او تعدل الا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمقاول. ولقد فوضت الأردن السلطة للدخول في هذه الاتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغيير او تعديل هذه الاتفاقية نيابة عن الأردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزما للأردن دون اي عمل اضافي من قبل الأردن.

المادة السادسة عشرة
حق الاستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للأردن ان يستولي على كل جزء من الانتاج من المنطقة وان يطلب من المقاول ان يزيد ذلك الانتاج الى الحد الاقصى.

(ب) يتوجب في جميع الحالات ان لا يتم الاستيلاء الا بعد دعوة المقاول او ممثله بخطاب مسجل، مؤكد، بايصال، ليحبر عن وجهات نظره بخصوص هذا الاستيلاء وتوجه السلطة هذه الدعوة.

(ج) يتم اي استيلاء لحقل النفط الخام او الغاز ذاته او اية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الأردن، ويتم اشعار المقاول بها من قبل السلطة حسب الاصول، على ان لا يستمر هذا الاستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ.

(د) على الأردن في حالة وقوع اي استيلاء ان تعوض المقاول بالكامل للفترة التي استمر بها الاستيلاء بما في ذلك:

١- كل الاضرار الناتجة عن مثل هذا الاستيلاء علي ان لا يكون الضرر ناتجا عن هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الاتفاقية مشمولا بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز وبنفط الكلفة وحصة المقاول من النفط او الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة السابعة فقرة (ج) والمادة الرابعة والعشرين.

٣- تكون كل دفعة تتم بموجب الفقرة (د) بالدولار الأمريكي. الحر او بأي عملة اخرى يتفق عليها الطرفان.

هكذا من النص

المادة السابعة عشرة

التنازل

- (١) -١ لا يحق للمقاول ان يحيل او يتنازل بطريقة اخرى لشخص او شركة او شراكة او اي شخصية اعتبارية غير تابعة عن كل او اي من حقوقه او امتيازاته او واجباته او التزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.
- ٢ يجوز للمقاول ان يتنازل دون موافقة السلطة عن كافة او اي من حقوقه وامتيازاته وواجباته و التزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية لتابع على ان يكون هذا التابع كفوا ماليا وتقنيا.
- ٣ يجب ان تتضمن ادوات التنازل هذا احكاما تخص بدقة على ان المتنازل له ملزم بكل بنود الاتفاقية وبأي تعديل او اضافة كتابية طرأت عليها وتقدم ادوات التنازل الى السلطة لاستعراضها وفي حالة التنازل لغير تابع للموافقة عليها قبل تنفيذها.
- ٤ في حالة التنازل لتابع يكون المقاول وتابعه مسؤولين مجتمعين ومنفردين عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا وافقت السلطة خطيا على اعفاء المقاول من هذه الواجبات والمسؤوليات.
- ٥ في حالة الاحالة لغير تابع، يجب اما ان تكون كافة الالتزامات التي تلت على المتنازل بموجب الاتفاقية قد اتمت بتاريخ التنازل واما ان يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين ومجتمعين تنفيذ أية التزامات غير منقذة تلت على المتنازل.

(ب) في حالة اكتشاف احتياطات واختبار المقاول الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضة لغايات التطوير، يجوز للمقاول ان يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضة شريطة ان يحصل مسبقا على موافقة السلطة الخطية.

(ج) ان كل اداة تنازل وقعت وسلمت تتضمن حالة لحقوق او امتيازات او واجبات او التزامات المقاول الواردة هنا تسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تاريخ التنازل هذا.

(د) ان اي تنازل بما في ذلك الدخل المتأتي من هذا التنازل، والمنفذ وفقا لاحكام هذه المادة، سيكون معفيا من اي ضريبة او رسم او عبء بغض النظر ان استحققت على الدخل او غير ذلك، وسيكون معفيا ايضا من اية ضرائب او رسوم او اعباء على اي تحويل او ما تعلق بذلك وكذلك الضرائب والرسوم والاعباء على رأس مال المقاول والمتنازل له.

مكتبة من الصور

المادة الثامنة عشرة
صلاحية الانهاء

(١) طبقا للفقرة (ب) اثناء والمادة التاسعة عشرة والمادة العشرين، للسلطة الحق ان تلغي هذه الاتفاقية بامر من مجلس الوزراء في الحالات التالية :

- ١- اذا قدم المقاول قصدا اية بيانات غير صحيحة للسلطة في اية امور كانت ذات اعتبار اساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.
- ٢- اذا تنازل المقاول عن اي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافا لاحكام المادة السابعة عشرة.
- ٣- اذا حكم على المقاول بالافلاس بقرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.
- ٤- اذا استخرج المقاول عن قصد اي معدن غير البترول غير مسموح به في هذه الاتفاقية او بدون موافقة السلطة او الاردن عدا الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترواية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.
- ٥- اذا لم يلتزم المقاول باي قرار نهائي ينتج عن التحكيم الجاري طبقا لما ورد في المادة عشرين على شرط ان لا يكون قد التزم او بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوما المنصوص عليها في المادة العشرين.
- ٦- اذا ارتكب المقاول خرقا ماديا اساسيا في هذه الاتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة ان احد الاسباب المبينة اعلاه قد تحقق مما يمنحها حق الغاء هذه الاتفاقية يترتب على السلطة ان تعطي المقاول اشعار خطيا يقدم شخصا لمدير عام المقاول او ممثله البديل لمدة تسعين (٩٠) يوما لمعالجة او يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الافلاس. واذا لم يزيل او لم يعالج المقاول هذا السبب خلال مدة الاشعار لعدم تلبغه نتيجة لتغيير العنوان ينشر هذا الاشعار في الجريدة الرسمية في الاردن ويعتبر التبليغ صحيحا واذا في نهاية مدة الاشعار لم يعالج المقاول او يزيل السبب تعتبر هذه الاتفاقية لاهية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) يتم هذا الانهاء دون المس باية حقوق ترتبت للمقاول لدى السلطة او ترتبت للسلطة لدى المقاول بموجب هذه الاتفاقية، وفي حالة هذا الانهاء يحق للمقاول ازالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

هكذا منه لاصد

المادة التاسعة عشرة
القوة القاهرة

(أ) تعفى السلطة المفاوض أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة القاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير وأي مدة قد تكون ضرورية لاصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ أي التزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة التاسعة عشرة القضاء والقدر والحريق والوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والاضرابات والاعتصامات والاضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والاضطرابات الطبيعية الأخرى والحصار والعصيان وأعمال الشغب والاضرابات المدنية الأخرى وتشمل فيما يخص المفاوض فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير التنفيذ أو لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المفاوض حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر أن يشعر الفريق الآخر بالسرعة الممكنة مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المحتملة. ويترتب عليه كذلك أن يعطي شعاعاً حال عودة الأحوال الطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لازالة سبب الاعاقة أو التأخير في التنفيذ وأن يتقلا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم باية مطالبة ضد الفريق الآخر باية نفقات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة.

(و) إذا قطعت أو حدثت كمية البترول المنتجة والمشحونة أو التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة اتئذ بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة ستمدد في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية.

إن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على أن لا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الآبار الموصولة بهذه الآبار. ويترتب على المفاوض أو شركة النفط الأردنية لشعار السلطة خلال التسعين يوماً التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

هكذا من النص

المادة العشرون

التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمقاول بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته وديا يحل نهائيا عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة العشرين (ي). يتم التحكيم في عمان/الأردن من قبل (محكم أو محكمين) بموجب قانون التحكيم الأردني لعام ١٩٥٢ أو أي تشريع يتبعه ويكون ساري وقت وقوع النزاع.

وفي حالة عدم وجود نص في هذا القانون حول إجراءات بعض الحالات، يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ب) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعارا للفريق الآخر بأنه لاختار أن يحيل النزاع للتحكيم وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الأول") قد عين محكما حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الثاني") أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشرة (١٥) يوما من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محمدا هوية المحكم الذي لاختاره.

(ج) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقا بحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلبا للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثان. ويترتب على المحكمين أن يختارا خلال ثلاثين (٣٠) يوما محكما ثالثا، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي من الفريقين.

(د) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطنا من بلد غير الأردن أو الولايات المتحدة بل يجب أن يكون مواطنا من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الأردن والولايات المتحدة ويتوجب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو الولايات المتحدة أو مع فريق هذه الاتفاقية أو تابعيهما.

(هـ) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعيق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحله أو أي منها.

(و) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم إلا إذا قرر المقاول أن هذا الاستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمنا أن الدعوى كانت مشروعة يجوز تضمينه أحكاما للتعويض العادل لصالح المدعي على أن يبدأ سريان التسعون (٩٠) يوما المخصص لازالة أو البدء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة الثامنة عشر فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ز) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على اعتراف قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ح) يرغب الفريقان، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديدا لزمان تنفيذ الحكم.

(ط) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(ي) أي خلاف يتعلق أساسا بأمور فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمقاول تسويتها وديا ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دوليا للحكم بها نهائيا (الخبير) ويخين من قبل السلطة والمقاول. تقدم كل من السلطة والمقاول إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر

هكذا من المص

لتولي منصب الخبير، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري اختيار الخبير من بين الاسماء المشتركة في القائمتين باتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة وموجودة في القائمة الأخرى أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين أو إذا لم تتفق السلطة والمقاول على خبير فيجري اختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أدناه وذلك بناء على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصا مستقلين يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفتهم خبراء في أعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه أو أن يكونوا خبراء في تسعير وشويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متواجدا للقيام بدور الخبير فيجري اختيار مرشح آخر بنفس الطريقة الملصوح عليها في الفقرة (ي) بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الآخر واردا في كلتا القائمتين وقت الاختيار الأصلي عندها يجري اختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمقاول بالتساوي بقرارات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د) و (هـ) و (ط) أعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقا للفقرة (ي) هذه.

(ك) يتم الطرفين علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أساس حسن النية والثقة.

(ل) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة العشرين تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى اتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للزراع.

المادة الواحدة والعشرون المقاولون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محليا

يترتب على المقاول والمقاولين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي :

(أ) أن يعطوا الأولوية للمقاولين المحليين طالما أن أسعارهم وإدائهم تتناسب مع الأسعار والإداء الدوليين.

(ب) أن يعطوا الأفضلية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة محليا طالما أن أسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دوليا.

(ج) أن يعطوا الأفضلية في التوظيف للأرانبين على أن يكونوا متوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المقاول الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

هكذا حدد الأصل

المادة الثانية والعشرون
مبالغ مخصصة للمعلومات

لمساعدة المقاول في العمليات البترولية المتوخاة منها بترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع ان توفر للمقاول الاستعمال الحصري بدون مقابل ولمدة الاتفاقية كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي والمعلومات الجيولوجية والطبقية ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة او التي بحوزتها . مع اعتبار تسليم مثل هذه المعلومات للمقاول والمقاولين حق مجرد، ويولف المقاول على ان يدفع مبلغ ثلاث ملايين دولار امريكي للسلطة خلال (٦٠) يوما من تاريخ الانتاج التجاري الاول ويستعيد المبلغ الذي دفعه كمصروفات تنقيب طبقا للمادة (٧) من الاتفاقية .

وان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المقاول وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د) خلال المدة المذكورة في المادة .

٢- ان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول الخاصة ببرامج التقييم وفقا لما جاء في المادة الثالثة (ج) (٣) خلال المدة المذكورة في المادة .

٣- ان تقدم وتوافق على برامج اعمال التطوير والانتاج والموازنة السنوية واي امور اخرى تطرح وفق المادة الثالثة (ج) (٦) خلال المدة المذكورة في المادة .

(و) تتخذ لجنة الادارة الفنية قراراتها بالاجماع عن طريق التشاور وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمقاول . لما لذا لم تستطع لجنة الادارة الفنية التوصل الى قرار بشأن :

١- برنامج وموازنة اعمال التنقيب، فيسري اقتراح المقاول كما ورد في الفقرة من المادة الرابعة .

٢- برنامج للتقييم، فيسري اقتراح المقاول كما ورد في الفقرة (ج) (٣) من المادة الثالثة .

٣- برنامج وموازنة الانتاج والتطوير يحال القرار الى التحكيم وفق المادة (٢٠) (ي) كما وردت في المادة الثالثة (ج) (٦) .

٤- ان تقدم وتوافق على برامج الانتاج السنوية واي امور اخرى تطرح وفق المادة الثالثة فقرة (ج) (٦) خلال المدة المذكورة في المادة .

هكذا من الاصل

٥- ان توافق وتستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وفق الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وتقدم المشورة والتوصيات للمقاول بسبل المحاسبة وحفظ سجلات العمليات وتقارير العمليات البترولية.

٦- لدعم واستعراض التخلي المقترح من المقاول وفق المادة الخامسة.

(د) تتخذ لجنة الادارة الفنية قراراتها بالاجماع، لدى موافقة السلطة والمقاول على البرامج المذكورة. ولهذا الغرض تكون المدة المحددة في المادة الثالثة (ج) (٦) كافية لمنح ممثلي السلطة في اللجنة الحصول على الموافقات قبل التصويت النهائي في اللجنة حول المسألة المثارة، ويجوز للسلطة والمقاول الاتفاق بالاجماع على تمديد المدة الممنوحة للحصول على الموافقة.

المادة الحادية عشرة
العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) لدى تقديم واتفاق الاطراف على خطة التطوير لأول اكتشاف تجاري في المنطقة، تشكل السلطة والمقاول في الاردن شركة عاملة تدعى الشركة الأردنية للنفط وتدعى JOPC . عقد شركة للنفط الأردنية مرفق في الملحق (د).

(ب) تطبق لحكام هذه الاتفاقية على شركة النفط الأردنية والقوانين والأنظمة المطبقة في الاردن.

(ج) تتولى شركة النفط الأردنية نيابة عن المقاول عمليات الانتاج من اول منطقة انتاج اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج تجاري لتلك المنطقة، كما تتولى عمليات الانتاج الخاصة بآية منطقة انتاج لاحقة. يكون تولى هذه العمليات تحت ارشادات المقاول ومساعدته. وتتضمن هذه المساعدة الدعم الاجنبي الاداري والفني وتزويد شركة النفط الأردنية بالموظفين في حالة طلب الشركة ذلك.

(د) على المقاول ان يقدم لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية وخلال (٩٠) يوما بعد الاعلان عن اي اكتشاف تجاري وفق المادة الثالثة (ج) (٥) برنامج عمل وموازنة للتقييم وفق المادة العاشرة. ويتضمن مجلس ادارة شركة النفط الأردنية خلال (٣٠) يوما بتعهد تطبيق برنامج العمل والموازنة المعتمدة.

(هـ) في الاول من شهر كانون اول من السنة كحد ادنى وبعد اول انتاج تجاري يقدم المقاول لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية برنامج انتاج وبرنامج عمل وموازنة سنوية لكل منطقة انتاج للسنة القادمة. بنفس الوقت اذا لم يتم انتاج تجاري لولي يقدم المقاول لمجلس ادارة شركة النفط الأردنية برنامج عمل وموازنة للتطوير

هكذا من النص

لمناطق الإنتاج التي يتم تطويرها. على أن تعتمد هذه البرامج والموازنة مسبقاً من قبل لجنة الإدارة الفنية وفق المادة العاشرة. ويتمهد مجلس إدارة شركة النفط الأردنية خلال (٣٠) يوماً من الاستلام تنفيذ برنامج العمل والموازنة.

(و) وطبقاً لهذه المادة تخول وتلتزم شركة النفط الأردنية نيابة عن المقاول تنفيذ برنامج عمل وموازنة مناطق الإنتاج.

أي تعديل لبرنامج العمل والموازنة عدا زيادة المصروفات في الميزانية بما يتعدى ٥% من قيمتها يحتاج إلى موافقة لجنة الإدارة الفنية. في حالات طارئة تتعلق بالحياة أو الملكية، تستطيع شركة النفط الأردنية بدون موافقة مجلس الإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على الحالة الطارئة وتكاليفها تكون من ضمن الكلفة القابلة للاسترداد.

(ز) في العشرين من كل شهر في السنة على الأقل توفر شركة النفط الأردنية للمقاول تقريراً كتابياً للمتطلبات النقدية من مصروفات النصف الأول والثاني من الشهر المقبل بالدولار الأمريكي (طلبات نقدية) مع مراعاة الميزانية المعتمدة، على أن يأخذ مثل هذا التقدير بعين الاعتبار النقد المتبقي في نهاية الشهر. توفر شركة النفط الأردنية للمقاول بتواريخ محددة الدفعات الشهرية خلال مدة (١٠) أيام على الأقل وإذا كان آخر يوم عطلة في يوم العمل الذي يليه، وتقدم الدفعات من المقاول إلى البنك المقرر والمعتمد في الفقرة (ح) إن شاء أو لحساب آخر معتمد من شركة النفط الأردنية بالتواريخ المحددة في الفقرة السابقة.

توقع شركة النفط الأردنية والمقاول اتفاقية طلبات نقدية لتنفيذ أحكام هذه المادة (ز).

(ح) تخول شركة النفط الأردنية بأن تبقى تحت تصرفها في حساب في بنك خارج الأردن تتعامل مع البنك المركزي الأردني لدعم الاجنبي المقدم من المقاول. للسحوبات من

هذا الحساب تستعمل لشراء للبضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك أردني محلي في عمان المبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الأردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. مثل هذا التحويل يتم حسب سعر التحويل المحدد في المادة (٣٣) (ج). وخلال (٣٠) يوماً من نهاية السنة الشمسية تقدم شركة النفط الأردنية للسلطات المصرفية المسؤولة في الأردن بيان موثق من شركة محاسبية عالمية معروفة يبين حساب الدفعات، والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي في نهاية السنة الشمسية.

(ط) بتنفيذ هذه الاتفاقية، تتعهد السلطة والمقاول بأنهما عند تأسيس شركة النفط الأردنية وقيامها بتوقيع عقد مع طرفي هذه الاتفاقية تقبل بموجبه جميع واجبات الشركة المحددة في هذه الاتفاقية والقبول بتنفيذها كما نصت عليه الاتفاقية.

هذه من الأصل

المادة الثانية عشرة
توفير البترول وعدم اهداره

- (أ) يترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب ١- فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الارض خلال العمليات البترولية.
- ٢- الاضرار بالية تكوينات مجاورة حاملة للنفط او الماء او اية مصادر طبيعية أخرى.
- ٣- اي دخول غير مقصود للماء في تكوينات حاملة للنفط.

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برنامج الحفر وعندما تستدعي الحال برنامج الفحص والاكمال بالاضافة لاجراءات السلامة التي منطبق خلال تنفيذ هذه العمليات، على المقاول ابلاغ السلطة مقدما عن اي عملية فحص او اخذ عينات اسطوانية او فحص انتاجي باشعار خطي قبل مدة كافية لتتمكن من افراد ممثل عنها لحضور هذه العمليات، وبعد اجراء اي فحص انتاجي، يترتب على المقاول ابلاغ السلطة بمعدل الانتاج المتحقق من هذا الفحص.

(ج) يترتب على المقاول او شركة النفط الأردنية تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهريا من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الى السلطة والمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الحصول عليها، ويجب ان ترسل للسلطة والمقاول في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة من اجل تدقيقها.

(د) في حالة تخلي المقاول او انتهاء حقوقه وفق هذه الاتفاقية بالنسبة لجزء من او كل المنطقة، على المقاول خلال (٩٠) يوما من التخلي او الانتهاء ان :

- (١) يسد او يفلق جميع الآبار التي حفرت (بالطرق المتبعة في صناعة النفط الجديدة) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات البترولية الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك بين المقاول والسلطة.
- (٢) اتباع طرق متبعة بصناعة النفط الجديدة لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة.

هكذا من المصلح

المادة الثالثة عشرة
دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الاردن بدفاتر محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوفره بمقتضى هذه الاتفاقية، ويترتب على المقاول وشركة النفط الأردنية ان يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالولايات الامريكية على اساس الاستحقاق.

(ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوفره بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام او نائب مسمى حسب الاصول، وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطيه التقرير.

(ج) يتوجب ان تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار اليها اعلاه متوفرة في جميع الأوقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين.

(د) يقدم المقاول للسلطة بيان بالارباح والخسائر خلال (٣) اشهر من بداية السنة التالية تبين صافي الارباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الاتفاقية لتلك السنة، وبغض الوقت يقدم المقاول ميزانية نهاية السنة لنفس السنة للسلطة وتكون الميزانية والبيانات مصدقة من قبل شركة المحاسبة المعتمدة من المقاول ولها سمعة دولية.

(هـ) يزود المقاول السلطة خلال (٦٠) يوما من نهاية ربع السنة ببيان اعمال التفتيش مبينا الكلفة التي وضعها المقاول خلال هذا الربع (بيان اعمال التفتيش)، وتكون سجلات المقاول والوثائق متوفرة للسلطة للتفتيش في اي وقت خلال ساعات الدوام الرسمية

المادة الثامنة والعشرون
تزويد الطلب الداخلي

(أ) يترتب على المقاول والمدة التي تطلبها السلطة ويحد أقصى يساوي حصة المقاول النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الاردن، وذلك من الكمية الاجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المقاول من المنطقة في سنة شمسية.

(ب) تساوي حصة المقاول للنسبة من الطلب الداخلي في الاردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الاردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحا منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم انتاجه في الاردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (أ) مجمل استحقاق المقاول من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوما على (ب) كامل كمية استحقاقات جميع المقاولين الذين ينتجون في الاردن خلال المدة المذكورة.

(ج) اذا طلب من المقاول ان يبيع جزءا من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فتطبق احكام التقسيم ذات العلاقة في المادة السابعة (ج)، ويترتب على السلطة ان تدفع للمقاول مقابلها خلال ستين يوما بعد التسليم بالولايات الامريكية.

(د) مع العلم بانه من المفيد للمقاول ان يدخل في التزامات بيع طويلة الامد وفي حالة رغبة السلطة ان يزود المقاول نفط خام للطلب الداخلي في الاردن بموجب احكام المادة الثامنة والعشرين، يترتب على السلطة تزويد المقاول بالشعار خطي بذلك قبل ربعي سنة.

ويجب ان يبين لشعار السلطة للمقاول كمية مستحققات المقاول المطلوبة والنوعية المطلوبة بالتحديد (اذا انتج اكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي سيشتري خلالها نفط الخام هذا. ويترتب على الطرفين ابرام اتفاقيات بيع نفط الخام بخصوص هذا البيع/الشراء تحتوي على نصوص تجارية عادية.

هكذا حسب الاصل

المادة التاسعة والعشرون
المسؤولية الفردية

(أ) تكون العمليات موضوع اشعار المسؤولية الفردية من السلطة بموجب هذه المادة هي تلك التي تتضمن :

١- اختراق ولحص لطبقات جيولوجية اصق من تلك المقترحة من المتهمة للجنة الادارة الفنية في اي بئر اكتشاف يحفر شريطة ان يكون المشغل لم يبدأ بالعمليات المقبولة لاكمال او ترك البئر .

٢- حفر بئر اكتشاف لا تكون بئر تقييم شريطة انه لا يمكن حفر اكثر من بئرين (٢) في اي مرحلة من مدة التنقيب . لا يجوز حفر مثل هذه البئر في اي منطقة لتتاج او في منطقة حفر فيها بئر اكتشاف .

٣- حفر بئر تقييم تكون ناتجة بشكل مباشر من بئر تنقيب ناجحة سواء كانت بئر التنقيب هذه قد حفرت كجزء من عملية مسؤولية فردية .

٤- تطوير اي اكتشاف يكون ناتج مباشرة من عملية مسؤولية فردية بئر اكتشاف و/او بئر تقييم ناجحتين لم يختار المقابل البدء فيها بموجب الفقرة (ج) .

٥- تطوير اي اكتشاف يكون ناتج مباشرة عن بئر تنقيب و/او بئر تقييم ناجحتين حفرتا من قبل المقابل اذا مرت اربع وعشرون (٢٤) شهرا من تاريخ الانتهاء من بئر ناجحة ولم يبدأ المقابل بالتطوير المتعلق بذلك .

(ب) باستثناء العمليات المبينة في الفقرة (أ) لا تكون اي من العمليات المبينة في الفقرة (أ) موضوع اشعار مسؤولية فردية من السلطة حتى بعد عرض العملية بالشكل الكامل على لجنة التنقيب الفنية ورفضتها .

لكي يكون عرض اجراء اي من العمليات المذكورة اعلاه لحساب السلطة "شكل كامل" كما ذكر اعلاه، يجب ان يتضمن العرض معلومات مناسبة مثل المكان والعمق والطبقات الجيولوجية المستهدفة وتوقيت العملية واينما كان ذلك مناسباً تفاصيل بخصوص اي خطة تطوير بالاضافة الى اية معلومات اخرة ذات علاقة .

(ج) اذا استوفت الشروط المشار اليها في الفقرة (ب)، يجوز للسلطة وبخصوص اي عملية مبينة في الفقرة (أ) اعطاء اشعار مسؤولية فردية خطي للمقابل، وللمقابل المحدد ادناه من تاريخ استلام هذا الاشعار اعلام السلطة فيما اذا اختار البدء بالعملية المقترحة كجزء من عملياته للبترول :

١- بالنسبة لاي عملية مبينة في الفقرة (أ) (١) - ٤٨ ساعة او الى حين ابتداء عمليات زيادة العمق ايها يلي الاخر .

٢- بالنسبة لاي عملية مبينة في الفقرات (أ) (٢) و (أ) (٣) - ٣ اشهر .

٣- بالنسبة لاي عملية مبينة في الفقرات (أ) (٤) و (أ) (٥) - ٦ اشهر .

(د) اذا اختار المقابل تضمين العملية المبينة في اشعار المسؤولية الفردية كجزء من العمليات البترولية خلال المدة المناسبة المبينة في الفقرة (ج)، يجب اجراء هذه العملية من قبل المقابل ضمن نطاق العمليات البترولية كجزء من برنامج العمل والموازنة الحاليين وللذين سيعتبران انهما معدلان كذلك .

(هـ) اذا اختار المقابل عدم البدء بالعملية المبينة في اشعار المسؤولية الفردية بموجب احكام الفقرة (ز) لانهاء تجري العملية لحساب السلطة بسرعة وعلى الفور من قبل المقابل على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها شريطة ان تجري هذه العملية فقط في حالة انها لا تتعارض او تعارض نشاطات والتزامات المقابل او تؤخر برامج العمل

هكذا من المصداق

الحالية بما في ذلك أي برنامج عمل وموازنة موافق عليهما وبالنسبة للعمليات المشار إليها في الفقرات (أ) (٢) و (أ) (٣) تجرى هذه العمليات حال توافر أجهزة مناسبة للارن. يترتب على المقاول والسلطة الاتفاق على الطريقة التي ستزود بها السلطة المقاول كافة الأموال الضرورية لأجراء والصرف على هذه العمليات قبل البدء بها.

(د) يترتب على السلطة اختيار تنفيذ العمليات لحسابها والمشار إليها في الفقرات (أ) (٤) و (أ) (٥) سواء بنفسها أو بواسطة المقاول مقابل رسم يوافق عليه الطرفان أو بواسطة أي طرف آخر يتعاقد بذلك الخصوص مع السلطة شريطة أن تجرى هذه العمليات فقط في حالة عدم تعارضها أو إذا لم تتعارض مع نشاطات المقاول والتزاماته أو إذا كانت لا تؤدي إلى تأخير برامج العمل الحالية بما في ذلك برنامج عمل وموازنة موافق عليهما. وقبل الدخول في اتفاقية مع طرف ثالث كما ذكر أعلاه يترتب على السلطة إشعار المقاول خطياً بمثل هذه الاتفاقية المقترحة. ويكون للمقاول خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بعد استلام هذه الأشعار ليقرر ممارسة حقه بالرفض أو لا بخصوص الاتفاقية المقترحة وتنفيذ نشاطات المسؤولية الفردية هذه بذات الشروط والأحكام المتفق عليها مع الطرف الثالث.

(ز) إذا قرر المقاول بموجب أحكام الفقرة (د) للبدء بأعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٣) يترتب عليه الدفع للسلطة نقداً وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ ممارسته لهذا الحق مبلغاً يساوي كافة التكاليف المتكبدة من قبل السلطة في عمليات المسؤولية الفردية التي أجريت بموجب الفقرتين (أ) (١) و (أ) (٢) والتي أنت بشكل مباشر للأعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٣).

(ح) بالإضافة للمبلغ المشار إليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة كذلك استلام مبلغ إضافي من المقاول تساوي مائة بالمائة (١٠٠٪) من التكاليف المشار إليها في الفقرة (ز). ويجب دفع هذا المبلغ الإضافي نقداً وخلال تسعين (٩٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه المقاول حقه المشار إليه.

(ط) إذا قرر المقاول وبموجب أحكام الفقرة (د) تنفيذ أي أعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٤) يترتب عليه الدفع للسلطة نقداً كافة التكاليف المتكبدة من قبلها في عمليات المسؤولية الفردية والتي أنت مباشرة للأعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٤) محسوماً منها أية تعويضات بموجب الفقرة (ز) أعلاه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه هذا الحق.

(ي) بالإضافة للمبلغ المشار إليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة استلام خمسة وعشرين بالمائة (٢٥٪) من حصة المقاول في النقط المنتج للمشاركة والمنتج من الحقل المطور هذا حتى تساوي قيمتها كما هي معرفة في الفقرة (ك) أدناه ستمائة بالمائة (٦٠٠٪) من التكاليف المشار إليها في الفقرة (ط).

(ك) يقيم البترول المستلم من قبل السلطة بموجب الفقرة (ي) أعلاه بالسعر المحدد في المادة المسبقة.

(ل) إذا أجريت العمليات المبينة في الفقرتين (أ) (٤) و (أ) (٥) على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها تستلم السلطة مائة بالمائة (١٠٠٪) من البترول المنتج من الحقل المطور بموجب هذه الأحكام.

هكذا من الأصل

المادة الثلاثون
امتيازات السلطة

(أ) يكون للسلطة حق الدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها إلى المنطقة المغطاة بهذه الاتفاقية وإلى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها، يجوز للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المقاول وكافة المعلومات المحتقظة من قبله وإجراء عدد معقول من المسوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية، وتعطى السلطة مساعدة معقولة من قبل وكلاء ومستخدمي المقاول لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر أو إعاقتها، ويترتب على المقاول أن يقدم للسلطة كل الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الحقل وتوفير استعمال مساحة معقولة من المكاتب والمسكن المؤتنة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بفرض تسهيل تحقيق أهداف هذه المادة.

(ب) إذا قررت السلطة أن أيا من مستخدمي المقاول أو مستخدمي المقاولين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والأنظمة واللوائح الأردنية أو من شأنه أن يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البترولية فيترتب عليها أن تتشعر المدير العام للمقاول خطيا مطالبة بأبعاد هذا المستخدم من العمليات البترولية مع ابداء الأسباب لذلك.

المادة الواحدة والثلاثون
المسؤولية عن الأضرار

- ١- يكون المقاول مسؤولا وحده وبالكامل من ناحية قانونية تجاه الغير عن أي ضرر أو خسارة أو عطل فيما يتعلق بالعمليات البترولية ويعوض السلطة والأردن ويدفع عنهما بذلك للخصوص.
- ٢- إذا كان المقاول مولفا من أكثر من هيئة واحدة، تكون مسؤولية هؤلاء الأعضاء بالتكافل والتضامن.

هكذا عند الاصل

المادة الثانية والثلاثون
كتاب الاعتماد والكفالة

- (أ) يترتب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ان يقدم للسلطة كتاب اعتماد غير قابل للإلغاء مطابق جوهريا للنموذج المرفق في الملحق (ز) كضمان من المقاول للتنفيذ الزملي لمرحلة التتقيب الاولى من مدة التتقيب بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية بقيمة مليون ونصف مليون (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي. ويلغى كتاب الاعتماد تلقائيا دون الاخلال بالاجراءات المذكورة في الملحق (ز) من هذه الاتفاقية بعد تنفيذ المقاول لكافة التزاماته هذه.
- (ب) قبل بدء كل من المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لمدة التتقيب يترتب على المقاول توفير الدليل المقنع للسلطة حول قدراته المالية لتنفيذ التزاماته ضمن مدة التتقيب.
- (ج) يترتب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ النفاذ ان يقدم للسلطة كفالة من الشركة الام مطابق جوهريا للنموذج المرفق في الملحق (ح).

المادة الثالثة والثلاثون
حقوق الصرف والالتزامات

- (أ) يسجل استثمار المقاول للناتج عن هذه الاتفاقية في الاردن كاستثمار اجنبي موافق عليه اذا تطلبت ذلك اجراءات اي قانون او نظمة لمراقبة الصرف المطبقة عامة في الاردن.
- (ب) يجوز احضار الاموال اللازمة للمقاول ومقاوليه الفرعيين لتغطية انفاقهم المحلي بعمليات حرة التحويل.
- (ج) ينفذ بيع وشراء العملة الأجنبية بالاسعار اليومية للسائدة التي يعلنها البنك المركزي في عمان/الاردن بشرط الا تكون هذه الاسعار التي تطبق على المقاول وكفالة المقاولين الفرعيين اقل ملائمة من الاسعار المتاحة لأي نشاط خاص تجاري او صناعي في الاردن.
- (د) يحق للمقاول ومقاوليه الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في بنوك اجنبية خارج الاردن. ويمكن ان تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمدفوعات بخصوص سلع وخدمات من الخارج دولما ضرورة تحويل الاموال الخاصة بهذه المدفوعات اولا الى الاردن ولتحويل المبالغ اللازمة الى البنوك المحلية الاردنية من اجل تغطية النفقات بالعملية الاردنية ذات العلاقة بالانشطة الواردة في هذه الاتفاقية.
- (هـ) يمنح المقاول ومقاوليه الفرعيون ضمانات حقوق الصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية :
- (١) ان يزودوا بعمليات اجنبية حرة الصرف لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الاتفاقية.

هذه من المصادق

(٢) أن يحتفظوا بهذه الأموال في الخارج ولا يجبر المقاول ومقاولوه الفرعيون على تحويل أموال أو ممتلكات إلى الأردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسديد نفقاتهم للوفاء بالتزاماتهم بالعملة الأردنية.

(٣) أن يحتفظوا في الخارج وأن يتصرف بحرية بكل عائدات المقاول من تصدير البترول ومن بيعه محليا ولا يجوز لجبار المقاول على تحويل هذه العائدات إلى الأردن باستثناء ما ورد في الفقرة (هـ) (٢) أعلاه.

(٤) أن يعيدوا للخارج كافة العائدات من عمليات المقاول ومقاوليه الفرعيون الداخلية في الأردن بما في ذلك العائدات من بيع البترول وأي أموال أخرى تستحق للمقاول ومقاوليه الفرعيين في الأردن بموجب هذه الاتفاقية، وتنفذ هذه الإعادة بموجب إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الأردن على أن لا تمنع أو تؤخر هذه الإعادة.

(٥) بصرح للمقاول وللمقاوليه الفرعيين بدفع رواتب مستخدميهم الأجانب العاملين في الأردن بالعملة الأجنبية سواء داخل الأردن أو خارجه ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى احضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم، ويسمح لهؤلاء المستخدمين اخراج مدخراتهم أو عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية.

(٦) بحق للمقاول ومقاوليه الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بعمليات اجنبية داخل الأردن من أجل اداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة أو للأردن بموجب هذه الاتفاقية أو لأجل دفعات أخرى تتطلبها العمليات النفطية.

(٧) تنفع بالدولار الأمريكي أية دفعة من المقاول للسلطة أو الأردن أو شركة النفط الأردنية بموجب هذه الاتفاقية لدى تلك في عمان تسمية السلطة أو الأردن أو شركة النفط الأردنية إلا إذا اتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى، وإية

دفعة من السلطة أو الأردن أو شركة النفط الأردنية إلى المقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ستدفع بالدولار الأمريكي إلى بنك أو بنوك يسميها المقاول إلا إذا اتفق الأطراف على التعامل بعملة أخرى.

(٨) للمقاول الحق أن يحول إلى عملة اجنبية أية مبالغ بالدينار الأردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية كما أن له الحق بحرية تحويل هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.

(٩) أية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمقاول أو شركة النفط الأردنية أو يتوجب على المقاول أو شركة النفط الأردنية دفعها للسلطة ستتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الاتفاقية أو إذا لم ترد مدة محددة لخلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد استلام فاتورة مفصلة بذلك، ويعطى أي تأخير في الدفع الحق للفريق المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على أساس شهري محسوبة على أساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ناشونال وسترنستر لندن في أول يوم عمل من الشهر المعني بالإضافة إلى فائدة بنسبة ٢٪ عن كامل المدة التي استحق خلالها المبلغ.

هكذا من المصد

المادة الرابعة والثلاثون
الاعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للمقاول وشركة النفط الأردنية ومقاوليهم الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية استيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية إذا كانت ستستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية. ويترتب على السلطة عندما يتم استيراد أي بند معفى أن تشهد أنه سيستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يجوز تصدير أي من الأشياء المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة الرابعة والثلاثين بواسطة الفريق المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير أو مفروضات عليه.

(ج) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة الثامنة يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناجمة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن شريطة أن يدفع المقاول أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات إن وجدت إلا إذا بيعت للسلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الاعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المقاول.

(د) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة الثامنة يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع التالفة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنفة من قبل المقاول أو المقاولون الفرعيون كخردة أو نفايات (ويكون هذا التقييم صحيحا إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم اشعار خطي) كخردة أو نفايات بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات.

(هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) اعلاه يخصم مبلغ مساو للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المقاول من المبيعات المذكورة من استحقاق المقاول في استرداد للتكلفة.

(و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعفى المقاول والسلطة وزبائنه من أية ضريبة أو رسوم أو تعاب أو أي مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.

(ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمقاول أو مقاوليه الفرعيين ومنتهك للأردن على أساس مقيم أن يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق باستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والامتعة الشخصية استيرادا مؤقتا في حدود المعقول شريطة أن تستورد خلال مدة أقصاها اثني عشر (١٢) شهرا من تاريخ دخول الموظف غير الأردني للمعنى إلى الأردن، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سيارة لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة أو مفروضات تصدير) في نهاية انتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية إلا إذا بيعت أو تم للتصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.

هذه هي النسخة

(ح) حيثما تستعمل كلمة "مقال" في الفقرة (أ) لغاية (ز) اعلاه فانها تتضمن كذلك المقاولين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل الرسوم الجمركية كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للاردن او اية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية والفعلية التي تمت تاديتها) والتي تكون مستحقة للدفع نتيجة لاستيراد او تصدير المادة او المواد محل الاعتبار.

(ي) يكون اعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفالة بنكية من بنك مرخص في الاردن بقيمة مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار امريكي وبمؤدج مشابه للنموذج المرفق في الملحق (و).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة الرابعة والثلاثين هذه والمترتبة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية الى ما بعد انتهاء الاتفاقية.

المادة الخامسة والثلاثون توحيد الحقوق

(أ) اذا امتد حقل ضمن المنطقة الى خارج المنطقة في مناطق اخرى من الاردن والتي يكون لاطراف اخرى فيها حقوق اجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة ان تطلب ان يتم تطوير الحقل و انتاج البترول فيه بالتعاون مع الاطراف الاخرى. ويطبق نفس النظام اذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لايعادل اكتشافا تجاريا اذا تم تطويره منفردا، يمكن ان يعتبر اكتشافا تجاريا اذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها اطراف اخرى.

(ب) اذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المقال ان يتعاون مع الاطراف الاخرى لتحضير اقتراح جماعي لتطوير وانتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

مكتبة

(ج) اذا لم يتم تقديم الاقتراح للتطوير والانتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) اعلاه او اذا لم توافق السلطة على الاقتراح هذا، يجوز للسلطة ان تعد او تنسب لمي اعداد، وبموجب الاساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المقاول والاطراف الاخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والانتاج المشترك، اذا وافقت السلطة والاطراف الاخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المقاول، بحق للسلطة او المقاول احوالة الموضوع لقرار الخبير بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين، ويكون القرار بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين نهائيا الا اذا شعر المقاول السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من تاريخ القرار هذا انه اختار ان يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلا من المشاركة.

المادة السادسة والثلاثون احكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين او اسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير او تأويل المواد المذكورة.
- (ب) كلما استعملت الكلمة "مشملة" في هذا النص فانها تعني الشمول وليس الحصر الا اذا اقتضى الاطار العام للنص بوضوح تفسير مخالفا.
- (ج) هذه الاتفاقية تجسد كل اتفاقية وتفاهم بين المقاول والسلطة متعلق بموضوعها ولا يمكن التعديل او التغيير او الاضافة، بما في ذلك اي نظام، قانون، تشريع او احكام من اي نوع ما عدا بنص مكتوب وموقع من قبل المقاول و السلطة.
- (د) تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة لفريقيها ولخلفائهما والمتنازل لهم.
- (هـ) في حالة ضرورة الحصول على اية موافقة او اذن او قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل اي من الفريقين او اية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية، يجب ان لا يتم الامتناع لسبب غير معقول عن اعطاء هذا القبول او الموافقة.

هذه من الاصل

المادة السابعة والثلاثون
النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والانجليزية ولكليهما نفس القوة.

واشهادا على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلويل بترولسيوم
جوردن ليمتد على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين اولا اعلاه.

لـ ونيلبة عن :
شركة ترانس جلويل بترولسيوم جوردن ليمتد سلطة المصادر الطبيعية

من قبل : الدكتور هاشم الدباس
وزير الطاقة والثروة المعدنية
رئيس مجلس ادارة سلطة
المصادر الطبيعية

من قبل : رئيس الشركة
السيد رولف ابريشه

(Handwritten signature)

ملحق (أ)

وصف المنطقة

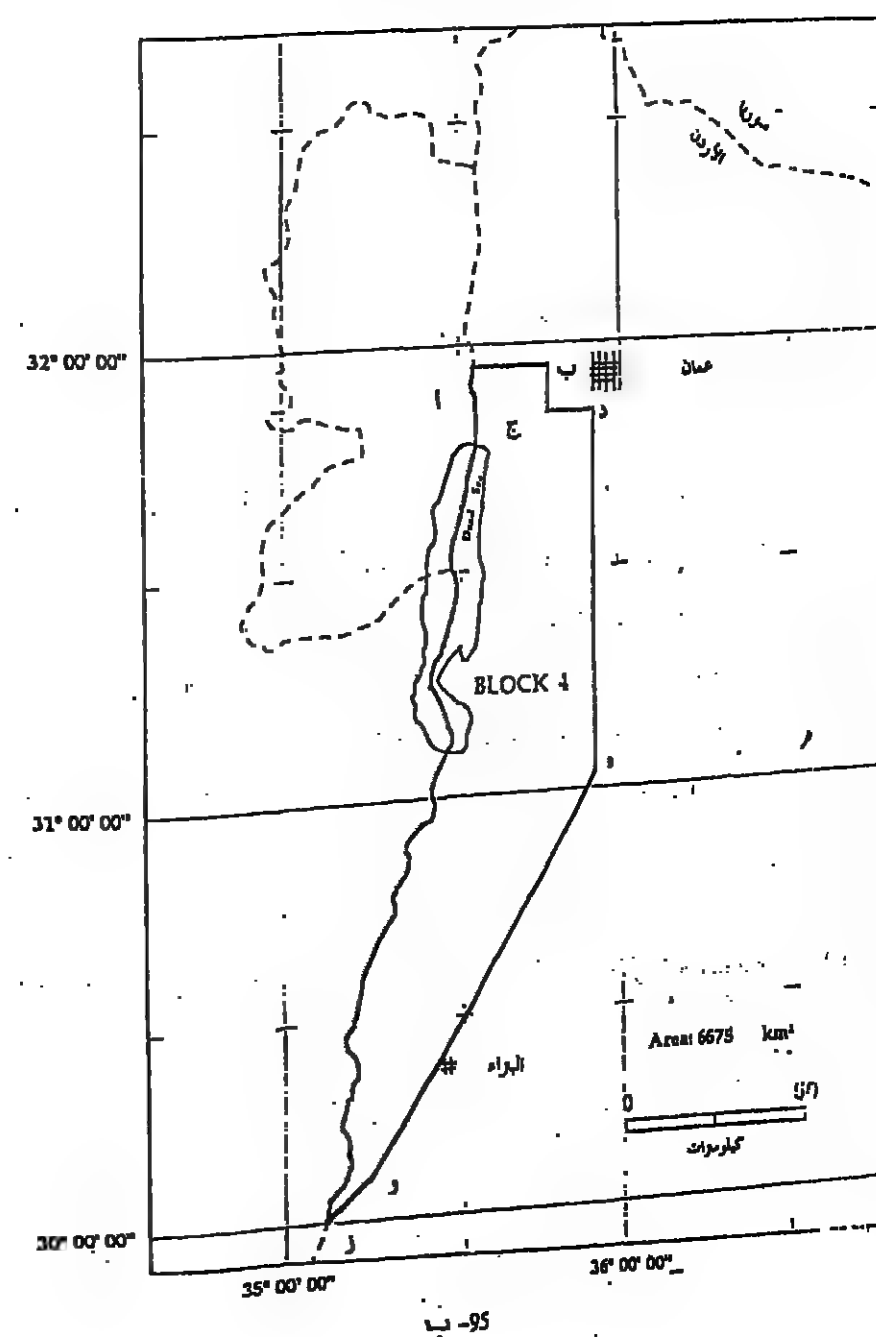
الحدود التالية تحدد المنطقة التي تغطيها الاتفاقية :

الحدود الشمالية تبدأ من تقاطع الحدود الاردنية الغربية الدولية بارتفاع " ٣٩° ٥٧' ٠٠ " شمالا.
(نقطة ٢) وتتبع خط شرق حتى نقطة ارتفاع " ٣١° ٥٧' ٠٠ " شمالا وامتداد " ٣٥° ٤٦' ٣٠ " شمالا
وامتداد " ٣٥° ٤٦' ٣٠ " شرقا (نقطة ج) ثم شرقا حتى نقطة ارتفاع الحدود الشرقية تبدأ من
النقطة د وتمتد جنوبا الى نقطة ارتفاع " ٣٢° ١٠' ٠٠ " شمالا، امتداد " ٣٥° ٥٥' ٠٠ " شرقا (نقطة
هـ) ثم باتجاه جنوبي غربي حتى نقطة ارتفاع " ٣٢° ٠٦' ٤٥ " شمالا وامتداد " ٣٥° ١٤' ٠٠ " شرقا
(نقطة و) ثم عند نقطة تقاطع ارتفاع " ٣٠° ٠٠' ٠٠ " شمالا مع الحدود الاردنية الغربية الدولية
(نقطة ز).

الحدود الغربية تبدأ من الشمال للنقطة أ وحتى الحدود الغربية الاردنية الدولية جنوبا الى نقطة
ز.

هكذا عند الاصل

ملحق بـ "أ" : خارطة بين المنطقة



٩٥- ب

ملحق (ج)

إجراءات المحاسبة
المحتويات

للمادة الأولى	الشروط العامة
للمادة الثانية	المصاريف والمقبوضات
للمادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
للمادة الرابعة	قياس الإنتاج وتقرير الإنتاج
للمادة الخامسة	كشف قيمة الإنتاج
للمادة السادسة	كشف استرداد الكلفة
للمادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
للمادة الثامنة	كشف بارباح النفط والتحميل

هكذا عند الضرر

المادة الأولى
الشروط العامة

(١) تعاريف

تطبق التعاريف الواردة في المادة الأولى من اتفاقية المشاركة في الانتاج المؤرخة في ١ نيسان سنة ١٩٩٦ _ على الاجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى .

(٢) اولوية الوثائق

بالرغم من احكام المادة الثانية من الاتفاقية فانه في حالة ورود اي تناقض او تعارض بين شروط الاجراءات المحاسبية وشروط الاتفاقية، فان الاولوية تعطى لشروط الاتفاقية وهي التي تسود .

(٣) تقارير النشاط

(١) خلال مدة التتقيب يترتب على المقاول ان يزود السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية (١) بكشف المصروفات والمقبوضات . كشف محاسبة مفصل .

(٢) يجب ان تعد للكشوفات طبقا لاجراءات المحاسبة هذه . كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل سنة شمسية .

(ب) خلال فترات التطوير والانتاج يقدم المقاول او شركة النفط الاردنية الى السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية او، في حالة كشف الانتاج، خلال سبع ايام من نهاية كل شهر :

هذه هي الاصل

- (١) كشف انتاج.
- (٢) كشف بقيمة الانتاج.
- (٣) كشف باسترداد التكاليف.
- (٤) كشف المصروفات والمقبوضات و
- (٥) كشف يارياح النفط والتحميل.

تكون البيانات المشار اليها اعلاه طبقاً للاجراءات المحاسبية هذه. كما سيجري تقديم خلاصة لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل سنة شمسية.

٤- التعديلات والتدقيق

- (١) كل كشف عمليات بترولية مقدم من المقاول حسب ما ورد في المادة الثامنة (هـ) من الاتفاقية وكل كشف مصروفات واستلام يعتبر سليماً وصحيحاً من ناحية اعتباره قابلاً للاسترداد بعد انقضاء ستة (٦) اشهر من استلامه من قبل السلطة الا اذا اتخذت السلطة استثناءاً خطياً خلال مدة الستة (٦) اشهر هذه، وبالنسبة لمستوى المصروفات المسموح بأن تكون مستردة، فان كل كشف عمليات بترولية وكل كشف مصروفات واستلام يعتبر صحيحاً وسليماً بعد انقضاء اربعة وعشرين (٢٤) شهراً بعد استلامه من قبل السلطة الا اذا اتخذت السلطة استثناءاً خطياً خلال مدة الاربعة وعشرين (٢٤) شهراً هذه.

- (ب) كل كشف انتاج وكشف بقيمة الانتاج وكشف باسترداد التكاليف واربياح النفط والتحميل مع اعتبار كميات البترول وقيمة الوحدة المنتجة وفق المادة السابعة (ج) من الاتفاقية يعتبر سليماً وصحيحاً بعد ست اشهر من استلام السلطة والمقاول للكشف الا اذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءاً خطياً خلال فترة الست اشهر هذه، اما بالنسبة لحسابات قيمة اجمالي الانتاج واجمالي المبالغ المطلوبة كمصروفات وديون تعتبر هذه الكشوف صحيحة وسليمة قبل ٢٤ شهراً من استلامها الا اذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءاً خطياً خلال الاربعة والعشرين شهراً هذه.

- (ج) ١- للسلطة، والمقاول اذا انطبق عليه ذلك، الحق بالطلب من شركة منقضي حسابات لتقوم بفحص والاخبار عن سجلات المحاسبة للمقاول و/او شركة النفط الاردنية بالنسبة لاي سنة تقويمية خلال ٢٤ شهراً من نهاية السنة.
- كلفة التدقيق يتحملها المقاول كمصروفات تدقيق، وال اشعار بباي استثناء لحسابات المقاول و/او شركة النفط الاردنية يجب ان يعرض على المقاول و/او شركة النفط الاردنية خلال الفترة محددة في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه.

هكذا من النص

٢- المدققين ولغايات التدقيق فحص والتأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البترولية مثل: دفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروقات والقسائم والرواتب والفواتير والعقود الفرعية من أي نوع والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاتفاقية وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية ضرورية للتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة إلى ذلك، يحق للمدققين ولغايات هذا التدقيق زيارة ولحصر، في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب المعتمدة للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية في الأردن وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا تخضع التكاليف الإدارية العامة للمقاول طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق "ج" للالتدقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب المبالغ المقيدة كنفقات.

على أن التكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمقاول والمقاولين التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق "ج" طبقاً للأحكام العادية المطبقة وفي عمليات المقاول الدولية حسبما يثبتها المقاول بصورة معقولة وبهذه الصفة غير خاضعة للتدقيق بشرط أن للسلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للفحص لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

(٥) مبادلة العملات

تحفظ دفاتر المقاول لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة الأردنية إلى الدولار الأمريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة الثانية والثلاثين (ج). والعملات الأخرى بغير الدولار الأمريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحويل إلى دولار أمريكي لسعر شراء تلك العملة إذا كان الشراء من أحد حسابات أحد المقاولين بالدولار الأمريكي وباي حال بسعر التعادل السائد والمعلن عنه من قبل بنك ناشونال وسترن - لندن.

يحفظ سجل لأسعار العملات المستعملة في بيان المصاريف، المتكبدة بالعملية الأردنية أو باي عملة أخرى غير الدولار، بالدولار. يتقيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن تحويل العملة في الحسابات.

ملحق ج

(٦) الدفاتر

يحفظ المقاول وشركة النفط الاردنية دفاتره باللغة الانجليزية وطبقا لطريقة الاستحقاق، وتحفظ الدفاتر طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما في صناعة النفط العالمية .

(٧) اعادة النظر بالاجراءات المحاسبية

قد يعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا وافقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطيا .

(٨) الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة (٩٠) يوما بعد تاريخ النفاذ ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصنيفا مفصلا للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقا للاتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه . وستكون هذه الخطة طبقا للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الاردن . وبعد تلك المناقشات سيعد المقاول ويقدم الى السلطة نسخا رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والادلة التي ستستخدم .

هكذا عند الاصل

المادة الثانية
المصاريف والإيرادات

(١) النفقات

سيحمل المقاول وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصاريف والتالية، وسيتم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية :

(أ)-١ الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المفهوم ان المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءا من العمليات البترولية. ومن المفهوم أيضا بأنه ان تدفع اية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للاردن بخصوص الحصول على أو تجديد أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمقاول للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة اعلاه من ملكيتها أو من شاغلها.

(ب)-١ العمالة

الرواتب والاجور الاجمالية بما في ذلك كلفة منافع العطل والاجازات والاجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول أو تابعيه أو شركة النفط الأردنية للعاملين بالأنشطة المختلفة وفقا للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيوولوجيين والمستخدمين الآخرين الذي يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما اذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الاردن أو خارجه.

(٢)-١ (ب) (٢)

علاوات تكاليف المعيشة وبذل السكن والعلاوات العادية الاخرى المطبقة على الرواتب واجور الموظفين الاجانب والمحسنة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الاخرى المطبقة

بخصوص رواتب واجور الموظفين الوطنيين والممكن قيدها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١) و (١) (ك) من المادة الثانية هذه.

مزاي المستخدمين

(ج)-١

تكاليف الخطط والبولص للقائمة، بما في ذلك دون الحصر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم ولحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والادخار والمساواة الضريبية للاجانب والاجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب واجور تدفع طبقا للفقرات (١) (ب) (١) و (١) (ك) (١) من هذه المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين الاردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الاقصى للالتزام بالتعويض عن انتهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين غير الاردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

المواد والمعدات واللوازم

(د)-١

المواد والمعدات واللوازم التي اشتراها أو استأجرها المقاول أو قام بتزويدها.

(١) المشتريات

سيتم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصمات التي حصل عليها بالفعل طبقا لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة الثالثة (أ) من المادة الثانية.

(٢) المواد المزودة من قبل المقاول أو من تابع

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المون التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك علميا إلا إذا قام المقاول بتزويد هذه المواد أو الأجهزة أو المون من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة ان لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهريا تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من

هكذا من الأصل

طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. وقيمة هذه المواد والأجهزة والمؤن تقرر وفق مبادئ التقدير الواردة في الفقرة الثالثة (ب) من المادة الثانية.

(٣) الضمان

لا يضمن المقاول المواد أو الأجهزة أو المؤن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد والأجهزة أو المؤن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلا أن يتسلم المقاول تعديلا من الصانعين أو وكلائهم.

(٤) الاجازات

تحتسب اجور المواد والأجهزة والمؤن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

١- (هـ)

النقل

(١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم للضرورة لقيام العمليات البترولية.

(٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل إما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المقاول وإما بالنسبة للموظفين الأجانب المحليين حسبما يتم تكديدها ودفعها فعلا عن الموظفين أو من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البترولية.

(٣) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمقاول وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسرتهم من وإلى نقطة وجودهم الأصلية وقت استخدامهم ووقت انفصالهم ووقت الاجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسرتهم عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسرتهم المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لتكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو التكلفة الفعلية لنقلهم إلى ذلك المكان أيهما أقل.

(ب) كل كشف انتاج وكشف بقيمة الانتاج وكشف باسترداد التكاليف وإرباح النفط والتحميل مع اعتبار كميات البترول وقيمة الوحدة المنتجة وفق المادة السابعة (ج) من الاتفاقية يعتبر سليم وصحيح بعد ست شهور من استلام السلطة والمقاول للكشف إلا إذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءا خطيا خلال فترة الست شهور هذه، أما بالنسبة لحسابات قيمة إجمالي الانتاج وإجمالي المبالغ المطلوبة كمصروفات وديون تعتبر هذه للكشف صحيحة وسليمة قبل ٢٤ شهرا من استلامها إلا إذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءا خطيا خلال الأربع والعشرين شهرا هذه.

(ج) ١- للسلطة، والمقاول إذا انطبق عليه ذلك، الحق بالطلب من شركة مدققي حسابات لتقوم بفحص والأخبار عن سجلات المحاسبة للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية بالنسبة لأي سنة تقويمية خلال ٢٤ شهرا من نهاية السنة.

تكلفة التدقيق يتحملها المقاول كمصروفات تتقرب. وال اشعار بأي استثناء لحسابات المقاول و/أو شركة النفط الأردنية يجب ان يعرض على المقاول و/أو شركة النفط الأردنية خلال الفترة محددة في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه.

هكذا من الأصل

٢- المدققين ولغايات التدقيق فحص والتأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البترولية مثل الدفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروقات والقسائم والرواتب والفواتير والعقود الفرعية من أي نوع والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاتفاقية وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية ضرورية للتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة إلى ذلك، يحق للمدققين ولغايات هذا التدقيق زيارة وفحص، في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب العائدة للمقاول و/أو شركة النفط الأردنية في الأردن وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا تخضع التكاليف الإدارية العامة للمقاول طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق "ج" إلى التدقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب المبالغ المقيمة كنفقات.

على أن للتكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمقاول والمقاولين التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق "ج" طبقاً للأحكام العادية المطبقة وفي عمليات المقاول الدولية حسبما يثبتها المقاول بصورة معقولة وبهذه الصفة غير خاضعة للتدقيق بشرط أن للسلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للفحص لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

(٥) مبادلة العملات

تحفظ دفاتر المقاول لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنفق. سجل تحويل العملة الأردنية إلى الدولار الأمريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة الثانية والثلاثين (ج). والعملات الأخرى بغير الدولار الأمريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحويل إلى دولار أمريكي لسعر شراء تلك العملة إذا كان الشراء من أحد حسابات أحد المقاولين بالدولار الأمريكي وبأي حال بسعر التعادل السائد والمعلن عنه من قبل بنك ناشونال وسترن - لندن.

يحفظ سجل لأسعار العملات المستعملة في بيان المصاريف، المتكبدة بالعملية الأردنية أو بأي عملة أخرى غير الدولار، بالدولار. يتقيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن تحويل العملة في الحسابات.

هكذا من الأصل

(٦) الدفاتر

يحفظ المقاول وشركة النفط الاردنية بدفاتره باللغة الانجليزية وطبقا لطريقة الاستحقاق. وتحفظ الدفاتر طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما في صناعة النفط العالمية .

(٧) اعادة النظر بالاجراءات المحاسبية

قد يعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا والقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطيا .

(٨) الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة (٩٠) يوما بعد تاريخ النفاذ ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصنيفا مفصلا للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقا للاتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقا للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الاردن. وبعد تلك المناقشات سيعد المقاول ويقدم الى السلطة نسخا رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والادلة التي ستستخدم.

هكذا عند الاصل

المادة الثانية
المصاريف والإيرادات

(١) النفقات

سيتحمل المقاول وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصروفات التالية، وسيتم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية :

(أ) الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على أو تجديد أو للتخلي عن الحقوق السطحية لسارية بالمنطقة.

من المفهوم أن المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والانشاءات التي تشكل جزءا من العمليات البترولية، ومن المفهوم أيضا بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للاردن بخصوص الحصول على أو تجديد أو للتخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمقاول للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة اعلاه من مالكيها أو من شاغليها.

(ب) العمالة

الرواتب والاجور الاجمالية بما في ذلك كلفة منافع الممثل والاجازات والاجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول أو تابعيه أو شركة النفط الأردنية للعاملين بالأنشطة المختلفة وفقا للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذي يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما إذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الاردن أو خارجه.

(٢) (ب) (٢)

علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب واجور الموظفين الأجانب والمحسنة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة

بخصوص رواتب واجور الموظفين الوطنيين والممكن قيدها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١) و (١) (ك) من المادة الثانية هذه.

مزاياء المستخدمين

(ج) (١)

تكاليف الخطط واليوالص القائمة، بما في ذلك دون الحصر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وأقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وحالتهم على المعاش وشراء الاسهم والادخار والمساواة الضريبية للأجانب والاجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية وجميع المزاياء المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب واجور تدفع طبقا للفقرات (١) (ب) (١) و (١) (ك) (١) من هذه المادة الثانية، وسيتم دفع تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين الاردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للالتزام بالتعويض عن انتهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية، وتكون تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين غير الاردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

المواد والمعدات واللوازم

(د) (١)

المواد والمعدات واللوازم التي اشترها أو استأجرها المقاول أو قام بتزويدها، (١) المشتريات

سيتم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها بالفعل طبقا لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة الثالثة (أ) من المادة الثانية.

(٢) المواد المزودة من قبل المقاول أو من تابع

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المؤن التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك علميا إلا إذا قام المقاول بتزويد هذه المواد أو الأجهزة أو المؤن من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهريا تكاليف المواد المعاملة لها والمشتراة من

مكتبة حرم الامل

طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. وقيمة هذه المواد والأجهزة والمؤن تقرر وفق مبادئ التقدير الواردة في الفقرة الثالثة (ب) من المادة الثانية.

(٣) الضمان

لا يضمن المقاول المواد أو الأجهزة أو المؤن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد والأجهزة أو المؤن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلا أن يتسلم المقاول تعديلاً من الصانعين أو وكلائهم.

(٤) الإيجارات

تحتسب اجور المواد والأجهزة والمؤن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

١- (٥) النقل

(١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام العمليات البترولية.

(٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل إما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المقاول وإما وبالنسبة للموظفين الأجانب المحليين حسبما يتم إكبتها ودفعها فعلاً عن الموظفين أو من قبلهم لقاء قيامهم بالأعمال البترولية.

(٣) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمقاول وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسره من وإلى نقطة وجودهم الأصلية وقت استخدامهم ووقت انفصالهم ووقت الاجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسره عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسره المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو الكلفة الفعلية لنقلهم إلى ذلك المكان أيهما أقل.

١- (٦) الخدمات

(١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجنى من طرف ثالث، بشرط أن تتساوى هذه التكاليف مع التكاليف المتعارف عليها محلياً أو عالمياً لمثل هذا العمل والخدمات.

(٢) تكاليف الخدمات بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الإدارية ومعالجة البيانات التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية أو المقاول أو تابعيه في منشآت داخل الأردن أو خارجه، ويقيد استعمال الأجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة أو المقاول أو تابعيه على بدل إيجار يعادل كلفة الملكية والتشغيل وحسب البدلات المنافسة للمطابقة في وقت الاستعمال في الشرق الأوسط. الخدمات التي يزودها المقاول أو تابعيه إلى العملية البترولية تحسب على أساس التكاليف دون الربح ولا يكون ذلك السعر اعلى من السعر العادي الذي يحسب للتابعين والغير لخدمات مماثلة بنفس الشروط في مكان آخر. وإذا كان ذلك ضرورياً يمكن للسلطة الحصول على إثبات مصدق بخصوص أسس الأسعار المقيدة يتألف من تصديق نكبة هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة والقيمة المقدمة التي تقدم جزءاً موزعاً من المصاريف العامة من المدققين الداخليين للمقاول أو تابعيه حسب الحالة.

تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات استرداد الكلفة بموجب أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة الثانية بأي قيود على الخدمات المقدمة من قبل المقاول أو تابعيه إذا كانت اعلى بكثير من معدل الكلفة الاجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

هكذا من المصادق

تحتفظ السلطة بحقها بعدم السماح باسترداد للتكاليف طبقاً للفقرة الخامسة من هذه المادة الثانية وتحسب للخدمات المزودة من المقاول وتابعيه إذا كانت أعلى من كلفة شركات النفط لتابعيها لذات الخدمات في صناعة النفط الدولية.

الأضرار والخسائر

١- (ز)

ما عدا ما هو مؤمن ضمن الفقرة (ح) كل للتكاليف أو المصاريف اللازمة للاستبدال أو تصليح الأضرار أو الخسائر الناتجة عن الحريق أو الفيضان أو العواصف أو السرقة أو الخسائر أو أي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المقاول أو شركة النفط الأردنية أو من خلال ممارسته لجهد معقول. وسيقوم المقاول بتزويد السلطة بأشعار خطي عن أية أضرار أو خسائر متكبدة

تتجاوز قيمتها للحادث الواحد خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي حالما يصبح ذلك عملياً وبعد تسلم المقاول تقريراً بذلك الحادث.

التأمين والمطالبات

١- (ح)

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والأضرار التي تلحق بالمتنكبات والتأمينات الأخرى بما في ذلك التغطية ضد التزامات المقاول أو شركة النفط الأردنية أو أحدهما تجاه مستخدميه و/أو الغير والتي يقوم المقاول أو شركة النفط الأردنية بالتأمين عليها أو تتطلبها القوانين والأنظمة والقواعد في الأردن أو التي تنفق عليها السلطة والمقاول.

ويجري تدوين المقيوضات التي يتم استلامها نتيجة هذا التأمين أو المطالبات على حساب المصاريف الملائم. ضمن الاتفاقية ما بين المقاول والسلطة وإذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المقاول أو شركة النفط الأردنية أو المتكبدة والمدفوعة تسوية لأي وجميع الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وإية مصاريف أخرى بما في ذلك الاتعاب القانونية لحساب النفقات المناسبة كما ورد في الفقرة (ز) أعلاه.

المكاتب والمخيمات والمستودعات والمزائق الأخرى

١- (ط)

نفقات المخيمات العامة ومراقبتها مثل المراكز للساحلية والمستودعات وشبكات للمياه والطرق وشبكات النقل الأخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون المنطقة بصورة غير مباشرة.

١- (ي) المصاريف القانونية

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي أو الخدمات القانونية الأخرى الضرورية أو المطلوبة من أجل حماية المنطقة والعمليات البترولية والمرافق بما في ذلك اجور ومصاريف المحامين والحصص النسبية من الرواتب والنفقات التي تكف لمستشارين داخليين، ويضاف إلى ذلك الأجهام التي تم الحصول عليها ضد

هكذا من المص

الفريقين أو أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الاتفاقية والمصرفات الفعلية التي تنفقها أي فريق أو فرقاء للحصول على اثبات لغرض الدفع ضد إجراء أو ادعاء أقيم ضد العمليات أو الأمور المتعلقة بالاتفاقية، في حالة قيام الموظفين القانونيين للتابعين لواحد أو أكثر من الفريقين بمعالجة إجراءات أو ادعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالاتفاقية فإنه من الجائز أن يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على أن تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

١- (ك) النفقات الإدارية والمصاريف العامة

(١) في أي وقت ينفذ خلاله المقاول العمليات البترولية (١) كلفة المحافظة على واستخدام موظفين للمكتب الرئيسي للمقاول في الأردن ومكاتب أخرى مؤسسة في الأردن (باستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة ١ (ط) اعلاه باستثناء رواتب موظفي المقاول أو للتابع المعيّنين للنشاطات المختلفة بموجب الاتفاقية. والمقيدة كما هو مبين في الفقرة ١ (ب) اعلاه.

(٢) سيتم تحميل النفقات الإدارية العامة للمقاول خارج الأردن والتي تنطبق على العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية سنوياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات باستثناء المصاريف الإدارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الإدارية العامة المصاريف

العامة للتابعين كما هو مشار إليه في الفقرة (١) و (٢) اعلاه) :

النسب المئوية : النفقات الإجمالية :

المتجمعة كل سنة شمسية :

خمس بالمائة (٥%) (٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي)

الأولى

ثلاثة بالمائة (٣%) (٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي)

التالية

واحد بالمائة (١%) (١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)

كل المبالغ التي تتجاوز

(١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)

يعد المقاول كشوفاً أولية على أساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقاً للمعدلات المشار إليها اعلاه. يجوز مراجعة النسب المذكورة في الفقرة ١ (ك) (٢) (٣) في حالة اكتشاف تجاري ويمكن بسبب ائصال التعديلات الملائمة إذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة اعلاه إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل.

تعتبر هذه الاعباء العامة تعويضاً عن الخدمات التي يتلقاها المقاول من مكاتب المقاول أو مكاتب تابعة خارج الأردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة أخرى لهذا الملحق ج.

(٣) أمثلة النفقات التي يتكبدها المقاول مباشرة ثم يحصل عليها كمنفعة للنشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المئوية المذكورة اعلاه :

- (أ) التنفيذية - وقت أفراد الإدارة التنفيذية.
- (ب) الخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.
- (ج) الشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.
- (د) التفتيش والانتاج - إدارة وتقديم المشورة بخصوص وضبط المشروع بأكمله.

(هـ) دولتر أخرى، مثل الدائرة الإدارية والقانونية والضريبة وعلاقات الموظفين والمحاسبة والتفتيش والتي تساهم بوقتها ومعرفة وخبرتها في العملية.

الأمور المذكورة اعلاه لا تحول دون تقاضي اعتبار مقابل اسداء خدمات مباشرة بموجب الفقرة ١ (د) (٢) من هذه المادة الثانية.

(٢) في أي وقت تقوم فيه شركة النفط الأردنية بالعمليات البترولية، يقيد على العمليات مستخدمين شركة النفط الأردنية أو مستخدمين تابع الذين يخرطون في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشرفين والموظفين الذين يقضون أوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع

هذه من الأصل

المستخدمين الذي يعتبرون موظفين عامين واداريين ولم تحمل نفقاته الى انواع اخرى من المصروف.

(٣) وسيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة ١- (ك) (١) و١ (ك) (٢) شهريا بين مصاريف العمل ونفقات التتقيب ومصاريف التطوير حسب الاجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول العالمية.

١- (ل) الضرائب

جميع الضرائب والرسوم والمفروضات واية اعباء اخرى، ان وجدت، التي يدفعها المقاول او شركة النفط الاردنية في الاردن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

١- (م) تكاليف منطقة الانتاج

تكاليف نشاطات المقاول في منطقة/مناطق الانتاج بعد تولي شركة النفط الاردنية عمليات تحسب اذا كانت هذه التكاليف تتعلق بالاتفاقية.

١- (ن) نفقات اخرى

اي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيته ومعالجته في التصوص الواردة اعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدتها المقاول للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

١- (س) عدم احتساب الفوائد

لا يجوز تحميل فوائد على الاستثمارات او المصاريف التمويلية الاخرى التي تكبدتها المقاول كمصاريف قابل للاسترداد لغايات استرداد التكاليف فيما عدا المصاريف البنكية المتعلقة بالتأمينات البنكية او كتنب الاعتماد المطلوبة بموجب المادة الثانية والثلاثين من الاتفاقية والتكاليف البنكية المعتادة بما في ذلك تكاليف التمويل وتضامات تبادل العملات والعملات الاخرى الممكنة وتحميلها ولايجوز خصم السابق باي استرداد للفوائد او غيرها من مصاريف التمويل بموجب اي قانون للضريبة مطبق في الاردن او في اي بلد آخر.

(٢) المقبوضات

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المقاول او شركة النفط الاردنية نتيجة للعمليات البترولية او الناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات للمعاملات التالية:

٢- (ا) استرداد المطالبات

للعوائد من اي تأمين او مطالبة تتعلق بالعمليات البترولية او اية موجودات محملة على الحسابات.

٢- (ب) الايرادات من طرف ثالث

ايرادات التي يتم استلامها من طرف ثالث مقابل استعمال الممتلكات او الموجودات او مقابل تقديم المقاول او شركة النفط الاردنية لاية خدمات او مقابل اية معلومات او بيانات.

٢- (ج) التعديلات

اية تعديلات يستلمها المقاول او شركة النفط الاردنية من المورد/الصانع او وكلائهم تتعلق بالمعدات او المواد المعطوية وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

٢- (د) المبالغ المرتجعة

وتشمل الاجارات والمبالغ المرتجعة او غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المقاول او شركة النفط الاردنية وتطبق على اية مصروفات حملت على الحسابات.

٢- (هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم او تصديرها

مع عدم الاخلال بما ورد في المادة الثامنة من الاتفاقية في حالة قيام المقاول او شركة النفط الاردنية ببيع او تصدير او نقل ملكية اية مواد او معدات او لوازم الى التابعين او لهيئات او اشخاص آخرين وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فان قيمة هذه التحاويل ستسجل في الحسابات الدائنة.

هذه هي الاصل

(٣) تقييم المواد والمعدات واللوازم

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة ١ (د) من هذه المادة الثانية أو قيدت في الحسابات طبقاً للفقرة ٢ (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للائحة التالية :

٢- (أ) باستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة ٣ (ب) لنهاء يجب ان تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المقاول بالنسبة لبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم يجب ان يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك سارياً الحسومات التجارية والنقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم القنصلية وغيرها من البنود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة والى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البنود على حسابات اخرى.

٣- (ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من او المبيعة الى التابعين حسب الاسعار المحددة في (١) و (٢) لنهاء على النحو التالي :

(١) يجب ان تكون اسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة (الحالة (أ)) منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد مع المقاول على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتان (ب) و (ج))

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لاعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ب) وتبهر على اساس (٧٥٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي تحتاج لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ج) وتبهر على اساس (٥٠٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها :

(i) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الاصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة (الحالة ب) او :

(ii) صالحة لاداء المهمة الاصلية ولكنها الى حد كبير غير ملائمة لاعادة التجديد ستصنف ضمن الحالة (ج) وتبهر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) اعلاه.

(ج) وتبهر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) اعلاه.

وتحمل تكاليف التجديد لاسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة ان لا تزيد قيمة

المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(iii) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) او الحالة (ج) ستبهر بقيمة تتناسب مع استعمالها.

(iv) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتا وخدماتها العمليات البتروولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة ٣ (ب) (٢) (ii) فان مثل هذه

المواد والمعدات واللوازم ستبهر على اساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

(١) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لاعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ب) وتبهر على اساس (٧٥٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتان (ب) و (ج))

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لاعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ب) وتبهر على اساس (٧٥٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي تحتاج لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ج) وتبهر على اساس (٥٠٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(٣) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها :

(i) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الاصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة (الحالة ب) او :

(ii) صالحة لاداء المهمة الاصلية ولكنها الى حد كبير غير ملائمة لاعادة التجديد ستصنف ضمن الحالة (ج) وتبهر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) اعلاه.

(ج) وتبهر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) اعلاه.

وتحمل تكاليف التجديد لاسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة ان لا تزيد قيمة

المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(iii) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) او الحالة (ج) ستبهر بقيمة تتناسب مع استعمالها.

(iv) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتا وخدماتها العمليات البتروولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة ٣ (ب) (٢) (ii) فان مثل هذه

المواد والمعدات واللوازم ستبهر على اساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

هذه من المص

٤- مراكز التكاليف

لضمان رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف إلى السلطة لمراجعتها استناداً إلى مراكز التكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. وسيتم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الأولى من هذا الملحق (ج)، إلا أنه يتوجب إحداث التقسيمات التالية كحد أدنى:

٤- (أ) توزيع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

- (١) منطقة تنقيب.
 - (٢) كل منطقة إنتاج منفردة.
 - (٣) التكاليف المتعلقة بأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الانابيب.
 - (٤) التكاليف التي يتعذر ربطها بمنطقة معينة.
- ٤- (ب) توزيع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:
- (١) عمليات التنقيب وتقسّم إلى الفروع التالية:
 - (أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وبيولوجي وطوبوغرافي وغيرها.
 - (ب) كل منشع زائل منفرد.
 - (ج) كل بئر انفرادية تنقيبية أو تقييمية.
 - (د) بنية تحتية (طرق، مهبط طائرات، الخ).
 - (هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).
 - (و) توزيع المصاريف الإدارية والنفقات العامة.
 - (ز) تكاليف أخرى.
 - (٢) عمليات التطوير وتقسّم إلى ما يلي:
 - (أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وجيوفيزيائي وغيرها.

- (ب) كل بئر تطوير منفردة.
 - (ج) خطوط التجميع.
 - (د) مرافق ميدانية.
 - (هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.
 - (و) خطوط الانابيب والشاحنات.
 - (ز) بنية تحتية.
 - (ح) التسهيلات المساندة بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).
 - (ط) توزيع المصروفات الإدارية والنفقات العامة.
 - (ي) تكاليف أخرى.
- ٤- (ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري إنتاج وتوليف النفط الخام والغاز، ويكون التوزيع طبقاً للأسس التالية:
- (i) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع إما بالنفط الخام أو الغاز فستخصص التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.
 - (ii) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معاً فتوزع التكاليف بطريق يتفق عليها الأطراف طبقاً للأساليب الجيدة في صناعة النفط العالمية.
 - (iii) عمليات الإنتاج وتقسّم بنفس طريقة تقسيم عمليات التطوير.
- (٥) التكاليف غير المستردة
- تعتبر التكاليف التالية غير قابلة للاسترداد لغرض تحديد غاز ونفط الكلفة:
- ٥- (أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات أو سجلاتها غير صحيحة من أي ناحية أساسية ولا أساسية.
 - ٥- (ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج العمل والموازنة ذات العلاقة أو ضمن صلاحية الاتفاق أو من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.

هذه هي الأصل

٥- (ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الأوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات أو طلبها من قبل المقاول أو شركة النفط الأردنية باستثناء تلك التكاليف التي يجري تكبدها في حالات الطوارئ.

٥- (د) فيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تنمى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلاتها المبرمة مع المقاول الفرعي أو المورد.

٥- (هـ) عندما لا تتفق حالة المواد مع أسعارها بمقتضى الفقرة (٣) اعلاه أي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.

٥- (و) أية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك أية تكاليف تختص بالنقل الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الأردن.

٥- (ز) ضرائب الدخل والضرائب الأخرى التي يتم تكبدها خارج الأردن بشرط أنه إذا كانت الضرائب الأخرى غير قابلة للاسترداد بصورة معقولة وتشكل جزءاً عادي لا يتجزأ من أي رسوم مطلوبة بشكل معقول أو ناشئة عن العمليات البترولية أو عائدة لها عندئذ تكون هذه الضرائب قابلة للاسترداد.

٥- (ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (أ) من الاتفاقية.

٥- (ط) تكاليف مدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (ب) من الاتفاقية.

٥- (ي) تكاليف التحكيم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة العشرين ما لم يقرر المحكمون أو الخبراء خلاف ذلك.

٥- (ك) الضرائب والجزاءات المفروضة من قبل مفاكم أردنية.

٥- (ل) الهبات أو التبرعات الا اذا وافقت السلطة عليها مسبقاً.

٥- (م) الفوائد ونفقات التمويل المشار اليهما في الفقرة (١) (ف).

٥- (ن) النفقات على الابحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لاستخدامها في البحث عن البترول أو تطويرها وإنتاجه الا اذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية حسب الأصول.

(١) ازدواجية النفقات والإيرادات

بغض النظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن النية أنه يجب أن لا يكون هناك أي ازدواجية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

هكذا من الأصل

المادة الثالثة

الجرد وبيانات الجرد

١- الجرد الدوري والاشعار والتمثيل

يجري المقاول أو شركة النفط الأردنية جردا للمواد والموجودات الممكن حصرها والتي تشمل جميع المواد والممتلكات والإنشاءات على فترات معقولة يتفق عليها المقاول والسلطة.

يعطي المقاول أو شركة النفط الأردنية السلطة اشعاراً خطياً بنبته عمل الجرد قبل ثلاثين (٣٠) يوما على الأقل من بدء أي جرد بحيث يتم تمثيل السلطة والمقاول عند إجراء عملية الجرد. إن تخلف السلطة و/أو المقاول عن إرسال ممثليها في كل جرد يلزم السلطة والمقاول بقبول الجرد الذي قام به المقاول أو شركة النفط الأردنية والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة والمقاول بنسخة، وعلى المقاول أو شركة النفط الأردنية القيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل وعند انتهاء الاتفاقية.

٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد

يقوم كل من المقاول والسلطة بإجراء تسوية للجرد وتشارك السلطة والمقاول وشركة النفط الأردنية بأعداد قائمة بالنواقص والزيادات وتحديد ما يقوم المقاول أو شركة النفط الأردنية بتعديل الجرد بناء على ذلك.

٣- بيان الجرد

٣-١) يحتفظ المقاول أو شركة النفط الأردنية بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقا للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

٣-٢ (ب)

على المقاول وشركة النفط الأردنية فيما يتعلق بالعمليات المسؤولة عنها أن يقدم للسلطة والمقاول حسب الحالة على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

- (i) وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.
- (ii) القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بند من الموجودات.
- (iii) التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- (iv) إشارة إلى فيما إذا تم إسترجاع تكاليف هذه الموجودات طبقا للمادة الثامنة فقرة (أ) (٢) من الاتفاقية.

٤- التعريف

سيجري تعريف كافة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معاينتها وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقا للإجراءات المتفق عليها في الفقرة (٨) من المادة الأولى من هذا الملحق (ج).

هذه هي الأصل

المادة الرابعة

قياس الانتاج وكشف الانتاج

١- يجري اعداد كشف الانتاج حسب الاسس التالية :

١- (أ) يتحدد النفط او الغاز المنتج للمشاركة وغاز ونفط الكلفة على اساس كل النفط الخام وكل الغاز المنتج والمؤقران من المنطقة بمقتضى المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.

يتحدد انتاج النفط الخام اليومي بالبراميل بتقسيم اجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على عدد الايام في نفس ربيع السنة الشمسية ، وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة او نقاط قياس المشاركة في الانتاج، تحدد احجام كل نوع من النفط بشكل مستقل .

١- (ب) من المتوقع لاغراض المعلومات الاحصائية ان يتم تحديد الكميات الاجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على اساس يومي عند نقطة قياس المشاركة في الانتاج في كل منطقة انتاج ويانه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة او نقاط الشحن فان كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المفاوض والسلطة على خلاف ذلك وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل ان ينتقل بالانابيب او السكة الحديدية او الشاحنة من منطقة الانتاج .

١- (ج) تصحح احجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتحدد على اساس درجات الحرارة والضغط الاعتيادية ، كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للنفط الخام .

١- (د) يجري تحديد احجام الغاز على اساس درجات حرارة وضغوط اعتيادية ، كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز .

١- (هـ) يتوقع ان يجري قياس وتسجيل احجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على اساس يومي وان هذه الاحجام هي الاحجام المستعملة في :

- (١) اعادة الحقن .
- (٢) اعادة للتكرير و
- (٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الانابيب .

١- (و) من المتوقع ان يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق او الغاز المشتعل او المهوى على اساس يومي .

١- (ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد ادنى في بداية ونهاية كل شهر شمسي .

٢- بعد ابتداء الانتاج التجاري الاول من المنطقة يرسل المفاوض تقرير اولي لكشف الانتاج في كل شهر شمسي الى السلطة يبين المعلومات التالية لكل منطقة انتاج:

- (أ) كمية النفط الخام المنتج والموفر .
- (ب) كمية الغاز المنتج والموفر .
- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات اجراء عمليات الحفر والانتاج والضخ الى تخزين الميدان .
- (د) كميات الغاز المشتعل .
- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر .
- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر .

هكذا عند الاصل

المادة الخامسة
كشف قيمة الانتاج

١- تعد السلطة والمقاول كل ربع سنة شمسية كشفا يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقا لهذه الاتفاقية. ويشمل كشف قيمة الانتاج هذا ما يلي :

- (أ) كميات واسعار النفط الخام المحتسبة من قبل السلطة والمقاول نتيجة بيع النفط الخام الى الغير خلال ربع السنة الشمسية موضوع البحث.
- (ب) كميات واسعار النفط الخام المحتسبة من قبل السلطة والمقاول نتيجة بيع النفط الخام الى اطراف عدا الغير خلال ربع السنة الشمسية موضوع البحث.
- (ج) اذا طبقت المادة السابعة (ج) (٣) من الاتفاقية، المعلومات المتوفرة لدى المقاول المتعلقة باسعار النفط الخام المنتج من قبل البلاد الرئيسية المصدرة للبترول التي لها علاقة لتحديد قيمة النفط الخام.
- (د) الكميات والاسعار التي حققتها السلطة والمقاول نتيجة لمبيعات الغاز.

المادة السادسة
كشف استرداد الكلفة

١- يحد المقاول و/أو شركة النفط الاردنية كل ربع سنة شمسية كشفا بالالتزامات لذلك الربع الشمسي يبين :

- (أ) للتكاليف القابلة للاسترداد والمدورة من ربع السنة الشمسية السابق ان وجدت.
- (ب) للتكاليف القابلة للاسترداد التي تم تكديدها خلال ربع السنة الشمسية.
- (ج) كامل تكاليف ربع السنة الشمسية القابلة للاسترداد.
- (د) كمية وقيمة غاز ونفط للكلفة الذي حصل عليه المقاول وتصرف فيه منفردا خلال ربع السنة الشمسية.
- (هـ) قيمة التكاليف المستردة خلال ربع السنة الشمسية.
- (و) قيمة التكاليف المستردة التي حملت الى ربع السنة الشمسية القادمة.

٢- كشوفات المراقبة

يحتفظ المقاول بحساب للتكاليف المستردة وبحساب مقابل لضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم استردادها والتكاليف التي تم استردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

هكذا حصل

المادة السابعة
تقرير النفقات والمقبوضات

يعد المقاول و/أو شركة النفط الأردنية تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي :

- (أ) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك اجراءات المحاسبة هذه.
- (ب) النفقات والإيرادات المستحقة خلال ربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للاسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.
- (ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.
- (د) التعديلات على الموازنة المتفق عليها طبقاً للاتفاقية بدون تحفظ على أحكام المادة الثالثة (ج) (٦) من الاتفاقية والتي تطبق.
- (هـ) آخر تدبير للنفقات المتجمعة والمقبوضات لنهاية السنة الشمسية.
- (و) الفروقات بين تقرير الموازنة (حسب تعديلها) بالفترة (د) أعلاه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع إيضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

المادة الثامنة
كشف بارياح النفط والتحميل

يعد المقاول كل ربع سنة شمسية كشفاً بارياح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

- (أ) النفط والغاز الخام المنتج خلال الربع المعني.
- (ب) مجموع النفط والغاز الخام المتجمع والمنتج حتى نهاية الربع.
- (ج) كمية النفط والغاز المنتج للمشاركة العائد للسلطة والمقاول خلال الربع المعني.
- (د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة المتجمعة العائدة للسلطة والمقاول حتى نهاية الربع المعني.
- (هـ) كمية نفط وغاز الكلفة المستحقة للمقاول خلال الربع المعني.
- (و) كميات نفط وغاز الكلفة المتجمعة المستحقة للمقاول حتى نهاية الربع المعني.
- (ز) حمولات المقاول والسلطة خلال الربع المعني.
- (ح) مجموع حمولات المقاول والسلطة حتى نهاية الربع المعني.
- (ط) حمولات السلطة والمقاول الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع المعني.

هكذا حسب الأصول

ملحق (د)
عقد الشركة العاملة

(أ) اسم الشركة هو شركة النفط الأردنية بشار إليها JOPC .

(ب) شركة النفط الأردنية هي شركة مكونة وفق احكام الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٩٦ بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية (السلطة) وشركة تراس جلوبل بتروليوم جوردن ليمتد (المقاول) لتغطية العمليات البترولية في مناطق معينة من المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليها بـ "الاتفاقية") .

(ج) المكتب الرئيسي لشركة النفط الأردنية سيكون عمان - الاردن وسيكون لها الحق بفتح فروع مكاتب في اي مناطق اخرى خارج الاردن كما يقرر مجلس الادارة .

(د) هدف شركة النفط الأردنية العمل كوكيل يقوم من خلاله المقاول بعمليات انتاجية تتعلق بكافة مناطق الانتاج في المنطقة (كما هي معرفة في الاتفاقية) التي تغطيها الاتفاقية . تخول وتلتزم شركة النفط الأردنية بتنفيذ وتحت اشراف المقاول العمل المتفق عليه وبرنامج الانتاج والموازنة وخطط العمل الاخرى المطروحة امام مجلس ادارة شركة النفط الأردنية من قبل المقاول .

تبقى شركة النفط الأردنية حساب بكل التكاليف والمصاريف لمثل هذه العمليات وفق شروط الاتفاقية وملحق (ج) .

ان تقوم شركة النفط الأردنية باي عمل او تنفذ اي نشاط يتعدى العمليات المذكورة الا اذا اتفق المقاول والسلطة على غير ذلك .

(هـ) سيكون رأس مال شركة النفط الأردنية ألف (١٠٠٠) سهم قيمة كل منها عشرة (١٠) دينار أردني . ويكون لكل من المقاول والسلطة لمدة الاتفاقية ٥٠٪ من رأسمال شركة النفط الأردنية . ولكل سهم نفس القوة عند ممارسة الحق في التصويت ويعتبر مسدد وغير خاضع للضريبة .

(و) ان يكون لشركة النفط الأردنية اي حقوق او مصالح ضمن الاتفاقية او اي منطقة انتاج تغطيها او اي ممتلكات او اجهزة او ممتلكات اخرى حصلت عليها او تستعملها ولن تكون ملزمة بتمويل السلطة او المقاول كمبدأ وفق الاتفاقية . ولن تجني شركة النفط الأردنية اي ارباح من اي مصدر مهما كان .

(ز) سيكون لشركة النفط الأردنية مجلس ادارة مكون من (٨) اعضاء، (٤) اعضاء تعينهم السلطة و(٤) يعينهم المقاول ويعين الرئيس من السلطة والذي سيكون مدير الادارة كذلك . ويعين المقاول المدير العام والذي سيكون مدير ادارة كذلك .

(ح) اجتماعات مجلس الادارة تعتبر صحيحة بحضور اغلبية المدراء والقرارات المتخذة في ذلك الاجتماع تتم باغلبية (٥) مدراء او اكثر .

(ط) اجتماعات الهيئة العامة من المساهمين تعتبر صحيحة بحضور اغلبية اسهم رأسمال شركة النفط الأردنية . واي قرارات تتخذ في تلك الاجتماعات يجب ان تحصل على اغلبية مالكي الاسهم او من يمثلوا اغلبية اسهم رأس المال .

(ي) مجلس الادارة يقر الانظمة التي تنظم مد وشروط توظيف الموظفين في شركة النفط الأردنية مباشرة من قبل شركة النفط الأردنية وليس من قبل المقاول و/او السلطة .

مجلس الادارة، في حينه، يضع الانظمة الفرعية لشركة النفط الأردنية وتكون هذه الانظمة نافذة لدى الموافقة عليها في اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، وفق احكام

ملحق (د)
عقد الشركة العاملة

الفقرة (ي) • يصوت كل من السلطة والمقاول على الانظمة التي تحتوي الاحكام التالية والتي يتفق عليها من قبل المقاول والسلطة:

(ي)(١) يتشاور الرئيس والمدير العام حول عمل شركة النفط الأردنية والسياسة والمشاكل الرئيسية والضوابط التي تؤمن ان قرار مجلس الادارة والهيئة العامة للمساهمين تنفذ وان حقوق ومصالح المساهمين محمية.

(ي)(٢) يكون على المدير العام مسؤولية ادارة عمليات شركة النفط الأردنية بما في ذلك معاملاتها مع المقاول والمقاولين الفرعيين، وعليه ممارسة مسؤولياته بطريقة متجانسة مع العمل المتفق عليه وبرنامج الانتاج والموازنة وخطط العمل الاخرى، وقرارات مجلس الادارة والمساهمين والاتفاقية، والعقد والقوانين الفرعية، ويكون المدير العام مسؤول عن تنظيم التحضيرات لخطط عمل شركة النفط الأردنية.

(ي)(٣) يتخذ الرئيس والمدير العام وضمن صلاحياتهما كمندراء ادارة وضمن حدود السلطة الممنوحة لهما من قبل مجلس الادارة للقرارات التي يرونها مناسبة والمتعلقة بالقضايا المحولة عليهما.

وسيقعان مجتمعان باسم شركة النفط الأردنية ونياية عنها جميع العقود وطلبات الشراء ووثائق اخرى وسندات وان تكون اي وثيقة او سند صحيحة وملزمة بدون توقيعهما مجتمعين.

(ي)(٤) ستكون هناك لجنة تدعى لجنة العطاءات، تتكون من (٤) اعضاء، اثنين تعينهم السلطة واثنين يعينهم المقاول، تراجع لجنة العطاءات وتوصي بالنسبة لكل عطاء للشراء او للقرارات المالية ناشئة عن العمل بقيمة (٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي او اكثر.

وتستعرض العطاءات ضمن الاجراءات التي ينص عليها مجلس الادارة. العقود التي لا تحتاج العرض على لجنة العطاءات وفق ما ورد اعلاه تعالج وفق اجراءات تديرية يوافق عليها ويوقعها الرئيس والمدير العام مجتمعين.

(ي)(٥) السحوبات من حساب بنك شركة النفط الأردنية يتطلب ترقيعين معتمدين احدهما نيابة عن السلطة والثاني نيابة عن المقاول.

(ي)(٦) للرئيس ومدير الادارة ان يفوضا كتابة ممثل بديل لتنفيذ مسؤولياته اثناء فترة غيابه او عدم توفره.

(ك) تنشأ شركة النفط الأردنية خلال (٣٠) يوما من تاريخ اول اكتشاف تجاري في المنطقة وفق ما ورد في الاتفاقية.

تنتهي وتصفى شركة النفط الأردنية عندما تنتهي الاتفاقية المشار اليها اعلاه لاي سبب حسبما يرد.

(ل) للسلطة والمقاول تعديل هذا العقد في اي وقت باتفاق مشترك، ويشكل هذا التعديل جزءا متما للاتفاقية.

هذه من اصل

ملحق (د)

احكام تطبيق الضريبة

من المفهوم ان المقاول يخضع لقوانين ضريبة الدخل الأردنية الا اذا نص على خلاف هذا في الاتفاقية. وان أية ضرائب دخل أردنية تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول تكون دخلا اضافيا للمقاول، ويكون هذا الدخل الإضافي أيضا خاضعا لضريبة الدخل الأردنية اي ان دخل المقاول "مجل" ليتضمن الضريبة المدفوعة من السلطة.

يشكل الدخل الكلي للمقاول الخاضع للضريبة، كما هو محدد بالفقرة التاسعة (ج)(٢) من الاتفاقية، محسوما منه مبلغ يساوي "مجل" التزام المقاول بالضريبة الأردنية، "الدخل المبني" للمقاول.

تكون "القيمة المجملة" عبارة عن مبلغ يضاف الى الدخل المبني للحصول على "الدخل الخاضع للضريبة" بحيث تساوي "القيمة المجملة" ضرائب الدخل الأردنية،

ولذلك :

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبني مضافا اليه القيمة المجملة
القيمة المجملة = ضريبة الدخل الأردنية على الدخل الخاضع للضريبة

مثلا اذا كان "معدل الضريبة"، والذي يعني معدل ضريبة الدخل الأردنية النافذ او المركب الناشيء عن مختلف الضرائب الأردنية التي تفرض على الدخل او الارباح، هو معدل ثابت رهبر معتمد على مستوى الدخل، حينئذ :

القيمة المجملة = معدل الضريبة مضروب بالدخل الخاضع للضريبة
ويجمع المعادلتين الأولى والأخيرة المذكورتين اعلاه.
القيمة المجملة = (الدخل المبني X معدل الضريبة) (١- معدل الضريبة)

ويفسر المثال الرقمي التالي المعادلات المذكورة اعلاه :
فعلى الفترض ان الدخل المبني هو (١٠) دولارات ومعدل الضريبة هو (٤٠٪) اذا تكون القيمة المجملة مساوية ل :

$$(١٠ \text{ دولارات} \times ٠.٤) / (١ - ٠.٤) = ٦.٦٧ \text{ دولار امريكي}$$

ولذلك :

الدخل المبني	١٠.٠٠٠ دولارات
مضافا اليه القيمة المجملة	٦.٦٧
الدخل الخاضع للضريبة	١٦.٦٧
محسوما منه ضرائب الدخل الأردنية بمعدل ٤٠٪	٦.٦٧
دخل المقاول بعد الضرائب	١٠.٠٠٠ دولارات

ملحق (د)

ملحق (و)
الكفالة البنكية

من : بنك
الى : وزارة المالية / الجمارك
المملكة الاردنية الهاشمية
عمان - الاردن

السادة الاعزاء:

يكل الموقع ادناه ("البنك") بصفته كفيلًا بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للنقض، لصالح وزارة المالية/الجمارك - ("الوزارة") حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبدون اية حاجة لاشعار علي او اجراء قضائي دفع اية رسوم جمركية وغرامات بما لا يتجاوز مبلغ مائتي الف دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠) تنفع بالدينار الاردني على اية مواد مستوردة للاردن من قبل شركة ترانس جلويل بترولايوم جوردين ليمتد ("المقاول") او من قبل مستخدميها او مقاوليها الفرعيين بدون جمارك ورسوم واعباء مالية والتي يتم للتصرف بها في الاردن بطريقة تخضع للرسوم طبقا للمادة الرابعة والثلاثون من اتفاقية للمشاركة في الانتاج ("الاتفاقية") المؤرخة ١ نيسان سنة ٩٦ بين سلطة المصادر الطبيعية (السلطة) والمقاول.

ويجوز للوزارة ان تطلب الدفع وتقبضه منا خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد ان تقدم بياننا خطيا موقعا من موظف مفوض في الوزارة عمان - الاردن يصادق على ان :

(أ) الشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الاصول يتصرف بالنيابة عن الوزارة.

(ب) المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والاعباء المالية المستحقة والواجبة الدفع الى الوزارة من المقاول.

(ج) المقاول قد رفض او تخلف عن او اهمل في دفع الرسوم والغرامات والاعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة اليه ان يفعل ذلك.

(د) الرسوم والغرامات والاعباء المستحقة ناتجة عن التصرف للخاضع للرسوم داخل الاردن بمواد استوردها المقاول الى الاردن او استوردها مستخدموه او مقاولوه الفرعيون بدون جمارك او اعباء مالية او رسوم.

ويتوجب ان يدرج بيان الوزارة المواد والرسوم والغرامات والاعباء المالية التي تطبق عليها.

وتكون الكفالة البنكية هذه نافذة من تاريخ صدورها وتستمر نافذة الى التاريخ الذي يقدم فيه المقاول والسلطة بيانًا خطيا بان جميع المواد المكفولة قد تم اعادة تصديرها من الاردن او ان الجمارك والغرامات والرسوم والاعباء المترتبة عليها قد دفعت، او انه قد تم للتصرف بالمواد المكفولة داخل الاردن دون دفع للرسوم حسب احكام المادة الرابعة والثلاثين من الاتفاقية ايهما اسبق.

(البنك)

هكذا من المصادق

ملحق (ز)
نموذج كتاب الاعتماد

من : بنك

الى : سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الاردنية الهاشمية
عمان - الاردن

نرجو اخذ العلم اننا بهذا الكتاب نفتح كتاب اعتماد ضمان غير قابل للتقص رقم
اصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية ("السلطة")
لحساب شركة ترانس جلوبل بتروليوم جوردن ايمتد ("المقاول") بمبلغ اجمالي لغاية مليون
ونصف مليون (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي فيما يتعلق بضمان تقيد المقاول بتنفيذ التزاماته
بمقتضى المادة الرابعة (ب) من اتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعة فيما بين السلطة
والمقاول بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٩٦ ("الاتفاقية").

يكون كتاب الاعتماد هذا جاهزا للدفع بدون حاجة لاطار عدلي او اجراء قضائي،
باستثناء حالات اذا تم لهاء الاتفاقية او اذا انتهت مرحلة التقيب الاولى، يجوز للسلطة حينئذ
ان تعطي اشعاراً خطياً للمقاول بالاخلال مع نسخة لنا اذا قررت السلطة ان المقاول لم يف
بالالتزامات الواردة في المادة الرابعة (ب). واذا لم يتم المقاول بارضاء للسلطة عن هذا
القصور بالاداء وانقضت تسعون (٩٠) يوما على ارسال اشعار للتقصير فيجوز للسلطة خلال
عشرة (١٠) ايام عمل بعد تسلم اشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمقاول تذكر فيه:

- (أ) ان المقاول لم ينفذ كل او جزءا من التزاماته بموجب المادة الرابعة (ب) من الاتفاقية
وبانه لم يرض السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير بالاداء، و
(ب) ان فترة تسعين (٩٠) يوما قد انقضت منذ ارسال السلطة الى المقاول اشعار المخالفة.

يصبح كتاب الاعتماد هذا نافذ المفعول عند ارسال اشعار خطي لنا من السلطة او
للمقاول بان الاتفاقية قد اصبحت نافذة المفعول وسيستمر نافذ المفعول حتى مرور مدة ٤
سنوات ومئة وعشرين يوما (١٢٠) ما لم يجدها المقاول، او قبل ذلك اذا استلمنا اشعاراً
خطياً من السلطة بان المقاول قد اوفى بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

هكذا حسب النموذج

ملحق (ح)
نموذج كفالة الشركة الام

نحن ترانس جلويل بتروليم انك (الشركة الام) نعلن ان شركة ترانس جلويل بتروليم جوردين ليمتد هي شركة تابعة لنا واسهمها مباشرة وكاملة للشركة الام.

الشركة الام على علم بمحتويات اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفذة بين السلطة والشركة المحلية وتعلم وتقبل احكامها.

اي تعديل او تغيير او تمديد او الغاء يجري على اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفذة بين السلطة والشركة المحلية يعتبر بموافقة الشركة الام.

تضمن الشركة الام للسلطة وبدون شروط التنفيذ الكامل والدقيق للالتزامات المطلوبة من الشركة المحلية او تابعيها او الاتباع المعنيين ضمن اتفاقية المشاركة في الانتاج، مجتمعين ومنفردين بتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الالتزامات والتخلي عن كل المصالح او الحقوق التي تحد باي طريقة او تلغي مسؤولياتها.

هذه الكفالة لن يتم انقاصها أو تتأثر بأي طريقة بتأخير او عدم تنفيذ السلطة لحدودها اوبالافلاس او حل الشركة المحلية.

إذا لم تنفذ الشركة المحلية التزاماتها ضمن اتفاقية المشاركة في الانتاج وإذا بلغت السلطة للشركة المحلية بهذا التقاعص خطيا ولم تعالجه الأخيرة او تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجته، للسلطة ان تطالب الشركة الام بتنفيذ التزاماتها التي لم تنفذ.

اي خلاف حول هذه الكفالة تتم تسويته عن طريق احكام التحكيم الواردة في المادة عشرين من اتفاقية المشاركة في الانتاج.

هذه الكفالة تشكل جزءا من اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفذة من قبل السلطة والشركة المحلية كما هو منصوص ومشار اليه في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة.

هكذا من المصد

ملحق (ط)

مساهمة المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا

اضافة الى مساهمة المقاول للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا والتي تساوي ١٪ من القيمة الاجمالية للمشاركة في انتاج النفط ان وجد وفقا للمادة التاسعة (ب) (٣) من الاتفاقية، يوافق المقاول كذلك على المساهمة سنويا خلال كل سنة من المرحلة الاولى للتقيب تبدأ خلال ٩ شهور من تاريخ النفاذ، مبلغ (٥٠٠.٠٠٠) دولار امريكي للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا لدعم ابحاث الطاقة وتطويرها على الصعيد الوطني.

نخ احسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٧

قانون تصديق اتفاقية التنقيب عن البترول والمشاركة في الانتاج

بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة اناداركو الاردن / المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية التنقيب عن البترول والمشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اناداركو الاردن / المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتم اتفاقية المشاركة في الانتاج والمعقودة في عمان بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة اناداركو الاردن / الموقع عليها بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥ والملحقة بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

هكذا عند الاصل

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون

١٩٩٦/١٢/٣١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النور	وزير الداخلية الدكتور موسى خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي الجاني	وزير العدل عبدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات وزير المالية بالوكالة جمال الصوايرة
وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي أبو الراغب	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدات
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف
وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوتاف والشؤون والمقنسات الاسلامية بالوكالة محمد الدويب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير التربية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس
وزير التموين المهندس منير صويلا	وزير الممثل الدكتور عبدالحافظ الشخايبه	وزير دولة مفلح الرحيمسي
وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير دولة محمد عبدالحليف الهويمل
وزير الشباب محمد داووديه	وزير دولة ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة محمد عودة نجادات	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري
وزير دولة للشؤون الخارجية خالد المداحنة	وزير الاعلام الدكتور مروان المشر	وزير التربية الادارية الدكتور كمال ناصر
		المهندس ناصر السوزي

اتفاقية مشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

شركة اندازكو الاردن

مكتبة احمد المصلح

اتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية
وشركة ائاداركو الاردن

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الاردن، في ٥ آذار عام ١٩٦٦ بين سلطة المصادر الطبيعية في الاردن ("السلطة") والتي تأسست في المملكة الاردنية الهاشمية ("الاردن") بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ وبين شركة ائاداركو الاردن ("المقاول") وهي شركة مؤسسة بموجب قوانين ولاية ديلاوير الولايات المتحدة الامريكية.

بما ان البترول المتواجد طبيعيا في الطبقات الواقعة داخل حدود الاردن هو ملك للاردن؛ و

بما ان الاردن ترغب في ترويج استغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة وكذلك يرغب المقاول في ان يشارك ويساعد الاردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويرها وانتاجها؛ و

بما ان السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الاردن وباسمها بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٢٠٧٦ تاريخ ١٦ شباط ١٩٦٨) وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وانتاجه في الاردن؛ و

بما ان للسلطة الحق المطلق بتنفيذ كافة العمليات البترولية في الاردن؛ و

بما ان الاردن خولت السلطة التفويض على هذه الاتفاقية وتنفيذها؛ و

بما ان المقاول راغب في تحمل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التنقيب عن البترول وتطويره في المنطقة وبما ان السلطة والمقاول كليهما يرغبان في الدخول في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة؛

لذلك فقد اتفق الفريقان على ما يلي:-

المادة الاولى

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للعبارات الواردة والمعرفة ادناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الاولى:

تعني بالنسبة للمقاول:

"التابع"

(١) شركة او شراكة او اية شخصية اعتبارية اخرى يملك المقاول فيها بصورة مباشرة او غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) او اكثر من الاسهم المطروحة او منافع الشركة او اية منافع ملكية اخرى لها حق التصويت؛ او

(٢) شركة او شراكة او شخصية اخرى تملك بصورة مباشرة او غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) او اكثر من اسهم المقاول المطروحة او منافع الشركة او اية منافع ملكية اخرى لها حق التصويت؛ او

(٣) شركة او شراكة او شخصية اعتبارية اخرى يكون خمسون بالمائة (٥٠٪) او اكثر من اسهمها او منافع الشراكة فيها او اية منافع ملكية اخرى قائمة ولها حق التصويت مملوكة مباشرة من قبل شركة او شراكة او شخصية اخرى تمتلك مباشرة او بصورة غير مباشرة في المقاول خمسين بالمائة (٥٠٪) او اكثر من الاسهم او منافع الشراكة او منافع الملكية الاخرى القائمة ومخولة بالتصويت.

هذه من المصاد

"اتفاقية"

تعني اتفاقية المشاركة في الانتاج هذه.

"برنامج تقييم"

يعني برنامج يطبق بعد بئر اكتشاف طبقا للمادة الثالثة (ج) (٢).

"بئر تقييم"

تعني اي بئر يحفر لاغراض برنامج تقييم.

"المنطقة"

تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (ا) والمبينة على الخارطة المسماة الملحق (ب) والمرفقين بهذه الاتفاقية، وهذه المنطقة يمكن ان تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن ان تتم وفقا للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"برميل"

يعني اثنين واربعين (٤٢) جالونا امريكيا "مقياس سائل" مصحح لدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت، ويجب ان تتم هذه القياسات والتصحيحات حسب احدث مقاييس ASTM / API / IP.

"نصف السنة الشمسية"

يعني مدة ستة اشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ في الاول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران او من الاول من تموز الى الواحد والثلاثين من كانون الاول بما في ذلك اليومين المذكورين.

"ربع السنة الشمسية"

تعني مدة ثلاثة اشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الاول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشيرين اول.

"السنة الشمسية"

تعني اثني عشر (١٢) شهرا متتالية تبدأ في الاول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الاول وذلك حسب التقويم الجريجوري.

"الاكتشاف التجاري"

ويعني اكتشاف نفطي يقرر المقاول انه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

"غاز ونفط الكلفة"

يعني الغاز والنفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة والذي يحق للمقاول استلامه وفقا للمادة السابعة (١).

"النفط الخام"

يعني جميع الهيدروكربونات (ما عدا الغاز)، بما فيها الشوائب المرافقة، المنتجة من اي بئر في المنطقة على شكل سائل عند رأس البئر او في جهاز الفصل الميكانيكي العادي وتشمل هذه العبارة ايضا المكثفات.

"مكان التسليم"

تعني المكان الذي يتفق عليه الفريقان بموجب هذه الاتفاقية.

"مصاريف التطوير"

تعني المصاريف كما هي معرفة في المادة السابعة (١) (٢) (٣).

"التطوير" او "عمليات التطوير"

تشمل كل العمليات والانشطة بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ

١- حفر ابار التحديد او ابار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.

٢- الحصول على وتصميم وبناء وتركيب وتشغيل وخدمة وصيانة المعدات والخطوط والانظمة والتجهيزات والانابيب وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر اعلاه.

هكذا من المصلح

٢- إعادة الضغط وإعادة الدوران والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي.

تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (د) (٧) و (هـ).

تعني الخطة المشار إليها في المادة الحادية عشر (ج).

تعني اكتشافا للنقط لم يكن معروفا وجوده من قبل يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص انتاج صناعة النفط العالمية التقليدية. ان تاريخ الاكتشاف هو تاريخ اشعار الما قول للسلطة بان بئرا معينيا يشكل اكتشافا.

يعني اول بئر على اي تركيب جيولوجي يثبت، بعد الاختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة، انه وحسب رأي الما قول قابل لانتاج البترول بمعدل يبرر اقتصاديا القيام ببرنامج تقييم.

يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر اجراء ضروري يعطيها قوة القانون ونفاذ اثره بالكامل.

هو التاريخ الوارد في اول هذه الاتفاقية.

تعني التلقات المعرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (١).

وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوي واي نوع اخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب التفجير وثقوب العينات اللبابية والحوضات طبقات الارض وآبار اكتشاف

"فترة تطوير"

"خطة التطوير"

"الاكتشاف"

"بئر اكتشاف"

"تاريخ النفاذ"

"تاريخ التوقيع"

"تلقات التنقيب"

"التنقيب" او "عمليات التنقيب"

البترول او تقييم اكتشافات النفط وغير ذلك من الآبار والثقوب المتعلقة بها وشراء او الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك. ان فعل "ينقب" يعني القيام بعمليات التنقيب.

تعني مدة ثمانية سنوات ونصف السنة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتكون هذه المدة قابلة للتمديد او للتقصير حسب الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وتقسم مدة التنقيب الى ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى ومدتها سنتان ونصف (٢٥) وهي ("مرحلة التنقيب الاولى") وستكون مدة مرحلة التنقيب الثانية ثلاثة (٣) سنوات ("مرحلة التنقيب الثانية"). واما مرحلة التنقيب الثالثة فتكون مدتها ثلاثة (٣) سنوات بالاضافة الى مدة اي تمديد ("مرحلة التنقيب الثالثة").

يعني اي بئر يحفر بهدف اكتشاف مخزون بترولي.

ويعني كل الهيدروكربونات المنتجة من اي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط. ويستثنى من هذه العبارة المكثفات. وتعني عبارة "الغاز المصاحب" الغاز المنتج مع النفط الخام والمصاحب للخام في الخزان. وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز المنتج من الخزان والذي يحتوي على الهيدروكربونات والمواد غير الهيدروكربونية بحالة غازية في ظل ظروف

"مدة التنقيب"

"بئر تنقيب"

"غاز"

هكذا من الأصل

الخزان من حيث الحرارة والضغط.

"الانتاج التجاري الاول" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه الانتاج.

"الاردن" وتعني المملكة الاردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

"مكان القياس" يعني حافة مخرج عداد النقل المستعمل لقياس البترول.

"مصاريف العمل" تعني المصاريف المعروفة في المادة السابعة (١) (٢).

"فريق" تعني السلطة او المفاوض.

"الفريقان" تعني السلطة والمفاوض.

"البترول" يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والاسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الاخرى التي يمكن ان توجد في او تنتج او يتم الحصول عليها وتوفرها من المنطقة بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي يمكن استخراجها منها بما في ذلك المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الاساسية والماء.

"العمليات البترولية" تعني عمليات التنقيب والتطوير والانتاج وكل العمليات الاخرى المجازة او المنوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية.

"الانتاج" او "عمليات الانتاج" وتشمل العمليات والنشاطات بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ

١- تشغيل وصيانة والحفاظ على وانتاج واجراء واصلاح الابار والآلات والانابيب والانظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير.

٢- اخذ وتوفير ومعالجة وازالة الماء من وضغط وتجهيز وتسجيل واعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير او البيع داخل الاردن.

"منطقة الانتاج" تعني جزءا من المنطقة عينها المفاوض لتشمل كامل التجمعات البترولية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمي بها المنطقة وذلك فيما يتعلق باكتشاف تجاري معين.

"فترة الانتاج" تعني الفترة المشار اليها في المادة الثالثة (هـ) و (ز).

"قياسات مشاركة الانتاج" تعني القياسات المبينة في المادة السابعة (١).

"النفط المنتج للمشاركة" وتعني النفط الخام المقتسم فيما بين السلطة والمفاوض وفق المادة السابعة (ب).

"نمط طبقي" تعني حفر بئر لتحديد التتابع الطبقي المحلي او موضع طبقة مرجعية.

"سنة" تعني مدة (١٢) شهرا متتالية حسب التقويم الجريجوري.

هكذا من النص

المادة الثانية
ملاحق الاتفاقية

ملحق "أ" وصف المنطقة المشمولة والمتأثرة بهذه الاتفاقية.

ملحق "ب" خارطة تبين المنطقة المغطاة والمتأثرة بهذه الاتفاقية والموصوفة في الملحق "أ".

ملحق "ج" الإجراءات الحاسبية.

ملحق "د" الأحكام المتعلقة بالتطبيق الضريبي.

ملحق "هـ" نموذج الكفالة البنكية.

ملحق "و" نموذج كتاب الاعتماد.

ملحق "ز" نموذج كفالة الشركة الأم.

ملحق "ح" مثال توزيع النفط المنتج للمشاركة.

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" و "و" و "ز" و "ح" جزءاً منها وستعتبر، إلا إذا نص على غير ذلك صراحة، مساوية في قوتها وأثرها لبند مدة الاتفاقية.

المادة الثالثة
حقوق الامتياز واجله

(١) يعين المقاول حصراً بموجب هذه الاتفاقية للقيام بعمليات بترولية في المنطقة الموصوفة في الملحقين "أ" و "ب" ولأن ينقل ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول ويعيد أو يبقي في الخارج عائدات البيع. وكذلك لأن يقوم، في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات مناعة النفط الجيدة، بكل النشاطات المساندة الملائمة لأي ما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الانابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات التخزين

والمطارات وأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الاقمار الصناعية في أي مكان في الأردن.

تحكم هذه الاتفاقية من الآن فصاعداً كل مصالح وحقوق والتزامات فريقها.

(ب) تبدأ مرحلة التنقيب الأولى ومدتها سنتان ونصف (٢.٥) من تاريخ النفاذ. وإذا قدم المقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل قبل انتهاء المرحلة الأولى للتنقيب إشعاراً خطياً للسلطة بنيت الاستمرار في عمليات التنقيب في المنطقة فتبدأ مرحلة التنقيب الثانية ومدتها ثلاثة (٣) سنوات مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى. وإذا قدم المقاول خلال مدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً من انتهاء المرحلة الثانية للتنقيب إشعاراً خطياً للسلطة بنيت الاستمرار بالتنقيب في المنطقة تبدأ المرحلة الثالثة للتنقيب ومدتها ثلاثة (٣) سنوات (وقد تتمدد هذه المرحلة حسب ما هو وارد في هذه الاتفاقية) عند انتهاء المرحلة الثانية مباشرة. وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يحصل أي اكتشاف تجاري بنهاية مرحلة التنقيب الثالثة. لكن إذا كان المقاول قد بدأ عمليات حفر في السنة النهائية من مرحلة التنقيب الثالثة أو خلال فترة التمديد فتستمر مرحلة التنقيب الثالثة تسعين (٩٠) يوماً بعد اكتمال المقاول عمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم. وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من مرحلة التنقيب الثالثة أو خلال أية فترة تمديد إنشاء بئر اكتشاف فتستمر مرحلة التنقيب الثالثة لسنتين إضافيتين اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه المرحلة الثالثة فيما لو لم يتم إنشاء بئر اكتشاف وذلك ليتمكن المقاول من القيام بعمليات تقييم.

(ج) ١- يترتب على المقاول إبلاغ السلطة فوراً عند اكتشاف أية شواهد جوهريّة للبترول في بئر تنقيب. ويجب أن يتضمن الإشعار كافة التفاصيل المتوفرة ويجب متابعتها بتقرير يومي حتى يتم اخراج الغاز من البئر.

٢- يترتب على المقاول بموجب إشعار آخر إلام السلطة فيما إذا كان المقاول يعتبر بئر التنقيب بئر اكتشاف. ويرسل هذا الإشعار خلال ثلاثين يوماً

هذه من الملاحق

من اكتمال التقييم الفني لنتائج اختبار هذا البئر على ان لا يتجاوز ذلك باي حال من الاحوال فترة ستة اشهر من تاريخ الاشعار المرسل بموجب الفقرة (١) اعلاه.

٢- اذا كان اشعار الما قول طبقا للفقرة (ج) (٢) اعلاه يبين بئرا اكتشافيا فيتوجب على الما قول باسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقترحة ("برنامج تقييم") وتسليمهم للجنة التنقيب الفنية لتحديد ما اذا كان بئر الاكتشاف هذا يستحق التطوير التجاري اخذا بعين الاعتبار الاحتياطي الممكن استخراجه والانتاج وخطوط الانابيب والمحطات المطلوبة واسعار البترول التقديرية والاسواق الممكنة وكافة الامور الفنية والاقتصادية الاخرى ذات العلاقة. يجب على لجنة التنقيب الفنية وخلال عشرة (١٠) ايام من تسلمها الاشعار ان تجتمع لدراسة "برنامج التقييم" المقترح هذا. وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٤٥) يوما بعد تقديم "برنامج التقييم" المقترح يجب على لجنة التنقيب الفنية ان تقدم تقريرا الى الما قول موصية باي تغيير على برنامج التقييم والاسباب الموجبة له. وعلى الما قول ان يدخل اما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم "برنامج تقييم" نهائي للجنة التنقيب الفنية. اما بخصوص بئر اكتشاف نفل خام وباستثناء حالة تواجد ظروف خاصة تبرز فترة اطول لتحضير "برنامج التقييم"، يجب ان يتم "برنامج التقييم" خلال فترة اربعة وعشرين (٢٤) شهرا من تاريخ تاسيس بئر الاكتشاف.

٤- خلال تسعين (٩٠) يوما بعد اكمال "برنامج التقييم" على الما قول ان يزود السلطة بتقرير وافى وشامل حول: (١) نتائج "برنامج التقييم" و(٢) قرار الما قول فيما اذا كان بئر الاكتشاف يشكل اكتشافا تجاريا ام لا و(٣) منطقة الانتاج المخصصة للما قول. يمكن ان يتكون الاكتشاف التجاري من مخزون واحد او من مجموعة من المخازين تستحق التطوير التجاري. ويكون تاريخ تسليم التقرير هو تاريخ الاعلان عن الاكتشاف التجاري هذا.

اذا كان الاكتشاف التجاري هو الاول في المنطقة، على الما قول والسلطة ان يؤلفا "لجنة عمل للتطوير" بموجب المادة الحادية عشر (ب).

٥- بالنسبة لبئر اكتشاف الغاز يجب ان يتضمن قرار الما قول المشار اليه في الفقرة (ج) (٢) اعلاه ما اذا كان بئر الاكتشاف قادرا على انتاج الغاز بكميات جوهرية ام لا، ويستلزم اي قرار ايجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة الرابعة والعشرين.

٦- اذا ما قرر الما قول طبقا للفقرة (ج) (٢) اعلاه ان بئر التنقيب لا يشكل بئرا اكتشافيا او طبقا للفقرة (ج) (٤) ان بئر الاكتشاف لا يشكل اكتشافا تجاريا فيترتب على الما قول تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره السلبي. وسيحدد هذا التقرير الخطوات المستقبلية ان وجدت او الشروط التي يعتد الما قول بانها ضرورية لمحاولة جعل الاكتشاف تجاريا.

٧- اذا لم تتفق السلطة مع رأي الما قول طبقا للفقرة (ج) (٦) اعلاه ان بئر التنقيب الذي تم فيه اكتشاف النفط الخام ليس بئرا اكتشافيا او ان البئر الاكتشافى غير قادر على انتاج الغاز بكميات تجارية او اذا لم توافق السلطة على قرار الما قول المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) اعلاه وبعد "برنامج التقييم" الذي قام به الما قول من ان بئر الاكتشاف لا يشكل اكتشافا تجاريا فانه يترتب على الما قول التخلي عن المنطقة التي تحوى الاكتشاف بنهاية مرحلة التنقيب الجارية الا اذا التزم الما قول في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من مدة التنقيب بالقيام بعمليات تنقيب في المنطقة التي تحتوي على الاكتشاف او في المنطقة المجاورة لها.

(د) ١- يجوز للسلطة ان تمنح الما قول فترة تمديد استثنائية لفترة التنقيب اذا طلب الما قول ذلك في اي وقت قبل ستين (٦٠) يوما على الاقل من نهاية مرحلة التنقيب الثالثة او في اي وقت قبل انتهاء فترة التمديد بموجب الفقرة (ب) اعلاه. وتتفق السلطة والما قول على مدة التمديد الاستثنائي وذلك الجزء من المنطقة الذي سيحتفظ به والشروط الاخرى للتمديد الاستثنائي.

٢- بغض النظر عن احكام الفقرة (د) (١) اعلاه اذا اعلن الما قول عن اكتشاف تجاري خلال اي مرحلة من مدة التنقيب او اي تمديد لها كيفما يكون الحال

هكذا من النص

فيستتبع مدة التنقيب فترة تطوير من تاريخ ذلك الاعلان فيما يخص الامتداد السلمي الذي تتواجد فيه الخزونات البترولية التي تشكل واحدا او اكثر من الاكتشافات التجارية وحتى تاريخ الانتاج التجاري الاول من كل من اكتشاف تجاري على التوالي. وتتبع فترة التطوير هذه فترة انتاج كما هو مبين في الفقرتين (هـ) و(ز) ادناه.

٣- بعد تاريخ اكتشاف تجاري تستمر حقوق والتزامات المقاول بخصوص التنقيب وفقا لما جاء في المادة الرابعة ادناه. ولكن اذا تخلى المقاول بموجب المادة الخامسة لاحقا عن كل المنطقة الاصلية باستثناء مناطق الانتاج فلن يكون على المقاول اي التزام اخر للقيام بعمليات تنقيب بموجب هذا الاتفاق شرط ان يكون قد قام باداء التزامات العمل لمرحلة التنقيب الجارية والتي جرى خلالها التخلي. ويحتفظ المقاول بحقه دون اي التزام لان ينقب ويطور وينتج طبقات اكثر و/او اقل عمقا ضمن مناطق الانتاج.

(هـ) يكون اجمالي فترة التطوير وفترة الانتاج لكل اكتشاف تجاري خمسة وعشرين (٢٥) عاما من تاريخ الاعلان عن مثل هذا الاكتشاف التجاري.

(د) يتحمل المقاول ويدفع كل التكاليف والتنفقات المطلوبة لتنفيذ كل العمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية. ويحق للمقاول ان يسترد التكاليف والتنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له استلامه بموجب المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية.

(ذ) توافق السلطة على تمديد فترة الانتاج وب بنفس الشروط الواردة هنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات اضافية وبخصوص الغاز لمدة عشرة سنوات اضافية اذا قام المقاول بتقديم طلب مكتوب خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوما قبل انتهاء فترة الانتاج.

(ح) بعد الانتهاء من بئر اكتشاف، يحق للمقاول ان يضع هذه البئر واية بئر تقييم و/او ابار تطوير لاحقة تحت الاختبار لمدة قصيرة او طويلة من اجل تقييم مدى الاكتشاف و/او تقدير التجهيزات الضرورية من اجل تطوير

هذا الاكتشاف. ويعتبر كل البترول المنتج والمباع هكذا كبترول استرجاع كلفة وبترول مشاركة الانتاج بموجب احكام المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة اعمال التنقيب والتزامات الاتفاق

(ا) يترتب على المقاول ان يبدأ عمليات التنقيب خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ.

(ب) بناء على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المقاول بالقيام بالحد الأدنى المذكور ادناه من الالتزامات وبناء على الفقرة (ب) (٥) ادناه عليه ان ينفق مبلغا لا يقل عن المبالغ المحددة ادناه في تنفيذ هذا العمل واثناء كل مرحلة من مراحل التنقيب.

١- يترتب على المقاول خلال مرحلة التنقيب الاولى ان ينفق ما لا يقل عن خمسة ملايين (٥.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي على برنامج التنقيب والتقييم التالي:

١. معالجة ٤٠٠ كيلومتر من المعلومات الزلزالية من منطقة الهضبة البازلتية في الاردن والتي حصلت عليها شركة هانوب للطاقة المحدودة خلال عام ١٩٩٢ والتي يحق للسلطة تزويدها للمقاول وستزوده بها؛ و
٢- اعادة معالجة ما يقارب ٥٠٠ كيلومتر من المعلومات الزلزالية المتوفرة في المنطقة؛ و

٣- حفر بئر اختبار طبقي واحدة في الجزء الجنوبي من منطقة الهضبة البازلتية في الاردن لعمق ثلاثة آلاف وخمسمائة (٢٥٠٠) متر او لعمق كاف لاخترق عمق خمسمائة (٥٠٠) متر تحت سطح طبقة الاوردنيشي ايهما اقل؛ وكذلك، وحسب قرار المقاول، اما (١) دخول بئر Petrofina QA-1 مرة اخرى وتعميقه لعمق ثلاثة آلاف وثلاثمائة (٣٢٠٠) متر او (ب) حفر بئر اختبار طبقي واحدة في موقع يحدده المقاول لعمق الفان وخمسمائة متر او لعمق كاف لاخترق ثلاثمائة (٣٠٠) متر تحت قاعدة الجزء الترياسي ايهما اقل.

هكذا من المصلح

٢- إذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب خلال المرحلة الثانية يترتب عليه أن يحصل على ويمالج ٥٠٠ كيلومتر من المعلومات الزلزالية وأن يحفر بئر تنقيب واحد لعمق ثلاثة آلاف (٣.٠٠٠) متر أو لعمق كاف لاختراق خمسمائة (٥٠٠) متر تحت سطح الارض فيشية ايها اقل على ان ينلق ما لا يقل عن ستة ملايين (٦.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي.

٣- إذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب خلال المرحلة الثالثة يترتب عليه أن يحصل على ويمالج ٥٠٠ كيلومتر من المعلومات الزلزالية وأن يحفر بئري (٢) تنقيب لعمق ثلاثة آلاف (٣.٠٠٠) متر لكل منهما أو لعمق كاف لاختراق خمسمائة (٥٠٠) متر تحت سطح الارض فيشية ايها اقل على ان ينلق ما لا يقل عن تسعة ملايين (٩.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي.

٤- لا يلزم المقاول في اي حال بان يستمر بالحفر الى عمق اكثر من العمق الذي وصل اليه عندما يواجه ظروفًا توجب على المقاول الحريص المتعقل التوقف عن اعمال الحفر. وفي هذه الحالة للسلطة ان تقرر اما ان تعتبر ان المقاول قد اوفى بالتزامه بخصوص بئر التنقيب هذا او ان تعدد التزام عمل بديل بحيث يكون معقول ومناسب.

٥- ان انجاز الحد الأدنى من الاعمال الملزم بها الموصوفة اعلاه خلال اية مرحلة من مراحل التنقيب يعفي المقاول من شرط اتفاق الحد الأدنى الملزم به خلال تلك المرحلة. اما تنفيذ المقاول لالتزامه باتفاق الحد الأدنى في اي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعفي المقاول من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الاعمال الموصوفة اعلاه لتلك المرحلة.

(ج) اذا قام المقاول باعمال اضافية تزيد عن الاعمال المطلوبة منه في الفقرتين (ب) (١) و (ب) (٢) اعلاه فان هذا العمل الإضافي للمقاول سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة او مراحل التنقيب التالية. اذا انفق المقاول اكثر من الحد الأدنى المبين في الفقرتين (ب) (١) و (ب) (٢) اعلاه سيحتسب هذا الانفاق الإضافي للمقاول تجاه الوفاء بالتزام اتفاق الحد الأدنى خلال المرحلة او المراحل التالية للتنقيب.

(د)

يتوجب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ، ان يحضر برنامج وموازنة لاجمال التنقيب للمنطقة يبين فيها عمليات التنقيب التي يقترح المقاول تنفيذها خلال السنة الشمسية التالية وان يقدم هذا البرنامج والموازنة الى "اللجنة الفنية للتنقيب". ويتوجب ان يكون البرنامج والموازنة المقدمة لمرحلة التنقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المقاول للعمل والانفاق خلال الفترة المعنية، على ان يؤخذ بعين الاعتبار ما يحتسب للمقاول عن المصاريف والاعمال الإضافية خلال مراحل التنقيب السابقة. و يتوجب على اللجنة الفنية للتنقيب ان تجتمع خلال (١٠) عشرة ايام من الاستلام لمراجعة برنامج العمل والموازنة. ويتوجب على هذه اللجنة ايضا ان تقدم، وخلال فترة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوما من استلامها لبرنامج العمل والموازنة خلال السنة الشمسية التي يقع فيها تاريخ النفاذ، وبالنسبة للسنوات الشمسية المتبقية من مدة التنقيب خلال ستين (٦٠) يوما قبل بداية السنة الشمسية، تقريراً للمقاول يتضمن توصياتها باجراء التغييرات في برنامج العمل والموازنة والاسباب الداعية لذلك. ويتوجب على المقاول ان يقدم للسلطة في مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوما من استلام المقاول لتقرير اللجنة عن السنة الشمسية التي يقع بها تاريخ النفاذ وفي مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوما قبل بداية اي سنة شمسية متبقية من مدة التنقيب برنامج العمل النهائي والموازنة النهائية للسنة الشمسية اخذاً بعين الاعتبار توصيات اللجنة الفنية للتنقيب التي يراها المقاول مناسبة.

المادة الخامسة التخلي

التخلي الاجباري

(١)

١- يترتب على المقاول التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٣٠٪) من مساحة المنطقة الاصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الاولى.

٢- يترتب على المقاول التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٣٠٪) اخرى من مساحة المنطقة الاصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الثانية.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

٣- إذا لم يجر تمديد مرحلة التنقيب الثالثة طبقاً للمادة الثالثة (ب) و (د) فيجري التخلي عن المنطقة المتبقية بنهاية مرحلة التنقيب الثالثة فيما عدا مناطق الانتاج وأية مناطق كما هو مشار إليها في المادة الثالثة (د) والمادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية على التوالي.

٤- في حالة أي تمديد لمرحلة التنقيب الثالثة بموجب المادة الثالثة (ب) أو (د) فيسجري التخلي عن المنطقة المتبقية بموجب هذه الاتفاقية بنهاية فترة التمديد هذه باستثناء مناطق الانتاج وأي منطقة كما هو مبين في المادة الرابعة والعشرين.

يحدد المقاول حجم وشكل المنطقة أو المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التشاور مع السلطة. ويجب أن لا يشتمل أي تخلي على أكثر من منطقتين وأن تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات شكل وحجم تسمح بالقيام بعمليات بترولية من قبل طرف آخر. على أن لا يكون التزام المقاول بالتخلي عن أجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف بئر اكتشاف أن تجري فيه عمليات تقييم.

(ب) التخلي الطوعي

بإمكان المقاول وفي أي وقت أن يتخلى طوعياً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل إضافي أو اتفاق الزامي بشرط أن يكون المقاول في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب بمقتضى المادة الرابعة لمرحلة التنقيب الجارية ويحتسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإلزامي المنصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) عندما يتخلى المقاول عن أية منطقة يترتب عليه القيام ، وفق المعايير الجيدة المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة، بكل عمليات التنظيف الضرورية، وإن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأماكن الغير ولحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

المادة السادسة تنفيذ العمليات

(أ) يترتب على المقاول تنفيذ عمليات البترول بجد حسب شروط الاتفاقية وحسب الأسس المقبولة عامة في قطاع صناعة البترول الدولية. ويجب أن تكون نشاطات المقاول مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وأمنة واقتصادية للحصول على أفضل مردود اقتصادي من البترول من المنطقة.

(ب) يترتب على المقاول أن يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير قدير فنياً ("المدير العام"). ويجب اعلام السلطة باسم المدير العام هذا فور تعيينه. ويجب أن يمنح المدير العام المقاول صلاحيات كافية لتنفيذ أية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد تطبق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعاً لها.

(ج) إذا كان المقاول مؤلفاً من أكثر من جهة، فعلى المقاول تعيين جهة واحدة لتكون "المشغل" من المقاول. وباستثناء ما ورد ذكره ههنا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية وعن تمثيل المقاول تجاه السلطة. تعين شركة إنداداركو الأردن بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل الميدني ويكون أي تعين تالي من قبل المقاول لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية. يجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذاً للعمليات البترولية قابلة للاسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية وكان المشغل هو المقاول إلا أن هذا الشرط يجب أن يفسر لكي يسمح بأدوية التعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات. إذا كان المقاول مكوناً من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة من اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الصوائت الطارئة يترتب على المقاول اتخاذ كافة التدابير الضرورية لعلاج الحادث الطارئ وتسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المقاول في ذلك حسبما هو وارد في المادة

هكذا من الأصل

السابعة (١) والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية. عند اعلان المقاو
من حالة طوارئ يتوجب عليه اعلام السلطة ولجنة عمل التطوير
بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الالتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المقاو بموجب
هذه الاتفاقية بالتكافل والتضامن في حالة كون المقاو مكون من اكثر من
جهة واحدة.

المادة السابعة

استرداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الانتاج

(١) الغاز والنفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة

١- يحق للمقاو ان يتسلم كمية من النفط الخام والغاز كل سنة شمسية
بموجب هذه المادة السابعة (١) (ويشار اليها فيما بعد بـ "نفط وغاز الكلفة")
وذلك من اجل تغطية كل التكاليف والنفقات التي يتكبدها بخصوص
جميع العمليات البترولية. وتكون كمية نفط وغاز الكلفة التي يحق
للمقاو ان يتسلمها خلال اي سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (١)
مساوية لكمية الغاز والنفط الخام التي تساوي قيمتها مجمل الكلفة
والنفقات القابلة للاسترداد من قبل المقاو خلال هذه السنة الشمسية
بموجب شروط هذه الاتفاقية، على انه لا يحق للمقاو استلام اي كمية من
نفط وغاز الكلفة بموجب هذه المادة السابعة (١) تتجاوز ما نسبته خمسون
بالمائة (٥٠٪) من مجموع كمية النفط الخام و ستون بالمائة (٦٠٪) من
مجموع كمية الغاز المنتج والموفر من المنطقة في اي سنة شمسية وغير
المستعمل في العمليات البترولية.

يتم استرداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المقاو بخصوص
العمليات البترولية على الشكل المبين ادناه وبالترتيب التالي:

١- تكون جميع نفقات التشغيل المتكبدة بعد الانتاج التجاري الاول من
اول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد اما خلال السنة الشمسية التي
يتم فيها تكبد هذه المصاريف او خلال السنة الشمسية التي يبدأ

فيها الانتاج التجاري الاول هذا ايهما تلي الاخرى فيما عدا البنود
التالية:

- ضرائب الدخل المتحققة خارج الاردن والضرائب الاخرى التي تم
تكبدها خارج الاردن بشرط انه في حالة كون هذه الضرائب
الاخرى غير قابلة للاسترداد بطريقة معقولة وكونها جزء عادي
لا يتجزأ من اية مصاريف مطلوبة على اساس معقول للعمليات
البترولية او ناشئة عنها فان مثل هذه الضرائب ستكون ضمن
التكاليف القابلة للاسترداد.

- التكاليف المتعلقة بالنفط الخام بعد تحميله على الناقلة للشحن
خارج الاردن.

٢- تكون نفقات التنقيب بما في ذلك النفقات المتراكمة قبل بداية
الانتاج التجاري الاول من اول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد
ابتداء اما خلال السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه النفقات او
السنة الشمسية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الاول ايهما تلي
الاخرى.

٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المتراكمة قبل بداية
الانتاج التجاري الاول من اول اكتشاف تجاري قابلة للاسترداد
ابتداء من اما السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه المصاريف او
السنة الشمسية التي ابتداء بها الانتاج التجاري الاول ايهما تلي
الاخرى.

٤- اذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للاسترداد
بموجب الفقرات (١) (١) و(٢) و(٣) اعلاه عن خمسين بالمائة (٥٠٪)
من مجمل كمية النفط الخام وعن ستين بالمائة (٦٠٪) من مجمل كمية
الغاز المنتج والموفر من المنطقة في تلك السنة الشمسية والتي لا
تستعمل في العمليات البترولية فان مقدار هذه الزيادة في الكلفة
والمصاريف والنفقات تدور للاسترداد خلال السنة او السنوات
الشمسية المقبلة وتعتبر كما لو انها انفقت خلال السنة او السنوات

هكذا من النص

الشمسية التالية الى ان تسترد بالكامل.

٢- لأغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من أجل استردادها تطبيق التعابير التالية:

١- "نفقات التنقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التنقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية أو بعده.

٢- "مصاريف التطوير" تعني كل النفقات التي يتحملها المقاول بخصوص عمليات التطوير باستثناء مصروفات العمل.

٣- "مصاريف العمل" وتعني كل التكاليف والمصروفات المتكبدة لأجل أو فيما يتعلق بعمليات الانتاج بعد كل انتاج تجاري أولي من أي اكتشاف تجاري.

٢- من المفهوم بأنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال مدة التنقيب وفترة الانتاج ويمكن تكبد نفقات التنقيب خلال أي فترة تطوير أو انتاج. كما انه من المفهوم بأنه إذا أخضعت أي بئر حفرته خلال مدة التنقيب فيما بعد لعمليات التطوير فيمكن إعادة تصنيف كلفة هذا البئر بناء على رغبة المقاول لتصبح مصاريف تطوير.

(ب) النفط المنتج للمشاركة

"النفط المنتج للمشاركة" يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة شمسية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوماً من مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمقاول استلامه خلال السنة الشمسية بمقتضى الفقرة (أ) أعلاه. يضمن النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمقاول ويتقاسمانه ويستلمانه حسب المعيار التدريجي التالي حسب معدل الانتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة شمسية (انظر الأمثلة في الملحق (ج))

١- لتلك الكميات من النفط الخام التي لا تزيد عن ستين ألف (١٠٠٠٠) برميل يومياً:

السلطة = واحد وستون ونصف بالمائة (٦١,٥٪)
المقاول = ثمانية وثلاثون ونصف بالمائة (٣٨,٥٪)

٢- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى ستين ألف (١٠٠٠٠) برميل يومياً ولا تزيد عن مئة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل يومياً:

السلطة = أربعة وستون بالمائة (٦٤٪)
المقاول = ستة وثلاثون بالمائة (٣٦٪)

٣- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى المئة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل في اليوم ولا تزيد عن مئتي ألف (٢٠٠٠٠٠) برميل يومياً:

السلطة = واحد وسبعون بالمائة (٧١٪)
المقاول = تسعة وعشرون بالمائة (٢٩٪)

٤- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى المئتي ألف (٢٠٠٠٠٠) برميل في اليوم:

السلطة = أربعة وسبعون بالمائة (٧٤٪)
المقاول = ستة وعشرون بالمائة (٢٦٪)

(ج) تقييم النفط الخام

١- تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع أغراض هذه الاتفاقية لكل شهر منقضي معني وكذلك القيمة المؤقتة حسب احكام الفقرة (ج) هذه.

٢- القيمة الشهرية للنفط الخام تساوي معدل قيمة "نفط المرجع" (كما هي معرفة أدناه) لذلك الشهر مضافاً إليه أو محسوماً منه "التعديل النوعي" (كما هي معرفة أدناه) المطبق. يحدد "نفط المرجع" و "التعديل النوعي" بالاتفاق المشترك بين السلطة والمقاول قبل تاريخ الانتاج التجاري الأولي.

٣- تدخل السلطة والمقاول قبل الانتاج التجاري الأولي في مفاوضات حسنة النية من أجل الاتفاق على نفط شرق أوسطي خام واسع الانتاج تقارب

هذه هي القيمة

قيمت اشد القرب قيمة النفط الخام اذا كان النفط الخام متوفر للتصدير على متن الناقل من الاردن ويعتبر الخام الشرق اوسطي البديل هذا "نفط المرجع". مع علمهما انه لن يوجد "نفط مرجع" ذو خصائص تساوي الخصائص النوعية للنفط الخام من المنطقة، ستتلق السلطة والمقاول على العلاة او الخصم المطبق الضروري لتعديل قيمة "نفط المرجع" لتبين القيمة السوقية الفعلية للنفط الخام، ويشار الى هذا التعديل النوعي للسعر بـ "التعديل النوعي".

٤- يحدد معدل قيمة "نفط المرجع" عن طريق تقسيم مجموع الاسعار اليومية لـ "نفط المرجع" المنشورة من قبل "Platt's Oilgram" في الشهر على عدد الايام في الشهر التي تنشر به تلك القيم. تساوي قيمة النفط الخام لكل شهر معدل قيمة "نفط المرجع" المحددة كما ورد اعلاه مضافاً اليها او محسوماً منها "التعديل النوعي" المطبق.

٥- اذا توقف نشر "Platt's Oilgram" او توقفت "Platt's Oilgram" عن نشر اسعار السوق اليومية او الشهرية لـ "نفط المرجع" فيتلق المقاول والسلطة فوراً على منشور بديل ينشر اسعار السوق اليومية او الشهرية لـ "نفط المرجع".

٦- في حالة عدم تمكن السلطة والمقاول من الاتفاق على: (١) "نفط المرجع" المناسب؛ او (٢) "التعديل النوعي" المناسب؛ او (٣) المنشور البديل في حالة توقف نشر "Platt's Oilgram" او توقفها عن نشر سعر السوق لـ "نفط المرجع"، عندئذ تعد النقطة او النقاط غير المتفق عليها بواسطة تحديد خبير بموجب المادة العشرين (ي).

٧- اذا اعتقدت السلطة او المقاول ان اي من "نفط المرجع" او "التعديل النوعي" لا يمثلان بديل دقيق لقيمة النفط الخام المنتج والمباع من المنطقة عندئذ للسلطة او المقاول بدء التفاوض بيرة اخرى على "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" وذلك بموجب اشعار خطي للفريق الآخر. الا انه يجب ان لا تفرى هذه المفاوضات اكثر من مرة في السنة الشمسية الواحدة. اذا فشل الفريقين في الاتفاق على شروط تسعير جديدة فيحال الامر الى قرار خبير بموجب المادة العشرين (ي).

اذا كانت السلطة او المقاول تقومان بتصدير كميات جوهرية من النفط الخام بحريا بموجب ترتيبات تسويق بين طرفين مختلفين، فتعطي الاسعار المستلمة بموجب هذه الترتيبات الاثر الكبير في تحديد "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" الجديد.

اذا طلبت السلطة او المقاول اعادة تحديد "نفط المرجع" او "التعديل النوعي" كما هو مبين ههنا سيستمر استعمال "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" الحاليين المختلف عليهما وحتى الاتفاق عليهما او تحديدهما من قبل الخبير.

٨- اذا كانت السلطة او المقاول تقومان بتصدير كميات جوهرية من النفط الخام بحريا بموجب ترتيبات تسويق بين طرفين مختلفين، فتقسم اية عمولات او رسوم السمسرة او رسوم التأخير او اية تكاليف تسويق اخرى ذات علاقة من "التعديل النوعي" لهذه الكميات من الصادرات الشمونة بحرا والتي يتم تطبيقها في حالات اخرى، يقتصر احتساب هذه الرسوم في "التعديل النوعي" على المبالغ التي لا تزيد عن النسب العادية والسارية لذلك في قطاع صناعة البترول الدولية بين اطراف مستقلين من كميات مشابهة من النفط الخام.

٩- في حالة عدم تمكن السلطة والمقاول من الاتفاق على "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" المطبقان قبل تاريخ الانتاج التجاري الاولي او في حالة احالة الامر لتحديد الخبير وعدم صدور هذا التحديد، فسيتلق المقاول والسلطة على "نفط مرجع" و"تعديل نوعي" مؤقتين ("نفط مرجع مؤقت" و "تعديل نوعي مؤقت") من اجل تسهيل عدم توقف العمليات والسيولة النقدية.

١٠- عند التوصل الى اتفاق مشترك او صدور تحديد الخبير بخصوص "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" (كما هو مبين في الفقرات (ج) (٣) و(ج) (١) و(ج) (٧) و(ج) (٩) اعلاه) يتم اجراء تعديلات مناسبة باثر رجعي من الاشهر المعنية فيما بين السلطة والمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد الاتفاق على او تحديد الخبير لـ "نفط المرجع" و/او "التعديل النوعي" المناسبين. وتكون هذه التعديلات باثر رجعي وحتى تاريخ الانتاج التجاري

هكذا حدد المحل

الاولي في حالة كونها تتعلق بالفقرة (ج) (٩). اذا كانت هذه الدفعات تتعلق باعادة التفاوض على "نقط المرجع" و/او "التعديل النوعي" فتكون هذه الدفعات باثر رجعي حتى اليوم الاول من الشهر الذي يلي طلب السلطة او المفاوض الخطي ببدء اعادة التفاوض.

تشمل هذه التعديلات فائدة شهرية مركبة للفريق المستلم للتعديلات محتسبة على اساس سعر العرض بين بنوك لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية كما هي معلنة من قبل بنك ميدلاند لندن في اول يوم عمل من كل شهر ولمدة زيادة الدفعات او نقصها.

١١- في حالة انتاج وبيع اكثر من درجة او نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة يحدد "نقط مرجع" و "تعديل نوعي" منفصلين لكل درجة او نوعية مسوقة من النفط الخام.

١٢- في حالة بيع نفط كلفة المفاوض و/او حصة المفاوض من نفط مشاركة الانتاج في اسواق داخل الاردن لاي سبب كان وليس بغاية التصدير واجراء هذه المبيعات باسعار تختلف عن الاسعار المعتمدة على "نقط المرجع" و "التعديل النوعي" اعلاه، عندئذ تقيم جميع هذه الكميات المباعة بالسعر المستلم فعلياً من قبل المفاوض لغايات استرداد الكلفة كما هو مبين في الفقرة (١) اعلاه والملحق (ج) من هذه الاتفاقية.

(د) يتوجب على المفاوض خلال مدة لا تقل من تسعين (٩٠) يوماً قبل بداية نصف السنة الشمسية الذي يلي الانتاج التجاري الاول ان يحضر ويوزع السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الاجمالية التي يقدر المفاوض ان في الامكان انتاجها وتوفرها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية خلال نصف السنة وباعلى معدل انتاج فعال وطبقاً للاساليب الجيدة المتبعة في قطاع صناعة النفط دون تكبد انخفاضاً جاداً بمعدل الانتاج او انخفاض في ضغط الخزون، ويجب ان تكون هذه النشرة مطابقة لجدول الانتاج الموافق عليه من تلك السنة الشمسية.

ويجب ان تتضمن نشرة المفاوض تقديرات لحصة السلطة وحصة المفاوض من نفط الكلفة والنفط الناتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع انتاجها

وتوفيرها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنة المعنية ويتوجب على المفاوض بذل قصارى جهده لانتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة.

(هـ) يحق للمفاوض منفرداً خلال مدة هذه الاتفاقية ان ياخذ وان يتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى ما نصت عليه المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين هذه ويحق للمفاوض ان يحتفظ في الخارج او ان يخرج جميع الاموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول او بيعها في الاردن.

(و) ١- يجب على المفاوض، قبل المباشرة في الانتاج التجاري الاول باثني عشر شهراً او مدة اقل توافق عليها السلطة، ان يقدم للسلطة اجراءات مقترحة وانظمة تشغيلية مرتبطة بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام واي بترول منتج من المنطقة. ويجب ان تتضمن هذه الاجراءات والانظمة المواضيع الضرورية من اجل عمليات عادلة وفعالة بما فيها ولكن ليس حصراً: حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والأعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل واجراءات السلامة والطوارئ.

٢- على السلطة خلال ثلاثين يوماً من استلامها مقترحات المفاوض طبقاً للفقرة السابقة ان تقدم ملاحظاتها وتوصي باي تعديل على الاجراءات والانظمة المقترحة. على المفاوض ان يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوماً (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها ان يتفقا على الانظمة والاجراءات المطلوبة.

٣- في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحدة في المنطقة و/او اكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة انتاج واحدة فعلى السلطة والمفاوض، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، ان يحملا من كل منطقة انتاج و/او من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية و منطقة انتاج.

هكذا من المصلح

(ذ)

تطبق الاجراءات التالية بخصوص نقصان او زيادة التحميل حتى تاريخ الفاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمقاول والمشار اليها في الفقرة (د). ومن المعلوم انه من الممكن ان لا يتمكن احد الفريقين ("العمل المتأخر") من وقت الى اخر من اخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. فاذا حدث ذلك يجوز الاستمرار في الانتاج الكامل وذلك لمصلحة الفريق الاخر ("الحمل المتجاوز"). وعلى المقاول ان يحتفظ بسجلات تعدد كمية المبيعات او التحميل التي يجب على الحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين الحمل المتجاوز. ويقوم المقاول بعد ذلك بتخصيص نسب اضافية للمحمل المتأخر من المبيعات او التحميل للتمكن من تحقيق هذا التوازن بأسرع وقت ممكن شريطة ان يبذل المقاول قصارى جهده لتخصيص هذه الكميات في اوقات وبوسائل من شأنها ان لا تسبب اي اخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة، ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف ولاغراض هذه الفقرة ان يلزم اي فريق باخذ اقل من تسعين بالمائة (٩٠٪) من كمية النفط الخام المخصص له، الا اذا وافق على ذلك. ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف للمحمل المتجاوز ولاغراض التوازن المشار اليه ههنا ان يلزم بدفع او تعويض الحمل المتأخر عن انتاج لم يأخذه او يعوضه.

(ح)

يجوز للمقاول استعمال اية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود واعادة الضغط والحفاظ على الضغط واعادة الدوران والاشعال والخسائر التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية دون ان يتحمل المقاول اي تكاليف او ان يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز اعتبار اية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبترول لاغراض تحديد كمية نفط وغاز الكلفة والنفط المنتج للمشاركة الذي يحق للمقاول استلامه بمقتضى الفقرتين (أ و ب) اعلاه او غاز المقاول المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين.

(ط)

تتم عمليات القياس بشكل صحيح لاغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرين ("مقاييس المشاركة في الانتاج") وبشكل يتفق مع الاساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية. اخذا بعين الاعتبار انه بالامكان القيام بقياسات اخرى لاغراض اخرى (بما في ذلك عدادات

ميدانية لتقدير معدلات انتاج ابار منفردة) وليس من الضروري ان تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الانتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الانتاج سائدة بالنسبة لاغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ و ب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرين بغض النظر عن اية فروقات من اية مقاييس اخرى سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس او عن استعمال وقود التشغيل او عن الانكماش او عن فقدان في خطوط او عن التبخر او اسباب اخرى.

(ي)

تتخذ مقاييس المشاركة في الانتاج هذه عند مكان القياس او في المكان، او الامكنة التي يتلق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة اكتشافات تجارية فان السلطة والمقاول يدركان انه لاغراض احصائية يجب اجراء القياسات في منطقة كل اكتشاف تجاري.

(ك)

يعلم المقاول والسلطة انه من الممكن استخراج وحفظ الكبريت والمنتجات الجانبية الاخرى من البترول من خلال معالجتها من اجل جعلها قابلة للتسويق. يحق للمقاول، وبالقدر الذي من الممكن ان يحفظ ويباع هذا الكبريت و/او المنتجات الجانبية الاخرى بشكل اقتصادي، تسويق وبيع ١٠٠٪ منها وتفيد العوائد من هذه المبيعات على حسابات استعادة الكلفة وكأنها مقبوضات بموجب المادة الثانية (٢) من الملحق (ج) لهذه الاتفاقية. وتعتبر كافة التكاليف المتكبدة من اجل تطوير وتسويق الكبريت والمنتجات الجانبية هذه قابلة للاسترداد بموجب الشروط والنصوص الاخرى في هذه الاتفاقية والملحق (ج).

المادة الثامنة

ملكية الموجودات واستعمال الممتلكات

(ل)

تصبح جميع موجودات المقاول في الاردن الثابتة او المنقولة، والتي يحق للمقاول بخصوصها استرداد الكلفة بغاز ونفط الكلفة بموجب اكتشاف تجاري، ملكا لسلطة في الوقت او الاوقات المحددة ادناه وبدون كلفة اضافية عليها الا اذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية.

هكذا من الملحق

١- تصبح الأرض في الأردن ملكا للسلطة حال شرائها.

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المقاول ملكا للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المقاول قد استرد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تنتقل ملكية البترول المخصص للمقاول بمقتضى المادتين السابعة والرابعة والعشرين وكذلك الخاطرة المرتبطة به للمقاول في النقطة التي تتم بها عملية القياس لأغراض مقاييس المشاركة في الانتاج.

(ج) يحق للمقاول ان يستعمل بدون مقابل اي أرض في الأردن تملكها السلطة أو الأردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لأجل العمليات البترولية التي يقوم بها المقاول في حوزة المقاول، ويحق له وحده استعمال هذه المعدات والموجودات مجانا. وطالما ان هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المقاول المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الطبيعي بموجب الاساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط. ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير أوجه العمل المعتاد أو نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق احكام هذه المادة الثامنة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكا للغير أو ملكا للمقاول أو التابعين له.

(و) اذا رغب المقاول أو رغبته السلطة في استعمال المعدات أو الموجودات المذكورة أو في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط انابيب أو تسهيلات التصدير التي تحصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فإنه يتوجب على الفريقين أن يتفقا مسبقا على أي استعمال كهذا بما في ذلك التعرفة التي سيجري استيفائها.

المادة التاسعة
المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

المكافآت

١- يترتب على المقاول ان يدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ: (١) للسلطة مبلغ مائة ألف دولار امريكي (١٠٠٠٠٠) من التدريب ونقل التقنية و (٢) للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا مبلغ تسعمائة ألف (٩٠٠٠٠) دولار امريكي من البحث والتطوير في الطاقة (مركز الطاقة) بما مجموعه مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي.

٢- يترتب على المقاول ان يدفع للسلطة مبلغ مليون دولار امريكي (١٠٠٠٠٠٠) كمكافأة انتاج عندما يصل المعدل اليومي لانتاج النفط الخام المستخرج من المنطقة لأول مرة الى خمسة ومشرون ألف (٢٥٠٠٠) برميل أو أكثر لمدة ستين (٦٠) يوما انتاجيا متتالية.

٣- يترتب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغ مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى خمسون ألف (٥٠٠٠٠) برميل أو أكثر لمدة ستين (٦٠) يوما انتاجيا متتالية.

٤- يترتب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغ مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى خمسة وسبعون ألف (٧٥٠٠٠) برميل أو أكثر لمدة ستين (٦٠) يوما انتاجيا متتالية.

٥- يترتب على المقاول ايضا ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مئة ألف (١٠٠٠٠٠) برميل أو أكثر لمدة ستين (٦٠) يوما انتاجيا متتالية.

هكذا من النص

٦- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج عندما يصل لأول مرة معدل الانتاج اليومي من النفط الخام المستخرج من المنطقة الى مائة وخمسين الف (١٥٠.٠٠٠) برميل او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوما انتاجيا متوالية.

٧- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليون (١.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج غاز خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يصل معدل الانتاج اليومي لأول مرة من مجموع معدل مبيعات الغاز اليومية من المنطقة الى ما نسبته مائة وخمسون (١٥٠) مليون قدم مكعب او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوم انتاج متتالية. وتعادل مكافأة انتاج الغاز هذه حسب علاقة تسعير نفط الوقود الى الغاز كما هو منصوص عليه في الفقرة (١٢) ادناه.

٨- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليون (١.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج غاز خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يصل معدل الانتاج اليومي لأول مرة من مجموع معدل مبيعات الغاز اليومية من المنطقة الى ما نسبته ثلاثمائة (٣٠٠) مليون قدم مكعب او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوم انتاج متتالية. وتعادل مكافأة انتاج الغاز هذه حسب علاقة تسعير نفط الوقود الى الغاز كما هو منصوص عليه في الفقرة (١٢) ادناه.

٩- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليون (١.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج غاز خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يصل معدل الانتاج اليومي لأول مرة من مجموع معدل مبيعات الغاز اليومية من المنطقة الى ما نسبته اربعمائة وخمسون (٤٥٠) مليون قدم مكعب او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوم انتاج متتالية. وتعادل مكافأة انتاج الغاز هذه حسب علاقة تسعير نفط الوقود الى الغاز كما هو منصوص عليه في الفقرة (١٢) ادناه.

١٠- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج غاز خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يصل معدل

الانتاج اليومي لأول مرة من مجموع معدل مبيعات الغاز اليومية من المنطقة الى ما نسبته ستمائة (٦٠٠) مليون قدم مكعب او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوم انتاج متتالية. وتعادل مكافأة انتاج الغاز هذه حسب علاقة تسعير نفط الوقود الى الغاز كما هو منصوص عليه في الفقرة (١٢) ادناه.

١١- يترتب على المفاوض ان يدفع للسلطة مبلغ مليوني (٢.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي كمكافأة انتاج غاز خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يصل معدل الانتاج اليومي لأول مرة من مجموع معدل مبيعات الغاز اليومية من المنطقة الى ما نسبته تسعمائة (٩٠٠) مليون قدم مكعب او اكثر لمدة ستين (٦٠) يوم انتاج متتالية. وتعادل مكافأة انتاج الغاز هذه حسب علاقة تسعير نفط الوقود الى الغاز كما هو منصوص عليه في الفقرة (١٢) ادناه.

١٢- تعدل مكافآت انتاج الغاز المشار اليها في الفقرات (٧) الى (١٢) اعلاه حسب العلاقة بين سعر مبيعات الغاز وسعر نفط الوقود المطبقين خلال مدة الستين يوما التي يتم خلالها التوصل لحد الانتاج المعني ("مكافأة انتاج الغاز المعدلة"). تكون "مكافأة انتاج الغاز المعدلة" مساوية لنتاج خرب مكافأة انتاج الغاز المعنية اعلاه بالعامل ("عامل مكافأة انتاج الغاز") المتوصل له حسب المعادلة ادناه.

$$\text{عامل مكافأة انتاج الغاز} = \frac{\text{س غ}}{\text{س}} \times \frac{\text{ل غ}}{١٠٠٠}$$

حيث ان "س غ" تساوي معدل سعر كل الف قدم مكعب يستلمه المفاوض مقابل مبيعاته من الغاز خلال هذه المدة؛ و
"س غ و" تساوي معدل سعر غاز الوقود لكل مليون وحدة حرارية بريطانية محتسبة كما يلي:

س

٢٩ و ٦٩ وحدة حرارية بريطانية / للطن

هكذا حددت

"س" تساوي معدل سعر Platt's Oilgram Price Report لوقود النفط لكل طن متري عن هذه المدة تحت اسم "European Bulk Cargos for Mediterranean Basis, Italy" ومحتسبة كمعدل: (أ) مجموع نقطة الوسط للأسعار القصوى والدنى لكل طن متري وقود نفط بنسبة عالية من الكبريت والمنشورة خلال المدة مقسمة على عدد الايام في هذه المدة التي نشرت فيها هذه القيم و (ب) مجموع نقطة الوسط للأسعار القصوى والدنى لكل طن متري وقود نفط بنسبة متدنية من الكبريت والمنشورة خلال المدة مقسمة على عدد الايام في هذه المدة التي نشرت فيها هذه القيم.

"و" تساوي عدد الوحدات الحرارية البريطانية لكل قدم مكعب من الغاز انتج وبيع من المنطقة:

يكون الثابت "٣٩٦٩" وحدة حرارية بريطانية هو عدد الوحدات الحرارية البريطانية لكل طن متري من نفط الوقود المتفق عليه؛

يكون الثابت "١٠٠٠" عدد الوحدات الحرارية البريطانية لكل قدم مكعب المتفق عليه.

(ب) مكافآت البعثات والبحث والتطوير والمكافآت الفنية والتدريبية

١ - يترتب على المقاول ان يصرف سنويا خلال مدة التنقيب اعتبارا من السنة الشمسية الاولى التي تلي تاريخ اللقاز مبلغ خمسين الف (٥٠٠٠٠) دولار امريكي على تدريب السلطة.

٢ - تتم زيادة مساهمة المقاول السنوية للسلطة لغايات التدريب الى مائة الف (١٠٠٠٠٠) دولار امريكي اعتبارا من السنة الشمسية الاولى التي تلي الانتاج التجاري الاولى.

٣ - يترتب على المقاول ان يدفع سنويا طيلة مدة هذه الاتفاقية واحد بالمائة (١٪) من قيمة كامل النفط المنتج للمشاركة ان وجد للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا لدعم بحوث الطاقة وتطويرها على الصعيد الوطني.

(ج) ضريبة الدخل

١ - يخضع المقاول للقوانين التي تكون سارية المفعول بصورة عامة من وقت لآخر في الأردن والتي تفرض ضرائب على او تقاس بالدخل او الارباح لجميع المكلفين بدفع الضرائب طبقا لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٩٥ وتعديلاته او اية قوانين تحل محله ("ضرائب الدخل الأردنية") ويخضع لمتطلبات القوانين المذكورة فيما يتعلق بتقديم البيانات وتقدير الضرائب والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمراجعتها بواسطة الاشخاص المفوضين. ولهذه الأغراض تعتبر اية ضرائب دخل اردنية يمكن ان يخضع لها مساهمو او شركاء او اي اصحاب منافع اخرى للمقاول كضريبة مفروضة على المقاول.

٢ - لأغراض تطبيق هذه الفقرة (ج) يكون مجمل دخل المقاول الخاضع للضريبة ("الدخل الخاضع للضريبة") من عمليات البترول بموجب هذه الاتفاقية بالنسبة لاية سنة شمسية ميلاديا يتم احتسابه كما يلي:

(١) كامل المبلغ الذي يتسلمه المقاول من بيع او اي تصرف اخر في البترول المسلم له طبقا للعمليات البترولية التي تضمنتها هذه الاتفاقية، محسوما منه تكاليف ونفقات المقاول الممكن استردادها من خلال غاز ونفط الكلفة للسنة الشمسية المعنية كما هو مبين في المادة السابعة، وتحدد هذه التكاليف والنفقات دون اعتبار حد الـ ٥٠٪ او الـ ٦٠٪ المنصوص عليهما في المادة السابعة من هذه الاتفاقية ومحسوما منه ايضاً المصاريف المسموحة بخصوص الفوائد المدفوعة بموجب قوانين ضريبة الدخل ("الدخل التمهيدي")؛ مضافا اليه

(٢) مبلغ يساوي "القيمة المضافة" والمعرفة كضرائب الدخل الاردنية على المقاول مجموعة كما هو مبين في الملحق (د). ويقدم المقاول هذه الحسابات الى السلطة.

٣ - يترتب على السلطة ان تتحمل وتدفع بالنيابة من المقاول وتسدد ضرائب الدخل الاردنية المفروضة على دخله او ارباحه من عمليات

هكذا حدد المصلح

البتروول أو الناشئة عنها بموجب هذه الاتفاقية. ويكون المقاول مسؤولاً عن دفع ضرائبه الخاصة عن أي دخل أردني غير الدخل من عمليات البتروول أو الناشئة عنها بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول دخلاً للمقاول من عمليات البتروول بمقتضى ما جاء في هذه الفقرة (ج) وبمقتضى ما جاء في الملحق (د).

٤- يترتب على السلطة خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوماً بعد بدء السنة الشمسية التالية أن تزود المقاول بإيصالات رسمية تثبت دفع ضرائب الدخل الأردنية المترتبة على المقاول عن السنة الشمسية السابقة. ويتوجب أن تصدر هذه الإيصالات من قبل السلطات الضريبية المختصة وأن تبين المبالغ والتفاصيل الأخرى المعتادة في هذه الإيصالات وأية تفاصيل أخرى قد يطلبها المقاول فيما يتعلق بمتطلبات ضريبة الدخل الوطنية في بلده.

٥- في حالة كون المقاول مؤلفاً من أكثر من هيئة ولاغراض الضريبة بمقتضى هذه المادة، تعني كلمة "مقاول" كل هيئة يتألف منها المقاول.

٦- فيما هذا المكافآت والنفقات بمقتضى الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من هذه المادة التاسعة والرسوم الجمركية غير المؤهلة للإعفاء بموجب المادة الرابعة والثلاثين وضرائب الدخل الأردنية بمقتضى هذه الفقرة (ج) والرسوم الأخرى العادية والمطبقة عامة على الخدمات البسيطة التي توفرها فعلاً الوكالات الحكومية وهي رسوم الجامعة بنسبة واحد بالالف على أية دفعات مقدمة فواتيرها بالعملة الأردنية ورسوم الطوابع بنسبة أربعة بالالف على أي دفعات مقدمة فواتيرها بالعملة الأردنية، يعنى المقاول (بما فيه الشركات التابعة له و/أو مساهميه وشركاه أو أية أطراف ذات مصلحة فيه) خلال مدة هذه الاتفاقية من دفع كل أو أية ضرائب أو رسوم امتياز أو مفروضات أخرى (بما في ذلك ضرائب الإيجارات والضرائب على المبيعات وضرائب صافي القيمة والضرائب على توزيع الأرباح والضرائب المخصومة من المصدر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على رأس المال

والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات) سواء كانت نافذة المفعول حالياً أو مستوجبة في المستقبل إلى السلطة أو الأردن أو أية دائرة فرعية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البتروول بمقتضى هذه الاتفاقية أو البتروول أو الدخل الذي يتم تسلمه بخصوص أو نتيجة لهذه الاتفاقية.

٧- في حالة الطلب إلى المقاول من قبل أية سلطة في الأردن أن يدفع أية ضريبة أو رسوم امتياز أو مفروضات أو أعباء أخرى تكون السلطة قد دفعتها نيابة عن المقاول أو يكون المقاول معفى منها بمقتضى الفقرة (ج) (٦) أعلاه أو المادة الرابعة والثلاثين، يترتب على المقاول أن يشعر السلطة فوراً ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة أن تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعفي المقاول من الدفع، وفي حالة اضطرار المقاول للدفع يترتب على السلطة أن تعوضه عنها بدون تأخير لدى تقديمه للإيصال والتأكد من أنه قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب.

٨- في سبيل تحقيق أقصى تنقيب براسمال المقاول المعرض للمجازفة يعفى المقاولون الفرعيون غير الأردنيين التابعين للمقاول خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الأردنية أو أية ضرائب أخرى أو رسوم امتياز أو اتاوات أو جبايات أو مفروضات أخرى متأتية من تنفيذ عمليات التنقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستئجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب المترتبة على توزيع الأرباح والضرائب المخصومة من المصدر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تنقيب كهذه في الأردن.

٩- تبقى التزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه الفقرة (ج) والمتعلقة خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها.

١٠- لمنع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المقاول بموجب هذه الاتفاقية، على السلطة أن تدرس بشكل إيجابي التفسيرات والتعديلات المقترحة

هكذا من المصادق

على هذه الاتفاقية من قبل المفاوض شريطة ان لا تغير هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمنافع الاخرى للسلطة والأردن بموجب هذه الاتفاقية.

١١- اذا كان المفاوض هيئة اعتبارية مؤسسة في ظل اختصاص قانون خارج المملكة الأردنية الهاشمية فان مستخدمي المفاوض ومقاوليه الفرعيين غير الأردنيين يعفون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب ضرائب الدخل الأردنية.

(د) التعاون التقني

يترتب على المفاوض ان يصرف كل اثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ النفاذ وكل ذكرى سنوية لها خلال مدة هذه الاتفاقية مبلغ خمسين الف (٥٠٠٠) دولار أمريكي لغايات اجراء التعاون والبحث التقني فيما بين المفاوض والسلطة والمؤسسات العلمية الأردنية المعنية والمعدة من قبل السلطة والتي قد تترتب على المفاوض من خلال عمله بموجب هذه الاتفاقية و/او نقل المعرفة والتقنية غير المملوكة للسلطة. في حالة عدم صرف المفاوض لهذا المبلغ خلال مدة الاثني عشر شهرا، يدفع الجزء غير المدفوع منه للسلطة خلال تسعين (٩٠) يوما تلي نهاية مدة الاثني عشر شهرا هذه.

المادة العاشرة لجنة التنقيب الفنية

(أ) يؤلف المفاوض والسلطة خلال (٣٠) يوما من تاريخ النفاذ لجنة فنية للتنقيب لتعمل بصلة استشارية لمساعدة المفاوض في القيام باعمال التنقيب.

(ب) تعين السلطة والمفاوض خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ ممثلا او ممثلين لهما في لجنة التنقيب الفنية. ويعين المفاوض مديره العام في الأردن كممثل في لجنة التنقيب الفنية. وسيكون رئيس هذه اللجنة ممثل للسلطة من الامضاء المميزين من قبلها. ومن المفهوم انه يكون لكل من السلطة والمفاوض ثلاثة ممثلين كحد اعلى في هذه اللجنة ويكون كل ممثل مؤهلا فنيا.

(ج) تجتمع لجنة التنقيب الفنية بناء على طلب المفاوض او السلطة. وكذلك يمكن عرض اية مسألة على اعضاء هذه اللجنة بواسطة التلكس او الفاكس.

(د) ان الغاية من اللجنة هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المفاوض والسلطة. بالاضافة الى ذلك فان وظيفة لجنة التنقيب الفنية هي تكوين المفاوض من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية. وبهذا الخصوص ستعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المفاوض البترولية.

(هـ) بدون الحد من عمومية ما ورد اعلاه، تقوم هذه اللجنة بالوظائف الاتية:

١ - ان تقدم للمفاوض المشورة والتوصيات الخاصة بعمليات التنقيب.

٢ - ان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المفاوض وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د).

٣ - ان تقدم المشورة والتوصيات وان تستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وحفظ سجلات العمليات وتقارير عمليات التنقيب.

٤ - ان تستعرض التخليات المقترحة من قبل المفاوض كما جاء في المادة الخامسة.

(و) تتخذ اللجنة الفنية للتنقيب قراراتها بالاجماع عن طريق التشاور. وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمفاوض. اما اذا لم تستطع لجنة التنقيب الفنية التوصل الى قرار بشأن:

١- برنامج وموازنة اعمال التنقيب، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (د) من المادة الرابعة.

٢- برنامج التقييم، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (ج) (٣) من المادة الثالثة.

هكذا عند الاصل

المادة الحادية عشرة
العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) يترتب على المقاول خلال أي فترة تطوير (من طريق استعمال معدات واليات واساليب حديثة وإدارة العمليات المخصوص عليها ههنا بما يتناسب مع الاساليب الجيدة المتبعة في صناعة النفط) ان ينفذ برنامجا ممددا لتحقيق أعلى معدل فعال من الانتاج دون ان يتسبب بانخفاض في الانتاج او خسارة في ضغط الخزون بمعدلات عالية. وخلال أي فترة تطوير يجب ان تكون برامج العمل والموازنات كافية لتلبية خطة التطوير المعتمدة وفقا لهذه المادة الحادية عشرة.

(ب) يترتب على السلطة والمقاول خلال ستين (٦٠) يوما بعد اعلان المقاول عملا بنص المادة الثالثة (ج) (٤) من اول اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق) ان يشكل لجنة عمل للتطوير تقوم بالمهام المبينة ادناه بخصوص كل اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق). وتتكون هذه اللجنة من ستة (٦) اعضاء، يمين ثلاثة منهم من قبل السلطة ويمين الثلاثة الاخرين من قبل المقاول. وتعين السلطة احد الاعضاء المعينين من قبلها رئيسا للجنة، ويكون مدير عام المقاول في الاردن عضوا في اللجنة. وعلى اللجنة ان تجتمع مرة كل ربع سنة على الاقل وتتعقد الاجتماعات في الاردن او في أي مكان آخر يتم الاتفاق المشترك عليه. ويجوز ان تعقد اللجنة اجتماعات اضافية بطلب من الرئيس وذلك باعطاء اشعار لكل عضو قبل اربعة عشر (١٤) يوما على الاقل كما هو وارد هنا. وعلى لجنة العمل للتطوير ان تضع وتقر الاسس والانظمة الضرورية لممارسة اعمالها ومسؤوليتها الواردة فيما بعد. ويجب ان تزود اللجنة بجميع التسهيلات والصلاحيات الضرورية لانجاز مسؤوليتها وواجباتها الواردة فيما بعد.

(ج) على المقاول ان يقدم للجنة العمل للتطوير وخلال تسعين (٩٠) يوما بعد الاعلان من أي اكتشاف تجاري (١) خطة التطوير الكلية (خطة التطوير) المقترحة من المقاول بخصوص منطقة الانتاج (٢) برنامج عمل وموازنة السنة الاولى بخصوص خطة التطوير هذه. ويجب ان تعتمد خطة التطوير المقدمة هكذا على اسس هندسية واقتصادية سليمة وان تتفق مع

الاساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وان تكون مصممة لتحقيق افضل استعمال للبترول في منطقة الانتاج في افضل الاوقات.

(د) على هذه اللجنة ان تراجع وتوافق على خطة التطوير وبرنامج عمل السنة الاولى والموازنة المقترحة من قبل المقاول لتنفيذ خطة التطوير هذه بخصوص كل اكتشاف تجاري.

١ - على اللجنة خلال فترة ستين (٦٠) يوما بعد تقديم خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنه السنة الاولى ان تراجع وتعديل وتوافق على هذه الخطة والبرنامج والموازنة.

٢ - اذا وافقت اللجنة على خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الاولى، عليها ارسال نسخة من موافقتها الى السلطة والمقاول. وعلى المقاول ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة كما هو مبين هنا. اذا لم توافق اللجنة على خطة التطوير وبرنامج العمل والموازنة خلال فترة الستين يوما المبينة اعلاه يجب ان يحال الموضوع الى السلطة والمقاول للحل.

٣ - اذا تم احالة الخلاف المتعلق بخطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الاولى الى السلطة والمقاول للحل للسلطة والمقاول مدة ستين (٦٠) يوما مماثلة من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف، فان تمكن المقاول والسلطة من حل الخلاف على المقاول ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة الموافق عليها. اما اذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف خلال فترة الستين يوما فبماكان اي من الفريقين احالة الموضوع للفصل بموجب المادة العشرين (ي) من هذه الاتفاقية، ولكن يمكن للمقاول ان يستمر بالعمليات البترولية الاخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف. ويكون القرار بموجب المادة العشرين (ي) نهائياً الا انه من الممكن للمقاول ان يعلم السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من القرار انه لم يعد يعتبر الاكتشاف كإكتشاف تجاري. وبعد ذلك للسلطة وفي أي وقت خلال سنة من هذا الاشعار ان تطلب من المقاول تسليم حقوقه في منطقة الانتاج والمتعلقة بهذا الاكتشاف.

هكذا حسب النص

يتنازل المقاول عن هذه الحقوق فوراً بعد طلب السلطة، فإذا طلبت السلطة من المقاول التخلي عن حقوقه في منطقة انتاج بموجب الجملة السابقة، يترتب على السلطة ان لا تمنح لأي جهة أخرى حقوقاً في منطقة الانتاج هذه بشروط أفضل من او مماثلة لتلك الشروط التي كان من الممكن للمقاول ان يتمتع بها إذا لم يتم التخلي عن منطقة الانتاج قبل عرض هذه الحقوق على المقاول أولاً.

- (هـ) على اللجنة ان تراجع وتوافق على التعديلات الهامة لأي خطة تطوير، فإذا قرر المقاول ان هناك حاجة لإجراء تعديل هام على خطة التطوير عليه ان يبلغ اللجنة ويحدد الجزء او الأجزاء من الخطة التي تحتاج الى تعديل، وعندئذ يجب معالجة التعديل او التعديلات الهامة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرات (د) (١) و(٢) و(٣) اعلاه للموافقة على خطة التطوير الأصلية.
- (و) على اللجنة ان تراجع وتوافق على برامج العمل والموازنات السنوية التالية من أجل تطوير أي اكتشاف تجاري، على المقاول ان يقدم الى اللجنة قبل تسعين (٩٠) يوماً على الأقل من بداية السنة الشمسية برنامج عمله وموازنته السنوية من أجل تطوير أي اكتشاف تجاري.

وسيكون للجنة فترة ستين (٦٠) يوماً من يوم الاحالة لتوافق على برنامج العمل والموازنة.

١- إذا وافقت اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب ان ترسل نسخة من هذه الموافقة إلى السلطة والمقاول وعلى المقاول ان يباشر بتنفيذ برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما، إذا لم توافق اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب ان يحال الموضوع إلى السلطة والمقاول للحل.

٢- إذا تم إحالة الخلاف المتعلق ببرنامج العمل والموازنة السنوية إلى السلطة والمقاول للحل فالسلطة والمقاول مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف، فإن تكن المقاول والسلطة من حل الخلاف، على المقاول ان يباشر بتطبيق برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما، أما إذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف

خلال فترة الثلاثين يوماً فيامكان المقاول ان يباشر بخطة التطوير ويقوم بتنفيذ برنامج العمل والموازنة المقترحة من المقاول إذا كانا متوافقين مع خطة التطوير الموافق عليها للاكتشاف التجاري هذا، ويمكن للمقاول بالاضافة لهذا ان يستمر بالعمليات البترولية الأخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف.

(ز) للجنة ان تراجع الحسابات الخاصة بتكاليف ونفقات ومصاريف التطوير الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول بخصوص اساليب المحاسبة.

(ح) يجب ان لا تتجاوز مصروفات المقاول اثناء تنفيذ أي برنامج عمل وموازنة تطويرية سنوية الموازنة الموافق عليها لبرنامج العمل السنوي بأكثر من عشرة بالمئة (١٠٪) منها ما لم توجد موافقة مسبقة من السلطة وهذه اللجنة.

المادة الثانية عشرة توفير البترول وعدم اهداره

(ا) يترتب على المقاول ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الأرض خلال عمليات الحفر او الانتاج او التجميع او التوزيع او النقل او التخزين.

(ب) يترتب على المقاول بعد اكمال عمليات حفر أية بئر يعتبرها ذات امكانية انتاجية ابلاغ السلطة عن الوقت الذي سيتم به فحص البئر، ومن معدل الانتاج المتوصل له بعد هذه الفحوصات.

(ج) يترتب على المقاول تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها، ويجب ان تتوفر للفحص من قبل السلطة في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة.

هكذا من المصلح

(د) يجب ان توضع سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر كمية ونوع الاسمنت ومقدار المواد الاخرى المستعملة في البئر لاغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول او للماء العذب.

المادة الثالثة عشرة دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المقاول الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الاردن بدفاتر محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوقيده بمقتضى هذه الاتفاقية، ويترتب على المقاول ان يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالولايات الامريكية على اساس الاستحقاق.

(ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية ببيان كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوقيده بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام او نائب مسمى حسب الاصول، وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطيه التقرير.

(ج) يتوجب ان تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار اليها املاء متوفرة في جميع الارقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين حسب الاصول لدى اعطاء المقاول اشعاراً خطياً قبل ثلاثين (٣٠) يوماً.

(د) بخصوص بيانات النشاطات المشار اليها في المادة الاولى الفقرة (٣) من الملحق (ج) يترتب على السلطة اعلام المقاول خطياً خلال ثلاثة (٣) اشهر من استلامها لهذه البيانات فيما اذا كانت تعتبر.

والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات) سواء كانت نافذة المفعول حالياً او مستوجبة في المستقبل الى السلطة او الاردن او اية دائرة فرعية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية او البترول او الدخل الذي يتم تسلمه بخصوص او نتيجة لهذه الاتفاقية.

٧- في حالة الطلب الى المقاول من قبل اية سلطة في الاردن ان يدفع اية ضريبة او رسوم امتياز او مفروضات او اعباء اخرى تكون السلطة قد دفعتها نيابة عن المقاول او يكون المقاول معفى منها بمقتضى الفقرة (ج) (٦) اعلاه او المادة الرابعة والثلاثين، يترتب على المقاول ان يشعر السلطة فوراً ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة ان تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعفي المقاول من الدفع، وفي حالة اضطرار المقاول للدفع يترتب على السلطة ان تعوضه عنها بدون تأخير لدى تقديمه للايصال والتأكد من انه قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب.

٨- في سبيل تحقيق أقصى تنقيب براسمال المقاول المعرض للمجازفة يعفى المقاولون الفرعيون غير الاردنيين التابعين للمقاول خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الاردنية او اية ضرائب اخرى او رسوم امتياز او اتاوات او جبايات او مفروضات اخرى متأتية من تنفيذ عمليات التنقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستئجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب المترتبة على توزيع الارباح والضرائب المخصومة من المصدر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تنقيب كهذه في الاردن.

٩- تبقى التزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه الفقرة (ج) والمتعلقة خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها.

١٠- لمنع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المقاول بموجب هذه الاتفاقية، على السلطة ان تدرس بشكل ايجابي التفسيرات والتعديلات المقترحة

هكذا من الملحق

على هذه الاتفاقية من قبل المفاوض شريطة ان لا تغير هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمناخ الاخرى للسلطة والاردن بموجب هذه الاتفاقية.

١١- اذا كان المفاوض هيئة اعتبارية مؤسسة في ظل اختصاص قانون خارج المملكة الاردنية الهاشمية فان مستخدم المفاوض ومقاوليه الفرعيين غير الاردنيين يعفون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب ضرائب الدخل الاردنية.

(د) التعاون التقني

يترتب على المفاوض ان يصرف كل اثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ النفاذ وكل ذكرى سنوية لها خلال مدة هذه الاتفاقية مبلغ خمسين الف (٥٠٠٠) دولار امريكي لغايات اجراء التعاون والبحث التقني فيما بين المفاوض والسلطة والمؤسسات العلمية الاردنية المعنية والمحددة من قبل السلطة والتي قد تترتب على المفاوض من خلال عمله بموجب هذه الاتفاقية و/او نقل المعرفة والتقنية غير المملوكة للسلطة. في حالة عدم صرف المفاوض لهذا المبلغ خلال مدة الاثني عشر شهرا، يدفع الجزء غير المدفوع منه للسلطة خلال تسعين (٩٠) يوما تلي نهاية مدة الاثني عشر شهرا هذه.

المادة العاشرة لجنة التنقيب الفنية

(أ) يؤلف المفاوض والسلطة خلال (٣٠) يوما من تاريخ النفاذ لجنة فنية للتنقيب لتعمل بصفة استشارية لمساعدة المفاوض في القيام باعمال التنقيب.

(ب) تعين السلطة والمفاوض خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ ممثلا او ممثلين لهما في لجنة التنقيب الفنية. ويعين المفاوض مديره العام في الاردن كممثل في لجنة التنقيب الفنية. وسيكون رئيس هذه اللجنة ممثل للسلطة من الامنيين المعيّنين من قبلها. ومن المفهوم انه يكون لكل من السلطة والمفاوض ثلاثة ممثلين كحد اعلى في هذه اللجنة ويكون كل ممثل مؤهلا فنيا.

(ج) تجتمع لجنة التنقيب الفنية بناء على طلب المفاوض او السلطة. وكذلك يمكن عرض اية مسألة على اعضاء هذه اللجنة بواسطة التلخيص او الفاكس.

(د) ان الغاية من اللجنة هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المفاوض والسلطة. بالاضافة الى ذلك فان وظيفة لجنة التنقيب الفنية هي تكين المفاوض من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية. وبهذا الخصوص ستعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المفاوض البترولية.

(هـ) بدون الحد من عمومية ما ورد اعلاه، تقوم هذه اللجنة بالوظائف الآتية:

١ - ان تقدم للمفاوض المشورة والتوصيات الخاصة بعمليات التنقيب.

٢ - ان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المفاوض وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د).

٣ - ان تقدم المشورة والتوصيات وان تستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وحفظ سجلات العمليات وتقارير عمليات التنقيب.

٤ - ان تستعرض التخليات المقترحة من قبل المفاوض كما جاء في المادة الخامسة.

(و) تتخذ اللجنة الفنية للتنقيب قراراتها بالاجماع عن طريق التشاور. وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمفاوض. اما اذا لم تستطع لجنة التنقيب الفنية التوصل الى قرار بشأن:

١- برنامج وموازنة اعمال التنقيب، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (د) من المادة الرابعة.

٢- برنامج التقييم، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (ج) (٣) من المادة الثالثة.

مكتبة من المراجع

المادة الحادية عشرة
العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) يترتب على المقاول خلال أي فترة تطوير (من طريق استعمال معدات واليات واساليب حديثة وإدارة العمليات المخصوص عليها ههنا بما يتناسب مع الاساليب الجيدة المتبعة في صناعة النفط) ان ينفذ برنامجا معدا لتحقيق اعلى معدل فعال من الانتاج دون ان يتسبب بانخفاض في الانتاج او خسارة في ضغط الخزون بمعدلات عالية. وخلال أي فترة تطوير يجب ان تكون برامج العمل والموازنات كافية لتلبية خطة التطوير المعتمدة وفقا لهذه المادة الحادية عشرة.

(ب) يترتب على السلطة والمقاول خلال ستين (٦٠) يوما بعد اعلان المقاول عملا بنص المادة الثالثة (ج) (٤) من اول اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق) ان يشكلوا لجنة عمل للتطوير تقوم بالمهام المبينة ادناه بخصوص كل اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق). وتتكون هذه اللجنة من ستة (٦) اعضاء، يعين ثلاثة منهم من قبل السلطة ويعين الثلاثة الاخرين من قبل المقاول. وتعين السلطة احد الاعضاء المعيّنين من قبلها رئيسا للجنة، ويكون مدير عام المقاول في الاردن عضوا في اللجنة. وعلى اللجنة ان تجتمع مرة كل ربع سنة على الاقل وتعد الاجتماعات في الاردن او في أي مكان آخر يتم الاتفاق المشترك عليه. ويجوز ان تعقد اللجنة اجتماعات اضافية بطلب من الرئيس وذلك باعطاء اشعار لكل عضو قبل اربعة عشر (١٤) يوما على الاقل كما هو وارد هنا. وعلى لجنة العمل للتطوير ان تضع وتقر الاسس والانظمة الضرورية لممارسة اعمالها ومسؤوليتها الواردة فيما بعد. ويجب ان تزود اللجنة بجميع التسهيلات والصلاحيات الضرورية لانجاز مسؤوليتها وواجباتها الواردة فيما بعد.

(ج) على المقاول ان يقدم للجنة العمل للتطوير وخلال تسعين (٩٠) يوما بعد الاعلان من أي اكتشاف تجاري (١) خطة التطوير الكلية ("خطة التطوير") المقترحة من المقاول بخصوص منطقة الانتاج (٢) برنامج عمل وموازنة السنة الاولى بخصوص خطة التطوير هذه. ويجب ان تعتمد خطة التطوير المقدمة هكذا على اسس هندسية واقتصادية سليمة وان تتفق مع

الاساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وان تكون مصممة لتحقيق افضل استعمال للبترول في منطقة الانتاج في افضل الاوقات.

(د) على هذه اللجنة ان تراجع وتوافق على خطة التطوير وبرنامج عمل السنة الاولى والموازنة المقترحة من قبل المقاول لتنفيذ خطة التطوير هذه بخصوص كل اكتشاف تجاري.

١ - على اللجنة خلال فترة ستين (٦٠) يوما بعد تقديم خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الاولى ان تراجع وتعديل وتوافق على هذه الخطة والبرنامج والموازنة.

٢ - اذا وافقت اللجنة على خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الاولى، عليها ارسال نسخة من موافقتها الى السلطة والمقاول. وعلى المقاول ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة كما هو مبين هنا. اذا لم توافق اللجنة على خطة التطوير وبرنامج العمل والموازنة خلال فترة الستين يوما المبينة اعلاه يجب ان يحال الموضوع الى السلطة والمقاول للحل.

٣ - اذا تم احالة الخلاف المتعلق بخطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الاولى الى السلطة والمقاول للحل فالسلطة والمقاول مدة ستين (٦٠) يوما معاملة من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف، فان تمكن المقاول والسلطة من حل الخلاف على المقاول ان يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة الموافق عليها. اما اذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف خلال فترة الستين يوما فيمكن ان يباشر من الفريقين احالة الموضوع للفصل بموجب المادة العشرين (ي) من هذه الاتفاقية، ولكن يمكن للمقاول ان يستمر بالعمليات البترولية الاخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف. ويكون القرار بموجب المادة العشرين (ي) نهائياً الا انه من الممكن للمقاول ان يعلم السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من القرار انه لم يعد يعتبر الاكتشاف كإكتشاف تجاري. وبعد ذلك للسلطة وفي أي وقت خلال سنة من هذا الاشعار ان تطلب من المقاول تسليم حقوقه في منطقة الانتاج والمتعلقة بهذا الاكتشاف.

مكتبة مركز البترول

يتنازل المقاول عن هذه الحقوق فوراً بعد طلب السلطة، فإذا طلبت السلطة من المقاول التخلي عن حقوقه في منطقة انتاج بموجب الجملة السابقة، يترتب على السلطة ان لا تمنح لأي جهة أخرى حقوقاً في منطقة الانتاج هذه بشروط افضل من او مماثلة لتلك الشروط التي كان من الممكن للمقاول ان يتمتع بها اذا لم يتم التخلي عن منطقة الانتاج قبل عرض هذه الحقوق على المقاول أولاً.

- (هـ) على اللجنة ان تراجع وتوافق على التعديلات الهامة لأي خطة تطوير، فإذا قرر المقاول ان هناك حاجة لاجراء تعديل هام على خطة التطوير عليه ان يبلغ اللجنة ويحدد الجزء او الاجزاء من الخطة التي تحتاج الى تعديل. ومندرج يجب معالجة التعديل او التعديلات الهامة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في الفقرات (د) (١) و(٢) و(٣) اعلاه للموافقة على خطة التطوير الاصلية.
- (و) على اللجنة ان تراجع وتوافق على برامج العمل والموازنات السنوية التالية من اجل تطوير أي اكتشاف تجاري. على المقاول ان يقدم الى اللجنة قبل تسعين (٩٠) يوماً على الاقل من بداية السنة الشمسية برنامج عمله وموازنته السنوية من اجل تطوير أي اكتشاف تجاري.

وسيكون للجنة فترة ستين (٦٠) يوماً من يوم الاحالة لتوافق على برنامج العمل والموازنة.

١- إذا وافقت اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب ان ترسل نسخة من هذه الموافقة الى السلطة والمقاول وعلى المقاول ان يباشر بتنفيذ برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما. اذا لم توافق اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب ان يحصل الموضوع الى السلطة والمقاول للحل.

٢- إذا لم احالة الخلاف المتعلق ببرنامج العمل والموازنة السنوية الى السلطة والمقاول للحل فالسلطة والمقاول مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف. فإن تمكن المقاول والسلطة من حل الخلاف، على المقاول ان يباشر بتطبيق برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما، أما اذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف

خلال فترة الثلاثين يوماً فبإمكان المقاول ان يباشر بخطة التطوير ويقوم بتنفيذ برنامج العمل والموازنة المقترحة من المقاول اذا كانا متوافقين مع خطة التطوير الموافق عليها للاكتشاف التجاري هذا، ويمكن للمقاول بالاضافة لهذا ان يستمر بالعمليات البترولية الأخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف.

(ز) للجنة ان تراجع الحسابات الخاصة بتكاليف ونفقات ومصاريف التطوير الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وان تقدم المشورة والتوصيات للمقاول بخصوص اساليب المحاسبة.

(ح) يجب ان لا تتجاوز مصروفات المقاول اثناء تنفيذ أي برنامج عمل وموازنة تطويرية سنوية الموازنة الموافق عليها لبرنامج العمل السنوي بأكثر من عشرة بالمئة (١٠٪) منها ما لم توجد موافقة مسبقة من السلطة وهذه اللجنة.

المادة الثانية عشرة توفير البترول وعدم اهداره

(ا) يترتب على المقاول ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الارض خلال عمليات الحفر او الانتاج او التجميع او التوزيع او النقل او التخزين.

(ب) يترتب على المقاول بعد اكمال عمليات حفر أية بئر يفتبرها ذات امكانية انتاجية ابلاغ السلطة عن الوقت الذي سيتم به فحص البئر، وعن معدل الانتاج المتوصل له بعد هذه الفحوصات.

(ج) يترتب على المقاول تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الى السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها. ويجب ان تتوفر للفحص من قبل السلطة في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة.

هذه من المصادق

(د) يجب ان توضع سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر كمية ونوع الاسمنت ومقدار المواد الاخرى المستعملة في البئر لاقراض حماية الطبقات الحاوية للبترول او للماء العذب.

المادة الثالثة عشرة دفاتر المحاسبة والمحاسبة

(ا) يترتب على المقاول الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الاردن بدفاتر محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوقيده بمقتضى هذه الاتفاقية، ويترتب على المقاول ان يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلات باللفة الانجليزية وبالولايات الامريكية على اساس الاستحقاق.

(ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوقيده بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام او نائب مسمى حسب الاصول، وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد انتهاء ربع السنة الذي يقطيه التقرير.

(ج) يتوجب ان تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار اليها اعلاه متوفرة في جميع الاوقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين حسب الاصول لدى اعطاء المقاول اشعاراً خطياً قبل ثلاثين (٣٠) يوماً.

(د) يخمسون بيانات النشاطات المشار اليها في المادة الاولى الفقرة (٢) من الملحق (ج) يترتب على السلطة اعلام المقاول خطياً خلال ثلاثة (٣) اشهر من استلامها لهذه البيانات فيما اذا كانت تعتبر:

والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات) سواء كانت نافذة المفعول حالياً او مستوجبة في المستقبل الى السلطة او الاردن او اية دائرة فرعية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية او البترول او الدخل الذي يتم تسلمه بخصوص او نتيجة لهذه الاتفاقية.

٧- في حالة الطلب الى المقاول من قبل اية سلطة في الاردن ان يدفع اية ضريبة او رسوم امتياز او مفروضة او اعباء اخرى تكون السلطة قد دفعتها نيابة عن المقاول او يكون المقاول معفى منها بمقتضى الفقرة (ج) (٦) اعلاه او المادة الرابعة والثلاثين، يترتب على المقاول ان يشعر السلطة فوراً ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة ان تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعلي المقاول من الدفع، وفي حالة اضطرار المقاول للدفع يترتب على السلطة ان تعوضه عنها بدون تأخير لدى تقديمه للايصال والتأكد من انه قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب.

٨- في سبيل تحقيق أقصى تنقيب براسمال المقاول المعرض للمجازفة يعفى المقاولون الفرعيون غير الاردنيين التابعين للمقاول خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الأردنية او اية ضرائب اخرى او رسوم امتياز او اتوات او جبايات او مفروضات اخرى متأتية من تنفيذ عمليات التنقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستحجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والمصدر والضرائب المترتبة على توزيع الارباح والضرائب المخصوصة من المصدر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تنقيب كهذه في الاردن.

٩- تبقى التزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه الفقرة (ج) والمتعلقة خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها.

١٠- لمنع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المقاول بموجب هذه الاتفاقية، على السلطة ان تدرس بشكل ايجابي التفسيرات والتعديلات المقترحة

هكذا من النص

على هذه الاتفاقية من قبل المفاوض شريطة ان لا تغير هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمنافع الاخرى للسلطة والأردن بموجب هذه الاتفاقية.

١١- اذا كان المفاوض هيئة اعتبارية مؤسسة في ظل اختصاص قانون خارج المملكة الأردنية الهاشمية فان مستخدم المفاوض ومقاوليه الفرعيين غير الأردنيين يعفون من كل ضرائب الدخل المفروضة بموجب ضرائب الدخل الأردنية.

(د) التعاون التقني

يقرب على المفاوض ان يصرف كل اثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ النفاذ وكل ذكرى سنوية لها خلال مدة هذه الاتفاقية مبلغ خمسين ألف (٥٠٠٠٠) دولار أمريكي لغايات اجراء التعاون والبحث التقني فيما بين المفاوض والسلطة والمؤسسات العلمية الأردنية المعنية والمحددة من قبل السلطة والتي قد تترتب على المفاوض من خلال عمله بموجب هذه الاتفاقية و/او نقل المعرفة والتقنية غير المملوكة للسلطة. في حالة عدم صرف المفاوض لهذا المبلغ خلال مدة الاثني عشر شهرا، يدفع الجزء غير المدفوع منه للسلطة خلال تسعين (٩٠) يوما تلي نهاية مدة الاثني عشر شهرا هذه.

المادة العاشرة

لجنة التنقيب الفنية

(أ) يؤلف المفاوض والسلطة خلال (٣٠) يوما من تاريخ النفاذ لجنة فنية للتنقيب لتعمل بصفتها استشارية لمساعدة المفاوض في القيام باعمال التنقيب.

(ب) تعين السلطة والمفاوض خلال ثلاثين يوما من تاريخ النفاذ ممثلا او ممثلين لهما في لجنة التنقيب الفنية. ويعين المفاوض مديره العام في الأردن كممثل في لجنة التنقيب الفنية. وسيكون رئيس هذه اللجنة ممثل للسلطة من الاعضاء المقيمين من قبلها. ومن المفهوم انه يكون لكل من السلطة والمفاوض ثلاثة ممثلين كحد اعلى في هذه اللجنة ويكون كل ممثل مؤهلا فنيا.

(ج) تجتمع لجنة التنقيب الفنية بناء على طلب المفاوض او السلطة. وكذلك يمكن عرض اية مسألة على اعضاء هذه اللجنة بواسطة التلخيص او الفاكس.

(د) ان الغاية من اللجنة هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المفاوض والسلطة. بالاضافة الى ذلك فان وظيفة لجنة التنقيب الفنية هي تمكين المفاوض من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية. وبهذا الخصوص ستعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المفاوض البترولية.

(هـ) بدون الحد من عمومية ما ورد اعلاه، تقوم هذه اللجنة بالوظائف الاتية:

١ - ان تقدم للمفاوض المشورة والتوصيات الخاصة بعمليات التنقيب.

٢ - ان تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المفاوض وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د).

٣ - ان تقدم المشورة والتوصيات وان تستعرض حسابات التكاليف والمصروفات وحفظ سجلات العمليات وتقارير عمليات التنقيب.

٤ - ان تستعرض التخطيات المقترحة من قبل المفاوض كما جاء في المادة الخامسة.

(و) تتخذ اللجنة الفنية للتنقيب قراراتها بالاجماع من طريق التشاور. وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالاجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمفاوض. اما اذا لم تستطع لجنة التنقيب الفنية التوصل الى قرار بشأن:

١- برنامج وموازنة اعمال التنقيب، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (د) من المادة الرابعة.

٢- برنامج التقييم، فيسري اقتراح المفاوض كما ورد في الفقرة (هـ) (٣) من المادة الثالثة.

هكذا حقه الاصل

المادة الحادية عشرة
العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) يترتب على المقاول خلال أي فترة تطوير (عن طريق استعمال معدات واليات وأساليب حديثة وإدارة العمليات المنصوص عليها هنا بما يتناسب مع الأساليب الجيدة المتبعة في صناعة النفط) أن ينفذ برنامجاً معداً لتحقيق أعلى معدل فعال من الإنتاج دون أن يتسبب بانخفاض في الإنتاج أو خسارة في ضغط الخزون بمعدلات عالية. وخلال أي فترة تطوير يجب أن تكون برامج العمل والموازنات كافية لتلبية خطة التطوير المعتمدة وفقاً لهذه المادة الحادية عشرة.

(ب) يترتب على السلطة والمقاول خلال ستين (٦٠) يوماً بعد إعلان المقاول عملاً يخص المادة الثالثة (ج) (٤) من أول اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق) أن يشكل لجنة عمل للتطوير تقوم بالمهام المبينة أدناه بخصوص كل اكتشاف تجاري في المنطقة (المناطق). وتتكون هذه اللجنة من ستة (٦) أعضاء، يعين ثلاثة منهم من قبل السلطة ويعين الثلاثة الآخرون من قبل المقاول. وتعين السلطة أحد الأعضاء المعيّنين من قبلها رئيساً للجنة، ويكون مدير هام المقاول في الأردن عضواً في اللجنة. وعلى اللجنة أن تجتمع مرة كل ربع سنة على الأقل وتعد الاجتماعات في الأردن أو في أي مكان آخر يتم الاتفاق المشترك عليه. ويجوز أن تعقد اللجنة اجتماعات إضافية بطلب من الرئيس وذلك بإعطاء إشعار لكل عضو قبل أربعة عشر (١٤) يوماً على الأقل كما هو وارد هنا. وعلى لجنة العمل للتطوير أن تضع وتقر الأسس والأنظمة الضرورية لممارسة أعمالها ومسؤوليتها الواردة فيما بعد. ويجب أن تزود اللجنة بجميع التسهيلات والصلاحيات الضرورية لإنجاز مسؤوليتها وإجباتها الواردة فيما بعد.

(ج) على المقاول أن يقدم للجنة العمل للتطوير وخلال تسعين (٩٠) يوماً بعد الإعلان عن أي اكتشاف تجاري (١) خطة التطوير الكلية ("خطة التطوير") المقترحة من المقاول بخصوص منطقة الإنتاج و(٢) برنامج عمل وموازنة السنة الأولى بخصوص خطة التطوير هذه. ويجب أن تعتمد خطة التطوير المقدمة هكذا على أسس هندسية واقتصادية سليمة وأن تتفق مع

الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وأن تكون مصممة لتحقيق أفضل استعمال للبترول في منطقة الإنتاج في أفضل الأوقات.

(د) على هذه اللجنة أن تراجع وتوافق على خطة التطوير وبرنامج عمل السنة الأولى والموازنة المقترحة من قبل المقاول لتنفيذ خطة التطوير هذه بخصوص كل اكتشاف تجاري.

١ - على اللجنة خلال فترة ستين (٦٠) يوماً بعد تقديم خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنته السنة الأولى أن تراجع وتعديل وتوافق على هذه الخطة والبرنامج والموازنة.

٢ - إذا وافقت اللجنة على خطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الأولى، عليها إرسال نسخة من موافقتها إلى السلطة والمقاول. وعلى المقاول أن يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة كما هو مبين هنا. إذا لم توافق اللجنة على خطة التطوير وبرنامج العمل والموازنة خلال فترة الستين يوماً المبينة أعلاه يجب أن يحال الموضوع إلى السلطة والمقاول للحل.

٣ - إذا تم إحالة الخلاف المتعلق بخطة التطوير وبرنامج عمل وموازنة السنة الأولى إلى السلطة والمقاول للحل للسلطة والمقاول مدة ستين (٦٠) يوماً معاملة من يوم الإحالة لحل هذا الخلاف، فإن تكن المقاول والسلطة من حل الخلاف على المقاول أن يباشر بتنفيذ الخطة والبرنامج والموازنة الموافق عليها. أما إذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف خلال فترة الستين يوماً فيمكن أن أي من الفريقين إحالة الموضوع للفصل بموجب المادة العشرين (ي) من هذه الاتفاقية، ولكن يمكن للمقاول أن يستمر بالعمليات البترولية الأخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف. ويكون القرار بموجب المادة العشرين (ي) نهائياً إلا أنه من الممكن للمقاول أن يعلم السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من القرار أنه لم يعد يعتبر الاكتشاف كإكتشاف تجاري. وبعد ذلك للسلطة وفي أي وقت خلال سنة من هذا الإشعار أن تطلب من المقاول تسليم حقوقه في منطقة الإنتاج والمتعلقة بهذا الاكتشاف.

هذه المادة

يتنازل المقاول عن هذه الحقوق فوراً بعد طلب السلطة، فإذا طلبت السلطة من المقاول التخلي عن حقوقه في منطقة انتاج بموجب الجملة السابقة، يترتب على السلطة أن لا تمنح لأي جهة أخرى حقوقاً في منطقة الانتاج هذه بشروط الضل من أو بمثابة لتلك الشروط التي كان من الممكن للمقاول أن يتمتع بها إذا لم يتم التخلي عن منطقة الانتاج قبل عرض هذه الحقوق على المقاول أولاً.

- (هـ) على اللجنة أن تراجع وتوافق على التعديلات الهامة لأي خطة تطوير، فإذا قرر المقاول أن هناك حاجة لإجراء تعديل هام على خطة التطوير عليه أن يبلغ اللجنة ويحدد الجزء أو الأجزاء من الخطة التي تحتاج إلى تعديل، ومندرجة يجب معالجة التعديل أو التعديلات الهامة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرات (د) (١) و (٢) و (٣) أعلاه للموافقة على خطة التطوير الأصلية.
- (و) على اللجنة أن تراجع وتوافق على برامج العمل والموازنات السنوية التالية من أجل تطوير أي اكتشاف تجاري، على المقاول أن يقدم إلى اللجنة قبل تسعين (٩٠) يوماً على الأقل من بداية السنة الشمسية برنامج عمله وموازنته السنوية من أجل تطوير أي اكتشاف تجاري.

وسيكون للجنة فترة ستين (٦٠) يوماً من يوم الاحالة لتوافق على برنامج العمل والموازنة.

١- إذا وافقت اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب أن ترسل نسخة من هذه الموافقة إلى السلطة والمقاول وعلى المقاول أن يباشر بتنفيذ برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما، إذا لم توافق اللجنة على برنامج العمل والموازنة هذين يجب أن يحال الموضوع إلى السلطة والمقاول للحل.

٢- إذا تم إحالة الخلاف المتعلق ببرنامج العمل والموازنة السنوية إلى السلطة والمقاول للحل فالسلطة والمقاول مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من يوم الاحالة لحل هذا الخلاف، فإن تمكن المقاول والسلطة من حل الخلاف، على المقاول أن يباشر بتطبيق برنامج العمل والموازنة الموافق عليهما، أما إذا لم يتمكن المقاول والسلطة من حل هذا الخلاف

خلال فترة الثلاثين يوماً فيامكان المقاول أن يباشر بخطة التطوير ويقوم بتنفيذ برنامج العمل والموازنة المقترحة من المقاول إذا كانا متوافقين مع خطة التطوير الموافق عليها للاكتشاف التجاري هذا، ويمكن للمقاول بالاضافة لهذا أن يستمر بالعمليات البترولية الأخرى التي لم تتأثر بهذا الخلاف.

(ز) اللجنة أن تراجع الحسابات الخاصة بتكاليف ونفقات ومصاريف التطوير الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية وأن تقدم المشورة والتوصيات للمقاول بخصوص اساليب الحاسبة.

(ح) يجب أن لا تتجاوز مصروفات المقاول اثناء تنفيذ أي برنامج عمل وموازنة تطويرية سنوية الموازنة الموافق عليها لبرنامج العمل السنوي بأكثر من عشرة بالمئة (١٠٪) منها ما لم توجد موافقة مسبقة من السلطة وهذه اللجنة.

المادة الثانية عشرة توفير البترول وعدم إداره

(أ) يترتب على المقاول أن يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب فقدان أو هدر البترول فوق أو تحت سطح الأرض خلال عمليات الصفر أو الانتاج أو التجميع أو التوزيع أو النقل أو التخزين.

(ب) يترتب على المقاول بعد اكمال عمليات حفر أية بئر يعتبرها ذات امكانية انتاجية ابلاغ السلطة عن الوقت الذي سيتم به فحص البئر، وعن معدل الانتاج المتوصل له بعد هذه الفحوصات.

(ج) يترتب على المقاول تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها، ويجب أن تتوفر للفحص من قبل السلطة في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة.

هكذا من النص

(د) يجب أن توضح سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر كمية ونوع الاسمنت ومقدار المواد الأخرى المستعملة في البئر لأغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول أو للماء العذب.

المادة الثالثة عشرة دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المقاول الاحتفاظ في مكان عمله في عمان، الأردن بدفاتر محاسبة حسب إجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الأخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الاتفاقية، ويترتب على المقاول أن يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالولايات الأمريكية على أساس الاستحقاق.

(ب) يترتب على المقاول أن يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوزيعه من قبل المدير العام أو نائب مسمى حسب الأصول، وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطيه التقرير.

(ج) يتوجب أن تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار إليها أملاء متوفرة في جميع الأوقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين حسب الأصول لدى إعطاء المقاول إشعاراً خطياً قبل ثلاثين (٣٠) يوماً.

(د) بخصوص بيانات النشاطات المشار إليها في المادة الأولى الفقرة (٣) من الملحق (ج) يترتب على السلطة أعلام المقاول خطياً خلال ثلاثة (٣) أشهر من استلامها لهذه البيانات فيما إذا كانت تعتبر

- ١- أن سجل التكاليف ليس صحيحاً.
- ٢- أن التكاليف لم يتم تكبيدها ضمن برنامج العمل والموازنة ذي العلاقة أو أنها من صنف غير مسموح به في هذا الاتفاقية.
- ٣- أن تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والمزودة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المقاول.
- ٤- أن تكاليف البضائع أو الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقة مع المقاول الفرعي أو المورد.
- ٥- أن حالة المواد المزودة من قبل المقاول لا تتناسب مع أسعارها.
- ٦- أن التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.

يجب أن تكون سجلات المقاول والوثائق المكملة الضرورية جاهزة للتدقيق خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الإشعار الخطي المسبق من قبل السلطة وفي أي وقت خلال ساعات العمل العادية. إن الغاية من هذا التدقيق هو حل جميع الأمور دون الحاجة لإجراء تدقيق رسمي كما هو مبين في الملحق (ج). إذا لم تشعر السلطة المقاول خلال مدة الثلاثة (٣) أشهر المتوقعة في هذه الفقرة باعتراض على أي بيان، يفترض هذا البيان موافق عليه. وإذا اشعرت السلطة المقاول باعتراضها خلال مدة الثلاثة (٣) أشهر معززا بأدلة مفصلة على أي بيان أو جزء منه، فإنه يترتب على المقاول أن يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين أن يحاولا التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال الستة أشهر التالية، وإذا لم يتوصلا إلى تسوية فيتم حل المشكلة طبقاً لإجراءات التدقيق المشار إليها في الملحق (ج).

هكذا من الملحق

المادة الرابعة عشرة
السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المقاتل أن يجهز ويحتفظ في جميع الأوقات طالما أن هذه الاتفاقية سارية المفعول بسجلات في الأردن لعملياته البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية، ويترتب على المقاتل أن يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.

(ب) يترتب على المقاتل أن يبقي ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لياقية والمقتطعات وسوائل تكوين تؤخذ خلال حفر الآبار ليتم التصرف بها أو إرسالها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة، وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المقاتل لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول، وإذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك يجوز للمقاتل أن يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد أن يكون المقاتل قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهرا دون استلام تعليمات لإرسالها للسلطة أو أي مكان آخر.

(ج) في حالة تصدير عينات سفيرية إلى خارج الأردن تسلم إلى السلطة عينات معادلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا إذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المقاتل أن يسمح للسلطة بالدخول إلى المنطقة على مسؤوليتها في جميع الأوقات المعقولة لمراقبة العمليات الجارية والتفتيش على كل الموجودات، السجلات والمعلومات التي يحتفظ بها المقاتل، ويترتب على السلطة أثناء ممارستها لهذه الحقوق الواردة في الجملة السابقة من هذه الفقرة (د) أن لا تتدخل بشكل غير معقول بعمليات المقاتل البترولية ويترتب على المقاتل بإقرب وقت أن يزود السلطة نسخا قابلة لأمانة النسخ من أي معلومات أو جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الآبار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الأخرى التي بحوزة المقاتل.

(هـ) لا يجوز تصدير أصول المعلومات الفنية والسجلات الا بموافقة خطية مسبقة من السلطة ولكن يجوز تصدير الاشرطة المغناطيسية واية معلومات أخرى والتي يتوجب تحليلها أو معالجتها خارج الأردن (الا إذا توفرت في الأردن تجهيزات قادرة على انتاج مثل هذه السجلات المشابهة) بشرط الاحتفاظ بنسخة مراقبة أو سجل مماثل في الأردن وشريطة إعادة الصادرات المذكورة إلى الأردن على أساس أنها ملكا للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين أن يكشف عن أي من المعلومات إلى مستخدميهما أو تابعيهما أو مستشاريهما أو المتنازل اليهم المحتملين أو دائنيهما أو مقاوليهما الفرعيين إلى الحد اللازم للتنفيذ الفعال للعمليات البترولية، شريطة أن يحصل من كل مستشار أو محال اليه أو دائن أو مقاول فرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث التزاماته من التزام الفريق الكاشف بمقتضى هذه المادة الرابعة عشرة.

(ز) فيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة (و) اعلاه يتوجب الاحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية ولا يجوز الانشاء بها من قبل أي من الفريقين بدون موافقة الفريق الآخر الخطية المسبقة إلا إلى الحد الذي تقتضيه قوانين أو أنظمة أو لوائح أي حكومة أو وكالة تابعة لها أو أي سوق مالي يمكن أن يخضع له الفريق إلا إذا أصبحت المعلومات المذكورة جزءا من المعلومات العامة على أن لا يكون أحد الفريقين قد ساهم بذلك أو إذا لم تكن المعلومات معروفة لأي من الفريقين قبل تاريخ التوقيع، يستمر الالتزام بالسرية ساريا على المقاتل لمدة سنتين بعد انتهاء هذه الاتفاقية.

(ح) يترتب على المقاتل الا يقايض أو يبيع أو ينشر اية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ط) يتوجب أن تسلم المعلومات الاجلالية من المقاتل إلى السلطة عند انتهاء هذه الاتفاقية.

(ي) يترتب على المقاتل أن يبلغ السلطة فوراً عن وجود اية كميات من المعادن أو المواد ذات الأهمية التجارية المحتملة، غير البترول يكون المقاتل قد

هذه المادة

حدها وعثر عليها خلال تنفيذها للمعاملات بموجب هذه الاتفاقية وتبقى هذه المعادن والمواد ملكا للاردن. على انه يجوز للمقاول ان يقدم طلبا للحصول على حق المشاركة مع الاردن او السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن او المواد على اساس يتفق عليها الفريقان. اذا تقدم المقاول بطلب لتطوير وتسويق هذه المعادن والمواد ولم يتمكن المقاول من التوصل الى شروط مقبولة مع الاردن او السلطة يترتب على السلطة الا تمنح اي جهة اخرى حقوقا لتطوير وتسويق هذه المعادن والمواد بشروط افضل او مماثلة للشروط الواردة في طلب المقاول دون ان تعرض هذه الحقوق اولاً على المقاول بذات الشروط. دون الحد من عمومية معنى المعادن والمواد المشار اليها اعلاه، اتفق المقاول والسلطة ان الطاقة الحرارية الارضية ستعتبر مادة بموجب شروط هذه الفقرة (ي).

المادة الخامسة عشرة القوانين والانظمة

(أ) ان القوانين الاردنية والانظمة الصادرة لتطبيقها بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالاداء الامن والفعال للمعاملات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية يفرض المحافظة على موارد البترول في الاردن تسري على اداء المقاول بموجب هذه الاتفاقية بشرط ان لا تتناقض هذه القوانين او الانظمة او اي تعديل عليها او تفسير لها مع بنود هذه الاتفاقية طوال مدة سريانها. على انه اذا كانت مثل هذه القوانين او الانظمة لا تحكم او تحكم جزئياً أية حالة تكون منسوخ بحث مندها تطبيق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصانع وحقوق والتزامات الاردن والسلطة والمقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ومدة سريانها لاحكام هذه الاتفاقية وتتفق معها ولا يمكن ان تغير او تعدل الا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمقاول. ولقد فوجئت الاردن السلطة للدخول في هذه الاتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغيير او تعديل هذه الاتفاقية نيابة عن الاردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للاردن دون أي عمل اضافي من قبل الاردن.

المادة السادسة عشرة حق الاستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للاردن ان يستولي على كل او جزء من الانتاج من المنطقة وان يطلب من المقاول ان يزيد ذلك الانتاج الى الحد الأقصى.

(ب) يتوجب في جميع الحالات ان لا يتم الاستيلاء الا بعد دعوة المقاول او مثله بخطاب مسجل، مؤكد بايصال، ليخبر عن وجهات نظره بخصوص هذا الاستيلاء وتوجه السلطة هذه الدعوة.

(ج) يتم اي استيلاء لحقل النفط الخام او الغاز ذاته او اية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الاردن، ويتم اشعار المقاول بها من قبل السلطة حسب الاصول، على ان لا يستمر هذا الاستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ.

(د) على الاردن في حالة وقوع اي استيلاء ان تعوض المقاول بالكامل للفترة التي استمر بها الاستيلاء بما في ذلك:

١- كل الاضرار الناتجة من مثل هذا الاستيلاء على ان لا يكون الضرر ناتجاً من هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الاتفاقية مشمولاً بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز وبنفط الكلفة وحصص المقاول من النفط او الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمعدة كما هو وارد في نص المادة السابعة فقرة (ج) و/او المادة الرابعة والعشرين.

٣- تكون كل دفعة تتم بموجب هذه الفقرة (د) بالدولار الأمريكي الحر او بأي عملة اخرى يتفق عليها الطرفان.

هكذا من المصد

المادة السابعة عشرة
التنازل

- (١) - لا يحق للمقاوّل أن يحيل أو يتنازل بطريقة أخرى لشخص أو شركة أو شراكة أو أي شخصية اعتبارية غير تابعة عن كل أو أي من حقوقه أو امتيازاته أو واجباته أو التزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة القطية المسبقة. وفي حالة إجراء مثل هذا التنازل يعفى المقاوّل بالكامل من أي من واجباته أو التزاماته المتعلقة بالنسبة المتنازل عنها.
- ٢ يجوز للمقاوّل أن يتنازل دون موافقة السلطة عن كافة أو أي من حقوقه وامتيازاته وواجباته و التزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية لتابع على أن يكون هذا التابع كفوًا ماليًا وتقنيًا.
- ٣ يجب أن تتضمن أدوات التنازل هذا الحكمًا تنص بدقة على أن المتنازل له ملزم بكل بنود الاتفاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها.
- ٤ في حالة التنازل لتابع يكون المقاوّل وتابعه مسؤولين مجتمعين ومنفردين عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية إلا إذا وافقت السلطة خطياً على إعفاء المقاوّل من هذه الواجبات والمسؤوليات.
- ٥ في حالة الاحالة لغير تابع، يجب أن تكون كافة الالتزامات التي تآتت على المتنازل بموجب الاتفاقية قد آتت بتاريخ التنازل وأما أن يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين ومجتمعين تنفيذ أية التزامات غير منفذة تآتت على المتنازل.
- (ب) في حالة اكتشاف احتياطات واختيار المقاوّل الحصول على تمويل من مؤسسة مقرحة لفايات التطوير، يجوز للمقاوّل أن يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضة بشرط أن يحصل مسبقاً على موافقة السلطة القطية.
- (ج) أن كل أداة تنازل وقعت وسلمت تتضمن إحالة لحقوق أو امتيازات أو واجبات أو التزامات المقاوّل الواردة هنا ستسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠)

يوماً بعد تاريخ التنازل هذا.

(د) أن أي تنازل بما في ذلك الدخل المتآتي من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معفياً من أي ضريبة أو رسم أو عيب بغض النظر أن استحققت على الدخل أو غير ذلك وسيكون معفياً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما تعلق بذلك وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأس مال المقاوّل والمتنازل له.

المادة الثامنة عشرة
صلاحية الإلغاء

(هـ) طبقاً للفقرة (ب) أثناء والمادة التاسعة عشرة والمادة العشرين، للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بأمر من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

- ١- إذا قدم المقاوّل قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.
- ٢- إذا تنازل المقاوّل عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة السابعة عشرة.
- ٣- إذا حكم على المقاوّل بالافلاس بواسطة قرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.
- ٤- إذا استخرج المقاوّل من قصد أي معدن غير البترول غير مسموح به في هذه الاتفاقية أو بدون موافقة السلطة أو الأردن مداً الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.
- ٥- إذا لم يلتزم المقاوّل بأي قرار نهائي ينتج من التحكم الجاري طبقاً لما ورد في المادة عشرين على شرط أن لا يكون قد التزم أو بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة العشرين.

هكذا تمت الاصل

٦- اذا ارتكب المفاوض خرقا ماديا اساسيا في هذه الاتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة ان أحد الأسباب المبينة اعلاه قد تحقق مما يمنحها حق إلغاء هذه الاتفاقية يترتب على السلطة ان تعطي المفاوض اشعارا خطيا يقدم شخصيا لمدير عام المفاوض او ممثله البديل لمدة تسعين (٩٠) يوما ليعالج او يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الافلاس. واذا لم يزيل او لم يعالج المفاوض هذا السبب خلال مدة الاشعار فللمجلس الوزراء ان يلغي هذه الاتفاقية.

(ج) يتم هذا الالفاء دون المس باية حقوق ترتبت للمفاوض لدى السلطة او ترتبت للسلطة لدى المفاوض بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الالفاء يحق للمفاوض ازالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

المادة التاسعة عشرة القوة القاهرة

(ا) تعلى السلطة والمفاوض او اي منهما من عدم تنفيذ او التأخير في تنفيذ اية التزامات غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية اذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ او التأخير ناشيء عن قوة القاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ او التأخير واي مدة قد تكون ضرورية لاصلاح اي ضرر يقع خلال التأخير المذكور الى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ اي التزام يعتمد عليه والى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة التاسعة عشرة القضاء والقدر والحريق والوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها والاعمال الحربية او الاعمال العدائية الفعلية او الاحوال الناشئة او التي يمكن ان تستند الى الحرب او الاعمال العدائية الفعلية (معلنة او غير معلنة) والاضرابات والاعتصامات والاضرابات العمالية الاخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والاضرابات الطبيعية الاخرى والمصار والمصيان واعمال الشغب والاضرابات المدنية الاخرى وتشمل فيما يخص المفاوض فقط اعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون ام لا) اذا أدت

اعمال السلطة الحكومية الى منع او تأخير التنفيذ او لاي سبب آخر سواء كان مشابها لما ورد ذكره اعلاه ام لا وبشرط ان يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة او المفاوض حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر ان يشعر الفريق الاخر بالسرعة الممكنة مبينا سبب عدم التنفيذ او التأخير ومدته المحتملة. ويترتب عليه كذلك ان يعطي اشعارا حال عودة الاحوال الطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين ان يتخذا جميع الاجراءات المعقولة لازالة سبب الاعاقه او التأخير في التنفيذ وأن يقللا من نتائج اي حدث من احداث القوة القاهرة.

(هـ) لا يحق لاي من الفريقين اين يتقدم باي مطالبة ضد الفريق الاخر باية نفقات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة.

(و) اذا قطعت او حددت كمية البترول المنتجة والمضخونة او التي كان من الممكن ان تنتج وتشحن من واحد او اكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة انشئ بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة ستمدد في هذه الحالة مرحلة الانتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن ان تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية.

ان عبارة "طاقة الانتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن انتاجها من الابار المصفورة بذلك الاكتشاف او الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول. على ان لا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط او لخطوط الانابيب الموصولة بهذه الابار. ويترتب على المفاوض اشعار السلطة خلال التسعين يوما (٩٠) التالية لاول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد اعلاه.

هكذا عند الاصل

المادة العشرون
التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمقاول بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته وديا يحل نهائيا عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة العشرين (ي). يتم التحكيم في عمان/الأردن من قبل (محكم أو محكمين) بموجب قانون التحكيم الأردني لعام ١٩٥٣ ("قانون عام ١٩٥٣"). ويجري التحكيم باللغة الانجليزية.

وفي حالة عدم وجود نص في هذا القانون حول إجراءات بعض الحالات، يتم إجراء التحكيم وفقاً لقواعد وإجراءات لجنة الأمم المتحدة لقوانين التجارة الدولية (UNCITRAL) أو في حالة عدم النص على القواعد والإجراءات في قانون عام ١٩٥٣ و UNCITRAL، يترتب على المحكمين أن يفسموا إجراءاتهم الخاصة.

(ب) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعار للفريق الآخر بأنه اختار أن يحيل النزاع للتحكيم وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الأول") قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الثاني") أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشرة (١٥) يوماً من تاريخ تسلم الإشعار المذكور محدداً هوية المحكم الذي اختاره.

(ج) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثان. ويترتب على المحكمين أن يختاروا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة للرفة التجارة الدولية بطلب من أي من الفريقين.

(د) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير الأردن أو الولايات المتحدة بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل

من الأردن والولايات المتحدة ويتوجب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو الولايات المتحدة أو مع فريق هذه الاتفاقية أو تابعيهما. يعين المحكم الثالث كرئيس للتحكيم.

(هـ) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعميق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحلها أو أي منها.

(و) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم إلا إذا قرر المقاول أن هذا الاستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمناً أن الدعوى كانت مشروعة يجوز تضمينه أحكاماً للتعويض العادل لمصالح المدعي على أن يبدأ سريان التسعون (٩٠) يوماً المخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة الثامنة عشر فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ز) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على اعتراف قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ح) يرغب الفرقاء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تعديداً لزمان تنفيذ الحكم.

(ط) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(ي) أي خلاف يتعلق أساساً بأمور فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمقاول تسويتها وديا ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويعين من قبل السلطة والمقاول.

محكمة التحكيم

تقدم كل من السلطة والمقاول الى الفريق الاخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتولي منصب الخبير وذلك خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ الوصول الى قرار بعرض الخلاف على خبير، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير، وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري اختيار الخبير من بين الاسماء المشتركة في القائمتين باتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من اسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الاخرى أو إذا لم يقدم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين أو إذا لم تتفق السلطة والمقاول على خبير فيجري اختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المرشحين الواردة ادناه وذلك بناء على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما. يجب أن يكون المرشحون اشخاصا مستقلين يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفتهم خبراء في اعمال التنقيب عن البترول وانتاجه أو أن يكونوا خبراء في تسمير وتسويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متواجدا للقيام بدور الخبير فيجري اختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة (ي) بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الاخر وأردا في كلتا القائمتين وقت الاختيار الاصلي عندها يجري اختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمقاول بالتساوي نفقات الخبير وتطبيق احكام الفقرات (د) و(هـ) و(ط) اعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقا للفقرة (ي) هذه.

(ك) يقيم الفريقين علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على اساس حسن النية والثقة.

(ل) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة العشرين تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى اتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

المادة الواحدة والعشرون المقاولون المحليون والمواد المصنعة والمستخدمون

يترتب على المقاول والمقاولين الفرعيين مهما كانت درجتهم وحسبما يحدونه بشكل معقول ما يلي:

(أ) أن يعطوا الاولوية للمقاولين المحليين طالما أن اسعارهم وميزاتهم واداءهم ومدة تسليمهم تتناسب مع الاسعار والاداء الدوليين.

(ب) أن يعطوا الافضلية للمواد والمعدات والالات والسلع الاستهلاكية المصنعة محليا طالما أن اسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دوليا.

(ج) أن يعطوا الافضلية في التوظيف للاردنيين على أن يكونوا متوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المقاول الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

المادة الثانية والعشرون تزويد المعلومات

لمساعدة المقاول في العمليات البترولية المتوخاة ههنا يترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع أن توفر للمقاول الاستعمال المصري بدون مقابل ولدة الاتفاقية كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي والمعلومات الجيولوجية والطبقية ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة أو التي يحوزتها.

المادة الثالثة والعشرون خط أو خطوط الانابيب والتجهيزات

(أ) يحق للمقاول بناء وتشغيل خط أو خطوط انابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات، ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمقاول في الامور المتعلقة بالقانون الاردني وحقوق المرور.

هكذا من النص

(ب) يترتب على السلطة أو الأردن أن تقدم للمقاول بدون كلفة ولدة هذه الاتفاقية، أي خط (خطوط) انابيب أو حقوق مرور أو حقوق لاستعمال اسطح الاراضي المملوكة أو التي تخضع لسيطرة السلطة أو الأردن أو لسلطتهما القضائية.

(ج) تقدم السلطة أو الأردن للمقاول بدون كلفة كل الاذونات والرخص والحقوق الضرورية لتنفيذ المقاول للعمليات البترولية بما في ذلك حق حفر ابار الماء العذب واستعمالها كما هو مطلوب للمقاول، وضمن المقول، للسير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(د) يترتب على السلطة أو الأردن بذل قصارى جهدهما، ولدى طلب المقاول ذلك، لمساعدة المقاول في استعمال خطوط الانابيب التي تتخطى الحدود الاردنية أو تلك التي تشغل من قبل الغير.

المادة الرابعة والعشرون الغاز

(أ) يحق للمقاول دون مقابل استعمال كل الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود واستخراج الغاز وعمليات التدوير والاستخلاص الثانوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب فائض من الاحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) اعلاه والذي لا يوجد له استعمال اقتصادي متولد في جهاز الفصل للسلطة مجاناً.

(ج) أثناء القيام بالأنشطة المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية لا يجوز اشغال الغاز المصاحب وغير المصاحب باستثناء الاشغال لاوراقات قصيرة بقصد اللحض أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة. في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة للاشغال بخصوص هكذا غاز فائض من الاحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) اعلاه وليس له استعمال اقتصادي واختارات السلطة عدم اخذه بموجب الفقرة (ب) اعلاه.

(د) إذا أعلن المقاول عن بشر اكتشاف قابلة لإنتاج غاز غير مصاحب ("بشر اكتشاف غاز")، تجتمع السلطة والمقاول لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الأردن أو خارجه يبرر القيام بعمل تقييم لبشر اكتشاف الغاز المذكور لتحديد الامكانية التجارية لهذا الاكتشاف. إذا ثبت أن هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الاتفاقية، يبدأ المقاول بإعداد برنامج تقييم كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٣) ويكون التقييم المستمر والتطوير الممكن لغاز الاكتشاف هذا مطابقاً للشروط الأخرى في المادة الثالثة (ج). باستثناء الحالة التي يكون من الضروري فيها إجراء برنامج التقييم لمدة أطول لأسباب غير هادية، فإنه يجب اتمام برنامج التقييم خلال أربعة وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ تقديمه من قبل المقاول للسلطة.

(هـ) بعد تقييم وإعلان اكتشاف تجاري من قبل المقاول بخصوص مثل هذا الغاز غير المصاحب طبقاً للمادة الثالثة (ج) يترتب على السلطة والمقاول أن يجتمعا لمناقشة ترتيبات تسويق هذا الغاز المقترحة من المقاول، وبناءً على مثل هذا الترتيب يحق للمقاول ولدة هذه الاتفاقية أن يأخذ أو يتصرف منفرداً بكل الغاز الذي يحق له تسلمه كما هو محدد طبقاً لهذه المادة الرابعة والعشرين وأن يحول ويحتفظ في الخارج بكل الأموال التي يتسلمها من بيع هذا الغاز. إضافة إلى ذلك، اتفق الفريقان وكجزءاً من هذا الترتيب على الدخول في اتفاقية توازن غاز مقبولة من الفريقين من شأنها، دون المصرو، أن توفر توازن الحسابات في حالة عدم أخذ أي من الفريقين في أي وقت كل حصته من الغاز الموجودة في المنطقة.

(و) إذا لم يتمكن المقاول والسلطة الاتفاق وبعد الاجتماع كما هو مبين في الفقرة (ج) اعلاه على وجود سوق تجاري في الأردن أو خارجه لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الاتفاقية يبرر إجراء عمل تقييم بخصوص غاز الاكتشاف هذا يحق للمقاول أما (١) أن يبدأ بإعداد دراسة جدوى لتقييم اسواق الغاز المحتملة ("دراسة جدوى السوق" أو "الدراسة") أو (٢) أن يقدم برنامج تقييم من أجل تحديد حجم الاكتشاف الغازي قبل البدء بدراسة جدوى السوق. لدى اكمال المقاول لدراسة جدوى السوق يجتمع المقاول والسلطة لتقديم نتائج الدراسة. إذا استنتجت الدراسة أن هناك سوق

مكتبة
مركز
الاصول

تجاري للغاز بموجب احكام هذه الاتفاقية يترتب على المفاوض تحضير وتقديم برنامج تقييم بموجب المادة الثالثة (ج) (٣) ويتم التقييم المستمر والتطوير المحتمل للاكتشاف الغازي هذا بموجب احكام المادة الثالثة (ج) الاخرى.

اما اذا استنتجت الدراسة ان الاكتشاف الغازي لا يمكن تطويره كاكشاف تجاري دون استرداد كلفة الفضل و/او دون اساس مشاركة في الانتاج الفضل من تلك المنصوص عليها في الاتفاقية، يترتب على المفاوض تقديم استنتاجاته بالاضافة الى الشروط، ان وجدت، التي يرى المفاوض انه باسقاطاته تطوير الاكتشاف الغازي بموجبها تجارياً. اذا توصل المفاوض والسلطة لاتفاق بخصوص الشروط المعدلة المطلوبة لتقييم آخر لغاز الاكتشاف من اجل التطوير التجاري، يترتب على المفاوض تحضير وتقديم برنامج تقييم بموجب المادة الثالثة (ج) (٣) ويتم التقييم المستمر والتطوير المحتمل لغاز الاكتشاف هذا بموجب احكام المادة الثالثة (ج) الاخرى.

باستثناء الحالة التي يكون ضروريا فيها اجراء برنامج التقييم لمدة اطول لاسباب غير عادية، فانه يجب اتمام برنامج التقييم خلال اربعة وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ تقديمه من قبل المفاوض للسلطة.

(د) لا يترتب على المفاوض اي التزام لتقديم اي برنامج تقييم لغاز الاكتشاف الى حين اتفاق المفاوض والسلطة على ان برنامج تقييم غاز الاكتشاف هذا مبرر اقتصادياً.

لا ضرورة للتخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وطيلة مدة محافظة المفاوض على سريان اي جزء منها والى حين تواجد سوق تجاري من الاراضي التي تشكل الامتداد السطحي لهذه الخزانات التي تشكل بئراً او ابار اكتشاف غاز. بعد انتهاء مدة هذه الاتفاقية يترتب على السلطة ان لا تمنح للمدير حقوقاً لتطوير البترول في الاراضي التي تشكل الامتداد السطحي لهذه الخزانات التي تشكل بئراً او ابار اكتشاف الغاز بشروط الفضل او تساوي الشروط المعروضة على المفاوض بموجب هذه الاتفاقية قبل عرض هذه الحقوق على المفاوض أولاً.

في حالة تحديد السلطة او الاردن لسوق للغاز المكتشف تراه السلطة او الاردن اقتصادياً للتطوير يترتب على السلطة او الاردن تزويد المفاوض بتفاصيل هذا السوق واسس تسعيره من اجل تمكين المفاوض من الاستمرار في تطوير وتسويق الغاز المكتشف للسوق المحدد بتلك الشروط. اذا لم يختار المفاوض الاستمرار في تطوير وتسويق الغاز المكتشف للسوق المحدد خلال تسعين (٩٠) يوماً من استلام معلومات السوق والتسعيرة المفصلة من الاردن او السلطة، للسلطة او الاردن المضي قدماً في تطوير غاز الاكتشاف هذا دون اي التزام آخر على المفاوض. الا انه اذا تغيرت معلومات السوق والتسعيرة المزودة من السلطة او الاردن للمفاوض اعلاه بشكل جوهري قبل بدء السلطة او الاردن بانتاج غاز الاكتشاف يترتب على السلطة او الاردن مرة اخرى عرض الفرصة على المفاوض لاختار تطوير وتسويق غاز الاكتشاف هذا بموجب الشروط والاحكام المعدلة. اذا لم يختار المفاوض الاستمرار بتطوير وتسويق غاز الاكتشاف للسوق المحدد خلال تسعين (٩٠) يوماً من استلام معلومات السوق والتسعيرة المفصلة المعدلة من الاردن او السلطة، للسلطة او الاردن المضي قدماً في تطوير غاز الاكتشاف هذا دون اي التزام آخر على المفاوض. يستمر هذا الشرط بخصوص حقوق السلطة والاردن في متابعة اسواق الاكتشافات الغازية التي يعتبرها المفاوض غير اقتصادية طيلة مدة هذه الاتفاقية بالاضافة الى مدة خمسة سنوات بعد انتهاءها.

(ح) لدى الانتهاء من برنامج تقييم بخصوص اكتشاف غاز تطبق احكام المادة الثالثة (ج) الا انه يحق للمفاوض مراجعة دراسته لجدوى السوق اذا ابتداء بواحدة قبل برنامج التقييم او ان يبدأ بدراسة لجدوى السوق اذا لم تحضر هذه الدراسة قبل برنامج التقييم وذلك من اجل تحديد فيما اذا كان اكتشاف الغاز اكتشافاً تجارياً. لدى مراجعة او الانتهاء من دراسة جدوى السوق حسب الحال على المفاوض اما تقديم خطة تطوير بموجب المادة الثالثة (ج) او تقديم استنتاجاته للسلطة بخصوص شروط استرداد الكلفة و/او مشاركة الانتاج المعدلة والمطلوبة لتحقيق تطوير تجاري لاكتشاف الغاز.

(ط) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الاجمالية من الغاز المنتج والمؤثر من المنطقة في اي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول

هكذا من المصدق

محسوما منها الكمية الاجمالية للغاز التي يحق للمقاول تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (ط) ادناه. سيوزع الغاز المنتج للمشاركة ويتم تقاسمه بين السلطة والمقاول بالنسب البينة ادناه:

السلطة = ستون بالمائة (٦٠٪)

المقاول = اربعون بالمائة (٤٠٪)

(ي) بغض النظر عن اي تعارض مع احكام المادة السابعة اعلاه فان جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص التنقيب عن وتطوير وانتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة او نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الاخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات اخرى وليقوموا باجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمقاول نتائجهم وتوصياتهم ستسترد من قبل المقاول عن طريق استلام كمية من غاز ونفط الكلفة طبقاً لاحكام المادة السابعة.

(ك) اذا امكن انتاج وتوفير النفط والغاز من اكتشاف تجاري بكميات جوهرية ستعمل السلطة والمقاول على التوصل الى ترتيبات مناسبة لتسويق الغاز او التصرف به للتمكن من تطوير الاكتشاف التجاري وتطبيق الاحكام الخاصة بتأجيل التخلي بموجب الفقرة (د) اعلاه ان كان ضرورياً.

(ل) تنجز القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وستتخذ هذه القياسات عند مكان القياس ان عند نقطة او نقاط يتفق عليها الفريقان.

(م) بغض النظر عن اي شيء مناقض ورد في هذه الاتفاقية فانه في حالة اختيار المقاول لمعالجة الغاز لاستخلاص الغازات القابلة للتسييل (سوائل

الغاز الطبيعي) ستسري مبادئ المشاركة في الانتاج واسترداد الكلفة التي بينت في هذه المادة الرابعة والعشرين على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المقاول.

(ن) لجميع غايات هذه الاتفاقية تقيم سوائل الغاز والغاز الطبيعي بالسعر الصافي الذي يستلمه المقاول من بيعها في مكان او امكنة التسليم.

(س) تشمل حسابات وتوزيعات استرداد الكلفة والغاز المنتج للمشاركة طبقاً للمادة السابعة والفقرات (ح) و(ط) من هذه المادة الرابعة والعشرين جميع مبيعات الغاز سواء كان مصاحباً او غير مصاحب.

(ع) في حالة بدء المقاول بدراسة جدوى السوق، توافق السلطة على التعاون مع هذه الدراسة عن طريق توفير كافة المعلومات ذات العلاقة المتوفرة لديها وعن استعمال صفتها كدولة لتسهيل جهود المقاول في تجميع وتقييم كافة المعلومات ذات العلاقة بخصوص المتطلبات المقترحة والمعملة للغاز والكهرباء لكل قطاعات السوق بما في ذلك: الاستعمالات الصناعية والتجارية والعمومية والسكنية في الاردن ويشمل تعاون السلطة ايضاً معلومات بخصوص انابيب الغاز ومرافق الارسال الكهربائي العالية والمقترحة والمحتملة.

(د) وعلى السلطة التعاون كاملاً ايضاً مع جهود المقاول لتقييم وتأسيس وتطوير اسواق للغاز الطبيعي ولسوائل الغاز الطبيعي في القطاع الخاص داخل الاردن.

(ص) في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحدة في المنطقة و/او اكثر من نوعية واحدة من الغاز في اي منطقة انتاج يترتب على السلطة والمقاول ما لم يتفقاً على خلاف الغاز على تحميل غاز من كل منطقة انتاج و/او نوعية بنسبة مستحقات كل منهما من حيث النوعية والمنطقة.

هكذا من المصادق

المادة الخامسة والعشرون
تسويق نفط السلطة الخام

- (أ) يجوز للسلطة وحسب رأيها وباشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المقاول أن يسوق كل أو أي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم انتاجه من المنطقة ولمدة محددة حسب ظروف السوق السائدة. وإذا لم تكن هذه الكميات متلائمة مع مرونة التشغيل عند نقطة التصدير السائدة في حينه يترتب على السلطة أن تقدم كافة المساعدات للتغلب على هذه الصعوبات التشغيلية بسرعة.
- (ب) يوفي المقاول بحصة السلطة من النفط الخام بالاسعار المبينة في المادة السابعة (ج).
- (ج) للسلطة الحق في الغاء اختيارها بأن يقوم المقاول بتسويق حصتها من النفط الخام بالنيابة عنها عن طريق اعلام المقاول بهذا الاختيار باشعار خطي. ويصبح هذا الغاء ساري المفعول: (١) في اليوم الاول من ربع السنة الشمسية الذي يلي اشعار التسعين يوماً أو (٢) لدى انتهاء مدة ترتيبات المبيعات بخصوم حصة السلطة من النفط الخام والتي زودت السلطة المقاول بموافقتها عليها بموجب الفقرة (د) ادناه، ايهما يلي الآخر.
- (د) على السلطة والمقاول إبرام اتفاقية شراء وبيع منفصلة بخصوص بيع حصة السلطة من النفط الخام. تدفع السلطة للمقاول خمسة (٥) سنتات امريكية كرسوم خدمات للبرميل لكل كميات البترول العائدة للسلطة التي يسوقها المقاول ويتم دفع اتعاب الخدمة هذه في تاريخ استحقاق الدفع لنفط السلطة الخام المباع. وتكون اتفاقية التسويق هذه والرسوم المتعلقة بها خارج موضوع هذه الاتفاقية ولا تقيّد هذه الرسوم على حساب استرداد الكلفة كما هو مبين في المادة الثانية (٢) من الملحق (ج) لهذه الاتفاقية.
- (د) يجب أن لا يدخل المقاول بأي اتفاقية تزيد مدتها عن ثلاثين (٣٠) يوماً من أجل بيع أي جزء من نفط السلطة الخام من المنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

- (هـ) يترتب على السلطة أن تعطي التعليمات أو الموافقة كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة الخامسة والعشرين في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض مع ترتيبات التخزين والتحميل المتفق عليها، وأن تعد في الوقت المناسب كافة المستندات والشهادات والوثائق الجمركية والإدارية الأخرى الضرورية وبوالص الشحن وإية وثيقة أخرى تستلزمها عادة تجارة النفط الخام العالمية.
- (و) تعوض السلطة المقاول عن أية خسائر ومطالبات بالضرر وإية مطالبات والتزامات أخرى تتعلق بتسويق نفط السلطة الخام بالنيابة عنها وتحميه منها.

المادة السادسة والعشرون
المكتب وتبليغ الاشعارات

- (أ) يترتب على المقاول أن يحتفظ بمكتب في عمان/الأردن حيث توجه إليه الاشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد ادناه.
- (ب) يجوز ارسال اشعارات للمقاول بواسطة التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل أو يجوز ارسالها لمكتب المقاول بالبريد المسجل أو يجوز تركها بمكتب المقاول شرط أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكر استلامها. ويجب أن يتم ارسال نسخة من الاشعار إلى المكتب الرئيسي للمقاول.
- (ج) يمكن ارسال اشعارات للسلطة عن طريق التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يمكن ارسالها إلى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل أو يمكن تركها بمكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين استلامه للاشعار الموجه.
- (د) تعنون الاشعارات المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) وترسل كالتالي:

هكذا منه الأصل

١- سلطة المصادر الطبيعية
ص.ب. (٧)
عمان - الاردن
انتباه : المدير العام
هاتف: ٨١١٣٠٠
تلكس: NRA - JO 21415
فاكس: ٨١١٨٦٦

٢- شركة اناذاركو الاردن
(سيوزود لاحقاً)

٣- المكتب الرئيسي للمقاول
اناداركو بترولسيوم كوربوريشن
ص.ب. ١٣٣٠
هيوستون، تكساس
الولايات المتحدة الامريكية ٧٧٢٥١-١٣٣٠

انتباه : نائب الرئيس الاعلى - للتنقيب
تلفون: ٧١٣-٨٧٥-١١٠١
فاكس: ٧١٣-٨٧٤-

(هـ) يجوز تغيير عنوان تسلم الاشعارات لاي طرف وذلك عن طريق اعطاء الطرف الآخر اشعاراً بذلك قبل عشرة ايام من التغيير.

(و) سيعتبر مكتب المقاول في عمان، الاردن المكان لتسليم اشعارات اليه من الغير.

(ز) يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على التخلي من ضرورة تقديم اخطارات عدلية.

المادة السابعة والعشرون مساعداً السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمقاول:

(أ) يترتب على السلطة والحد الذي تستطيعه ان تساعد المقاول في الحصول على جميع الاذونات والتسجيلات والرخص وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الاردنية وجميع الموافقات او الحقوق الاخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يترتب على السلطة ان تساعد المقاول حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الاستعمال او حقوق المرور في الاراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة ان تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل الى ترتيبات طوعية مباشرة مع اصحاب الاراضي المتأثرين يترتب على السلطة ان تمارس، بواسطة الاردن، حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الاملاك المذكورة اذا كان ذلك ضرورياً من اجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المقاول ان يعرض السلطة لدى التملك التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يترتب على السلطة، اذا طلب المقاول ذلك، ان تشتدب مثلاً متفرغاً او اكثر لمساعدة المقاول شريطة ان يتحمل المقاول التكاليف المعقولة للممثل او الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة ان تساعد المقاول في الحصول على الاعفاءات الجمركية واية اعفاءات اخرى حسبما يكون ضرورياً بموجب المادة الخامسة والثلاثين من هذه الاتفاقية.

(و) على السلطة ان تتخذ مباشرة كافة الاجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون واثراً كاملاً في الاردن.

مكتبة احمم الاصل

المادة الثامنة والعشرون
تزويد الطلب الداخلي

(أ) يترتب على المقاول وللمدة التي تطلبها السلطة وبعد أقصى يساوي حصة المقاول النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الأردن، وذلك من الكمية الاجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المقاول من المنطقة في سنة شمسية.

(ب) تساوي حصة المقاول النسبية من الطلب الداخلي في الأردن (أ) كامل المتطلبات الداخلية في الأردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم انتاجه في الأردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (أ) مجمل استحقاق المقاول من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل كمية استحقاقات جميع المقاولين الذين ينتجون في الأردن خلال المدة المذكورة شريطة ان لا تتجاوز حصة المقاول النسبية من التزاماته لتزويد الطلب الداخلي خمسين بالمائة (٥٠٪) من اجمالي استحقاقات المقاول من النفط الخام المنتج في المنطقة لتلك السنة الشمسية.

(ج) اذا طلب من المقاول ان يبيع جزءاً من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فلتطبق احكام التقييم ذات العلاقة في المادة السابعة (ج)، ويترتب على السلطة ان تدفع للمقاول مقابلها خلال ثلاثين يوماً بعد التسليم بالدولارات الامريكية.

(د) في حالة عدم الدفع خلال ثلاثين يوماً بعد تاريخ الاستحقاق المشار اليه في البند (ج) اعلاه يحق للمقاول ان يوقف التسليمات الى السلطة وان يصدر بشكل حر الكميات ذات العلاقة من النفط الخام حتى يتم استيفاء جميع المدفوعات المتأخرة وذلك دون الاجحاف بحقوق المقاول في تحصيل الدفعات المتأخرة.

(هـ) مع العلم بان من المفيد للمقاول ان يدخل في التزامات بيع طويلة الامد وفي حالة رغبة السلطة ان يزود المقاول نفط خام للطلب الداخلي في الأردن بموجب احكام المادة الثامنة والعشرين، يترتب على السلطة تزويد

في حالة تحديد السلطة او الاردن لسوق للغاز المكتشف تراه السلطة او الاردن اقتصادياً للتطوير يترتب على السلطة او الاردن تزويد المقاول بتفاصيل هذا السوق واسس تسعيره من اجل تكيين المقاول من الاستثمار في تطوير وتسويق الغاز المكتشف للسوق المحدد بتلك الشروط. اذا لم يختار المقاول الاستثمار في تطوير وتسويق الغاز المكتشف للسوق المحدد خلال تسعين (٩٠) يوماً من استلام معلومات السوق والتسعيرة المفصلة من الاردن او السلطة، للسلطة او الاردن المضي قدماً في تطوير غاز الاكتشاف هذا دون اي التزام آخر على المقاول، الا انه اذا تغيرت معلومات السوق والتسعيرة المزودة من السلطة او الاردن للمقاول اعلاه بشكل جوهري قبل بدء السلطة او الاردن بانتاج غاز الاكتشاف يترتب على السلطة او الاردن مرة اخرى عرض الفرصة على المقاول لاختار تطوير وتسويق غاز الاكتشاف هذا بموجب الشروط والاحكام المعدلة. اذا لم يختار المقاول الاستثمار بتطوير وتسويق غاز الاكتشاف للسوق المحدد خلال تسعين (٩٠) يوماً من استلام معلومات السوق والتسعيرة المفصلة المعدلة من الاردن او السلطة، للسلطة او الاردن المضي قدماً في تطوير غاز الاكتشاف هذا دون اي التزام آخر على المقاول. يستمر هذا الشرط بخصوص حقوق السلطة والاردن في متابعة اسواق الاكتشافات الغازية التي يعتبرها المقاول غير اقتصادية طيلة مدة هذه الاتفاقية بالاضافة الى مدة خمسة سنوات بعد انتهاءها.

لدى الانتهاء من برنامج تقييم بخصوص اكتشاف غاز تطبيق احكام المادة الثالثة (ج) الا انه يحق للمقاول مراجعة دراسته لجدوى السوق اذا ابتداء بواحدة قبل برنامج التقييم او ان يبدأ بدراسة لجدوى السوق اذا لم تحضر هذه الدراسة قبل برنامج التقييم وذلك من اجل تحديد فيما اذا كان اكتشاف الغاز اكتشافاً تجارياً. لدى مراجعة او الانتهاء من دراسة جدوى السوق حسب الحال على المقاول اما تقديم خطة تطوير بموجب المادة الثالثة (ج) او تقديم استنتاجاته للسلطة بخصوص شروط استرداد الكلفة و/او مشاركة الانتاج المعدلة والمطلوبة لتحقيق تطوير تجاري لاكتشاف الغاز.

(ط) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الاجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في اي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول

هذا حكم أصلي

محسوما منها الكمية الاجمالية للغاز التي يحق للمقاول تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (ط) ادناه. سيوزع الغاز المنتج للمشاركة ويتم تقاسمه بين السلطة والمقاول بالنسب البينة ادناه:

السلطة = ستون بالمائة (٦٠٪)
المقاول = اربعون بالمائة (٤٠٪)

(ي) بغض النظر عن اي تعارض مع احكام المادة السابعة اعلاه فان جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص التنقيب عن وتطوير وانتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والتفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وخطوط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة او نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الاخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات اخرى وليقوموا باجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمقاول نتائجهم وتوصياتهم مستندة من قبل المقاول عن طريق استلام كمية من غاز ونفط الكلفة طبقاً لاحكام المادة السابعة.

(ك) اذا امكن انتاج وتوفير النفط والغاز من اكتشاف تجاري بكميات جوهريه ستعمل السلطة والمقاول علم التوصل الى ترتيبات مناسبة لتسويق الغاز او التصرف به للتمكن من تطوير الاكتشاف التجاري وتطبيق الاحكام الخاصة بتأجيل التخلي بموجب الفقرة (و) اعلاه ان كان ضروريا.

(ل) تنجز القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وستتخذ هذه القياسات عند مكان القياس ان عند نقطة او نقاط يتفق عليها الفريقان.

(م) بغض النظر عن اي شيء مناقض ورد في هذه الاتفاقية فانه في حالة اختيار المقاول لمعالجة الغاز لاستخلاص الغازات القابلة للتسييل (سوائل

الغاز الطبيعي) ستسري مبادئ المشاركة في الانتاج واسترداد الكلفة التي بيثت في هذه المادة الرابعة والعشرين على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المقاول.

(ن) لجميع غايات هذه الاتفاقية تقيم سوائل الغاز والغاز الطبيعي بالسعر الصافي الذي يستلمه المقاول من بيعها في مكان او امكنة التسليم.

(س) تشمل حسابات وتوزيعات استرداد الكلفة والغاز المنتج للمشاركة طبقاً للمادة السابعة والفقرات (ح) و(ط) من هذه المادة الرابعة والعشرين جميع مبيعات الغاز سواء كان مصاحباً او غير مصاحب.

(ع) في حالة بدء المقاول بدراسة جدوى السوق، توافق السلطة على التعاون مع هذه الدراسة عن طريق توفير كافة المعلومات ذات العلاقة المتوفرة لديها وعن استعمال صفتها كدولة لتسهيل جهود المقاول في تجميع وتقييم كافة المعلومات ذات العلاقة بخصوص المتطلبات المقترحة والمتملة للغاز والكهرباء لكل قطاعات السوق بما في ذلك: الاستعمالات الصناعية والتجارية والعمومية والسكنية في الاردن ويشمل تعاون السلطة ايضاً معلومات بخصوص انابيب الغاز ومرافق الارسال الكهربائي الحالية والمقترحة والمحتملة.

(د) وعلى السلطة التعاون كاملاً ايضاً مع جهود المقاول لتقييم وتأسيس وتطوير اسواق للغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي في القطاع الخاص داخل الاردن.

(ص) في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحدة في المنطقة و/او اكثر من نوعية واحدة من الغاز في اي منطقة انتاج يترتب على السلطة والمقاول ما لم يتفقا على خلط الغاز على تحميل غاز من كل منطقة انتاج و/او نوعية بنسبة مستحقات كل منهما من حيث النوعية والمنطقة.

هكذا من النص

المادة الخامسة والعشرون
تسويق نفط السلطنة الخام

- (أ) يجوز للسلطة وحسب رأيها وباشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المقاول أن يسوق كل أو أي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم انتاجه من المنطقة ولمدة محددة حسب ظروف السوق السائدة. وإذا لم تكن هذه الكميات متلائمة مع مرونة التشغيل عند نقطة التصدير السائدة في حينه يترتب على السلطة أن تقدم كافة المساعدات للتغلب على هذه الصعوبات التشغيلية بسرعة.
- (ب) يوفي المقاول بحصة السلطة من النفط الخام بالاسعار المبينة في المادة السابعة (ج).
- (ج) للسلطة الحق في الغاء اختيارها بأن يقوم المقاول بتسويق حصتها من النفط الخام بالنيابة عنها عن طريق اعلام المقاول بهذا الاختيار باشعار خطي. ويصبح هذا الالغاء ساري المفعول: (١) في اليوم الاول من ربع السنة الشمسية الذي يلي اشعار التسعين يوماً أو (٢) لدى انتهاء مدة ترتيبات المبيعات بخصم حصص السلطة من النفط الخام والتي زودت السلطة المقاول بموافقتها عليها بموجب الفقرة (د) ادناه، ايها يلي الاخر.
- (د) على السلطة والمقاول ابرام اتفاقية شراء وبيع منفصلة بخصوص بيع حصص السلطة من النفط الخام. تدفع السلطة للمقاول خمسة (٥) سنتات امريكية كرسوم خدمات للبرميل لكل كميات البترول العائدة للسلطة التي يسوقها المقاول ويتم دفع اتعاب الخدمة هذه في تاريخ استحقاق الدفع لنفط السلطنة الخام المباع. وتكون اتفاقية التسويق هذه والرسوم المتعلقة بها خارج موضوع هذه الاتفاقية ولا تقيد هذه الرسوم على حساب استرداد الكلفة كما هو مبين في المادة الثانية (٢) من الملحق (ج) لهذه الاتفاقية.
- (د) يجب أن لا يدخل المقاول بأي اتفاقية تزيد مدتها عن ثلاثين (٣٠) يوماً من أجل بيع أي جزء من نفط السلطنة الخام من المنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

- (هـ) يترتب على السلطة أن تعطي التعليمات أو الموافقة كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة الخامسة والعشرين في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض مع ترتيبات التخزين والتحميل المتفق عليها. وأن تعد في الوقت المناسب كافة المستندات والشهادات والوثائق الجمركية والإدارية الأخرى الضرورية وبوالص الشحن وأية وثيقة أخرى تستلزمها عادة تجارة النفط الخام العالمية.
- (د) تعوض السلطة المقاول عن أية خسائر ومطالبات بالضرر وأية مطالبات والتزامات أخرى تتعلق بتسويق نفط السلطنة الخام بالنيابة عنها وتحمي منها.

المادة السادسة والعشرون
المكتب وتبليغ الاشعارات

- (أ) يترتب على المقاول أن يحتفظ بمكتب في عمان/الأردن حيث توجه اليه الاشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد ادناه.
- (ب) يجوز ارسال اشعارات للمقاول بواسطة التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل أو يجوز ارسالها لمكتب المقاول بالبريد المسجل أو يجوز تركها بمكتب المقاول شرط أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكد استلامها. ويجب أن يتم ارسال نسخة من الاشعار الى المكتب الرئيسي للمقاول.
- (ج) يمكن ارسال اشعارات للسلطة عن طريق التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يمكن ارسالها الى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل أو يمكن تركها بمكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين استلامه للاشعار الموجه.
- (د) تعنون الاشعارات المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) وترسل كالتالي:

هكذا من الأصل

١- سلطة المصادر الطبيعية
ص.ب. (٧)
عمان - الاردن
انتباه : المدير العام
هاتف : ٨١١٣٠٠
تلكس : NRA - JO 21415
فاكس : ٨١١٨٦٦

٢- شركة ائاداركو الاردن
(سيزود لاحقاً)

٣- المكتب الرئيسي للمقاول
ائاداركو بترول يوم كوربريشن
ص.ب. ١٣٣٠
هيوستون، تكساس
الولايات المتحدة الامريكية ٧٧٢٥١-١٣٣٠

انتباه : نائب الرئيس الاعلى - للتنقيب
تلفون : ٧١٣-٨٧٥-١١٠١
فاكس : ٧١٣-٨٧٤-

(هـ) يجوز تغيير عنوان تسلم الاشعارات لاي طرف وذلك من طريق اعطاء الطرف الاخر اشعاراً بذلك قبل عشرة ايام من التغيير.

(و) سيعتبر مكتب المقاول في عمان، الاردن المكان لتسليم اشعارات اليه من الغير.

(ز) يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على التخلي عن ضرورة تقديم اخطارات عدلية.

المادة السابعة والعشرون مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمقاول:

(أ) يترتب على السلطة وللحد الذي تستطيعه ان تساعد المقاول في الحصول على جميع الاذونات والتسجيلات والرخص وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الاردنية وجميع الموافقات او الحقوق الاخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يترتب على السلطة ان تساعد المقاول حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الاستعمال او حقوق المرور في الاراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة ان تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل الى ترتيبات طوعية مباشرة مع اصحاب الاراضي المتأثرين يترتب على السلطة ان تمارس، بواسطة الاردن، حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الاملاك المذكورة. اذا كان ذلك ضرورياً من اجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المقاول ان يعرض السلطة لدى التملك التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يترتب على السلطة، اذا طلب المقاول ذلك، ان تتدب منثلاً متفرغاً او اكثر لمساعدة المقاول شريطة ان يتحمل المقاول التكاليف المعقولة للممثل او الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة ان تساعد المقاول في الحصول على الاعفاءات الجمركية واية اعفاءات اخرى حسبما يكون ضرورياً بموجب المادة الخامسة والثلاثين من هذه الاتفاقية.

(و) على السلطة ان تتخذ مباشرة كافة الاجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون واثرة الكامل في الاردن.

مكترا منه الاصل

المادة الثامنة والعشرون
تزويد الطلب الداخلي

- (أ) يترتب على المقاول وللعدة التي تطلبها السلطة وبحد أقصى يساوي حصة المقاول النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الأردن، وذلك من الكمية الإجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المقاول من المنطقة في سنة شمسية.
- (ب) تساوي حصة المقاول النسبية من الطلب الداخلي في الأردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الأردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم إنتاجه في الأردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (١) مجمل استحقاق المقاول من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل كمية استحقاقات جميع المقاولين الذين ينتجون في الأردن خلال المدة المذكورة شريطة أن لا تتجاوز حصة المقاول النسبية من التزاماته لتزويد الطلب الداخلي خمسين بالمائة (٥٠٪) من إجمالي استحقاقات المقاول من النفط الخام المنتج في المنطقة لتلك السنة الشمسية.
- (ج) إذا طلب من المقاول أن يبيع جزءاً من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فتطبق أحكام التقييم ذات العلاقة في المادة السابقة (ج)، ويترتب على السلطة أن تدفع للمقاول مقابلها خلال ثلاثين يوماً بعد التسليم بالدولارات الأمريكية.
- (د) في حالة عدم الدفع خلال ثلاثين يوماً بعد تاريخ الاستحقاق المشار إليه في البند (ج) أعلاه يحق للمقاول أن يوقف التسليمات إلى السلطة وأن يصدر بشكل حر الكميات ذات العلاقة من النفط الخام حتى يتم استيفاء جميع المدفوعات المتأخرة وذلك دون الإجحاف بحقوق المقاول في تحصيل الدفعات المتأخرة.
- (هـ) مع العلم بأنه من المفيد للمقاول أن يدخل في التزامات بيع طويلة الأمد وفي حالة رغبة السلطة أن يزود المقاول بطلب خام للطلب الداخلي في الأردن بموجب أحكام المادة الثامنة والعشرين، يترتب على السلطة تزويد

الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية إذا كانت ستستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية. ويترتب على السلطة عندما يتم استيراد أي بند معفى أن تشهد أنه سيستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

- (ب) يجوز تصدير أي من الأشياء المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة الرابعة والثلاثين بواسطة الفريق المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير أو مفروضات عليه.
- (ج) يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناجمة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن شريطة أن يدفع المقاول أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات إلا إذا بيعت للسلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المقاول.
- (د) يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع التالفة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنفة من قبل المقاول أو المقاولون الفرعيون كخردة أو نفايات (ويكون هذا التقييم صحيحاً إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم إشعار خطي) كخردة أو نفايات بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات.
- (هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) أعلاه يخضع مبلغ مساوٍ للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المقاول من المبيعات المذكورة من استحقاق المقاول في استرداد الكلفة بغاز ونفط الكلفة.
- (و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعفى المقاول والسلطة وزبائنه من أية ضريبة أو رسوم أو أتعاب أو أي مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.

هذه من أصل

- (ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمقاول أو مقاوليه الفرعيين ومنتدب للأردن على أساس مقيم أن يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق باستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والامتعة الشخصية استيراداً مؤقتاً في حدود المعقول شريطة أن تستورد خلال مدة أقصاها اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الأردني المعني إلى الأردن، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سيارة لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون خريبة أو مفروشات تصدير) في نهاية انتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية إلا إذا بيعت أو تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.
- (ح) حيثما تستعمل كلمة "مقاول" في الفقرة (ا) لغاية (ز) أعلاه فإنها تتضمن كذلك المقاولين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.
- (ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للأردن أو أية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية والفعالية التي تمت تاديتها وذات طابع بسيط كالمشار إليه في المادة التاسعة (ج) (٦) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لاستيراد أو تصدير المادة أو المواد محل الاعتبار.
- (ي) يكون إعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفالة بنكية من بنك مرخص في الأردن وبقيمة مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وبتمودج مشابه للتمودج المرفق في الملحق (هـ).
- (ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة الرابعة والثلاثين هذه والمتعلقة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية إلى ما بعد انتهاء الاتفاقية.

المادة الخامسة والثلاثون
توحيد الحقوق

- (ا) إذا امتد حقل ضمن المنطقة إلى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق إجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة أن تطلب أن يتم تطوير الحقل وإنتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى، ويطلق نفس النظام إذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لا يعادل اكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره منفرداً، يمكن أن يعتبر اكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.
- (ب) إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المقاول أن يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير اقتراح جماعي لتطوير وإنتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.
- (ج) إذا لم يتم تقديم الاقتراح للتطوير والإنتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضوع في الفقرة (ب) أعلاه أو إذا لم توافق السلطة على الاقتراح هذا، يجوز للسلطة أن تعد أو تتسبب في إعداد، وبموجب الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المقاول والأطراف الأخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والإنتاج المشترك، إذا وافقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المقاول، يحق للسلطة أو المقاول إحالة الموضوع لقرار الفيدر بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين، ويكون القرار بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين نهائياً إلا إذا اشعر المقاول السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ القرار هذا أنه اختار أن يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلا من المشاركة.

هذا من الاصل

المادة السادسة والثلاثون
احكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين أو أسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير أو تأويل المواد المذكورة.
- (ب) كلما استعملت الكلمة "مشتملة" في هذا النص فإنها تعني الشمول وليس العكس إلا إذا اقتضى الإطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.
- (ج) تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة للفريقين ولخلفائهما والمتنازل لهم.
- (د) يجب أن تخضع التصريحات الصحفية الخاصة بالاتفاقية وتناقش من قبل الفريقين قبل اصدارها.
- (هـ) في حالة ضرورة الحصول على أية موافقة أو إذن أو قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل أي من الفريقين أو أية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية، ويجب أن لا يتم الامتناع لسبب غير المعقول عن اعطاء هذا القبول أو الموافقة.
- (و) إذا تأثرت الفوائد الاقتصادية المكتسبة من قبل المفاوض من العمليات التجارية بموجب هذه الاتفاقية وبعد تاريخ النفاذ بشكل جوهري باصدار قوانين و/أو أنظمة أردنية جديدة يترتب على الفريقين ولدى طلب المفاوض ذلك الاتفاق على اجراء التعديلات الضرورية لاحكام الاتفاقية المعنية من أجل التوصل لامانة المفاوض للمخالة الاقتصادية ذاتها التي كان سيكون عليها لو لم يحصل مثل هذا التغيير في القوانين المطبقة.
- (ز) لا تلزم أو تصادر أو تعجز أو تعاز أو تجرد أو تستملك أو توضع تحت الوصاية مضاريف المفاوض الرأسمالية من تجهيزات ومخزونات مكتشفة وممتلكات عقارية وشخصية دون الاجراءات القانونية الصحيحة في حالة الحيازة أو المصادرة أو التأميم أو أي استملاك آخر يستحق المفاوض

تعويض بالدولار الأمريكي يساوي القيمة السوقية العادلة للاستثمارات المؤممة عند اجراء التأميم ويدفع خلال مدة معقولة وبشكل ممكن استعماله اقتصادياً من المفاوض. اذا لم يتمكن الفريقين من الاتفاق على القيمة السوقية العادلة للاستثمارات المؤممة فلاي من الفريقين احالة الامر لقرار الخبير بموجب المادة العشرين (ي).

(ح) اتفق الفريقان بموجب هذه الاتفاقية على ان جميع المعاملات المتوقعة في هذه الاتفاقية ستشكل وستعتبر امعاً تجارية. يتنازل الاردن مراحاة عن أي حق للدعاء بالحصانة بموجب قوانين الاردن.

(ط) يجب ان لا تخضع الاسعار المستلمة من قبل المفاوض من انتاج النفط الخام و/أو سوائل الغاز الطبيعي و/أو الغاز للتسعير الاجباري.

(ي) يكون للمفاوض ومقاوليه الفرعيين في جميع الاوقات حق الوصول دون قيد للمناطق ومنها.

المادة السابعة والثلاثون
النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والانجليزية ولكليهما نفس القوة.

واشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة ائاداركو الاردن على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين اولا اعلاه.

شركة ائاداركو الاردن	سلطة المصادر الطبيعية
رئيس الشركة.	الدكتور هاشم الدباس
المسيد زوبرت اليوسون	وزير الطاقة والثروة المعدنية
	رئيس مجلس ادارة سلطة المصادر الطبيعية

هذه من اصل

ملحق (أ)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

المبرمة بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركو الاردن

وصف المنطقة

تتألف المنطقة من (١٧١٠٠) كيلومتر مربع تقريباً ولها سبعة (٧) جوانب كما هو مبين في الملحق (ب)، اركان زواياها هي:

النقطة ١	أر ٢٠٢٠٦٠٦ شمالاً	٢٨٠١٦٠١٧ شرقاً
النقطة ٢	أر ٥٩٠٥٤٠٣١ شمالاً	٢٨٠٣٩٠٢٨ شرقاً
النقطة ٣	أر ٠٠٠٠٠٠٠٠ شمالاً	٢٧٠١٩٠٣٧ شرقاً
النقطة ٤	أر ٠٠٠٠٠٠٠٠ شمالاً	٢٧٠١٨٠٣٧ شرقاً
النقطة ٥	أر ٤٦٠٥٢٠٣١ شمالاً	٢٦٠٥٧٠٥٩ شرقاً
النقطة ٦	أر ٢٣٠٥٧٠٢١ شمالاً	٢٦٠٥٧٠٥٤ شرقاً
النقطة ٧	أر ٠٠٠٠٠٠٠٠ شمالاً	٢٦٠٥٠٠٣١ شرقاً

انه من المفهوم والمتفق عليه لأغراض الايضاح ان النقطتين (١) و(٧) والخط الواصل بينهما تقعان على الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وان النقطتين (٢) و(٣) والخط الواصل بينهما تقعان على الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية.

ملحق (ب)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركو الاردن

خارطة تبين المنطقة

هكذا من الاصل

ملحق (ج)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

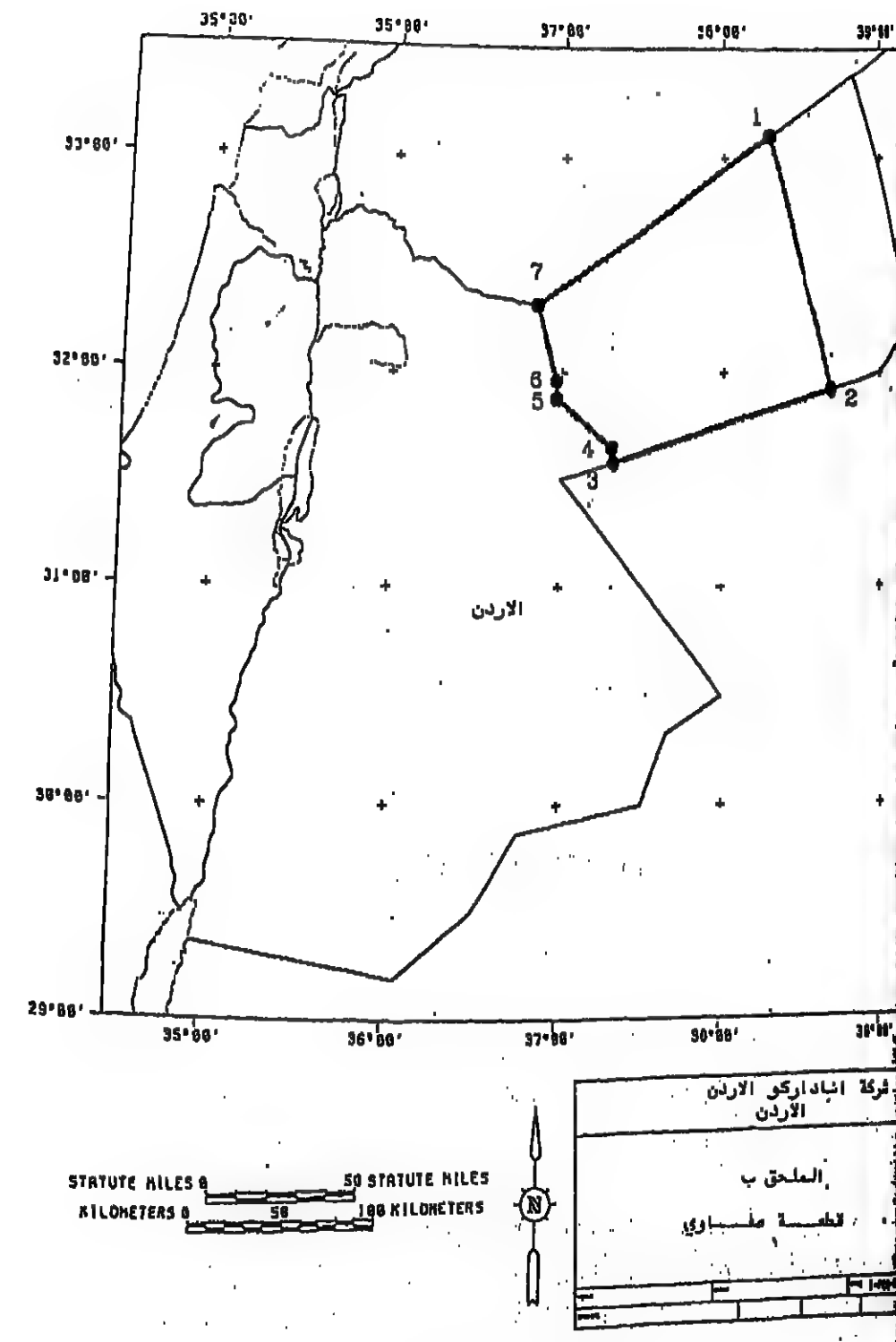
المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركي الاردن

اجراءات المحاسبة

ملحق ج



اجراءات المحاسبة
المحتويات

المادة الاولى	الشروط العامة
المادة الثانية	المصاريف والمقبوضات
المادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة	قياس الانتاج وتقرير الانتاج
المادة الخامسة	كشف قيمة الانتاج
المادة السادسة	كشف استرداد الكلفة
المادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
المادة الثامنة	كشف بارياج النفط والتحميل

المادة الاولى
الشروط العامة

- (١) تعاريف
- تطبيق التعاريف الواردة في المادة الاولى من اتفاقية المشاركة في الانتاج المؤرخة فيه آذار سنة ١٩٩٦ على الاجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى.
- (٢) اولوية الوثائق
- بالرغم من احكام المادة الثانية من الاتفاقية فانه في حالة ورود اي تناقض او تعارض بين شروط الاجراءات المحاسبية وشروط الاتفاقية، فان الاولوية تعطى لشروط الاتفاقية وهي التي تسود.
- (٣) تقارير النشاط
- (أ) خلال مدة التنقيب يترتب على الماويل ان يزود السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية بكشف المصروفات والمقبوضات.
- يجب ان يعد كشف المصروفات والمقبوضات طبقا لاجراءات المحاسبة هذه. كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال تسعين (٩٠) يوما من نهاية كل سنة شمسية.
- (ب) خلال فترات التطوير والانتاج يقدم الماويل الى السلطة خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية او، وفي حالة كشف الانتاج، خلال خمسة عشر (١٥) يوما من نهاية كل شهر:
- (١) كشف انتاج.
- (٢) كشف بقيمة الانتاج.

هكذا عند الاصل

- (٣) كشف باسترداد التكاليف.
(٤) كشف المصروفات والمقبوضات و
(٥) كشف بارباح النفط والتحميل.

تكون البيانات المشار اليها اعلاه طبقاً للاجراءات الحاسبية هذه، كما
سيجري تقديم خلاصة لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال تسعين (٩٠)
يوماً من نهاية كل سنة شمسية.

(٤) التعديلات والتدقيق

(١) يحق للسلطة ولدى اعطائها للمقاول اشعاراً خطياً قبل ثلاثين (٣٠)
يوماً أن تراجع وتعد تقريراً عن حسابات وسجلات المقاول بخصوص
اي سنة شمسية في أي وقت خلال الاربعة وعشرين (٢٤) شهراً التي
تلي نهاية السنة الشمسية المعنية. وتحمل السلطة كلفة هذا
التدقيق ويجب أن يجرى التدقيق في عمان. يجب تقديم الاشعار
بأي اعتراض على حسابات المقاول الى المقاول خطياً خلال تسعين
(٩٠) يوماً تلي الانتهاء من عمل التدقيق في مكاتب المقاول ويعتبر
التخلف عن تقديم مثل هذا الاعتراض الخطي خلال المدة المذكورة
تصديقاً لدفاتر وحسابات المقاول. يترتب على المقاول الرد خطياً
على أي اشعار بالاعتراض من السلطة خلال تسعين (٩٠) يوم تلي
استلام اشعار السلطة بالاعتراض. يترتب على الفريقين محاولة
الوصول الى حل نهائي عادل ومقبول للطرفين بذلك الخصوص خلال
الستة (٦) اشهر التالية او خلال أي مدة اطول يتفق عليها الفريقان.
في حالة عدم الوصول لحل كهذا يحل الامر بموجب المادة العشرين
(٥).

للمدققين والغايات التدقيق فحصر والتأكد من كافة القيود المتعلقة
بالعمليات البتروولية مثل الدفاتر الحاسبية والقيود الحاسبية
والمواد والسجلات والجورودات والتقسائم والرواتب والفواتير
والعقود الفرعية من أي نوع والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر
بالاقتاتية وكذلك أية وثائق او مراسلات او سجلات اخرى للمقاول
ضرورية لتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة الى ذلك، يحق

للمدققين وبخصوص هذا التدقيق زيارة وفحص، في اوقات معقولة
وبعد اعطاء اشعار معقول، كافة الموانع والمصانع والتجهيزات
والمخازن والمكاتب العائدة للمقاول في الاردن وفي أي مكان آخر
والتي تخدم العمليات البتروولية بما في ذلك الموظفين الزائرين
المتعلقين بتلك العملية.

(ب) لا تخضع التكاليف الادارية العامة للمقاول طبقاً للمادة الثانية (ك)
(٢) من هذا الملحق "ج" الى التدقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب
المبالغ المعقدة كتلفات.

(ج) تكون منافع الموظفين غير الاردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من
الملحق "ج" طبقاً للاحكام العادية المطبقة وفي عمليات المقاول
الدولية حسبما يثبتها المقاول بصورة معقولة وبهذه الصفة غير
خاضعة للتدقيق.

(د) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للمعاينة لفترة خمس
سنوات بعد تاريخ اصدارها او لفترة اطول حسبما يكون مطلوباً
بموجب أي قانون مطبق.

مبادلة العملات

تحفظ دفاتر المقاول لعمليات البترول بالدولار الامريكي، وسيتم حساب
التفقات بالدولار الامريكي في حدود المبلغ المفق. يسجل تحويل العملة
الى الدولار الامريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل. تسجل
بيانات العملة بخصوص المصاريف والمقبوضات على المعدل المسابي
لاسعار البيع والشراء عند انتهاء العمل في آخر يوم عمل من الشهر
السابق والمعلن عنها من قبل بنك ميدلاند لندن.

يحفظ سجل لاسعار العملات المستعملة في بيان المصاريف، المتكبد
بالعملة الاردنية او بأي عملة اخرى غير الدولار، بالدولار.

يقتيد أي ربح او خسارة ناتجة عن تحويل العملة في الحسابات.

ملحق ج

(٦) الدفاتر

يحتفظ المقاول بدفاتره باللغة الانجليزية وطبقا لطريقة الاستحقاق. وتحفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

(٧) اعادة النظر بالاجراءات المحاسبية

قد يعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا وافقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطياً.

(٨) الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة معقولة بعد تاريخ النفاذ ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام الحسابات وتصنيفها مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للاتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المناقشات سيعد المقاول ويقدم الى السلطة نسخاً رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والادلة التي ستستخدم.

المادة الثانية
المصاريف والإيرادات

(١) النفقات

سيتحمل المقاول وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصروفات التالية. وسيتم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة والرابعة والعشرين من الاتفاقية.

(١) الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المفهوم ان المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المفهوم أيضاً بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على أو تجديد أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمقاول للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة اعلاه من مالكيها أو من شاغليها.

(ب) العمالة

(١) الرواتب والاجور الاجمالية بما في ذلك كلفة منافع العطل والاجازات والاجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول أو تابعيه العاملين بالانشطة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على اساس مؤقت في مثل هذه الانشطة بغض النظر عما اذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه.

(٢) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب واجور الموظفين الاجانب والمتسبة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من المادة الثانية هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات من العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب واجور الموظفين الوطنيين والممكن قيدها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١) و (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من المادة الثانية هذه.

هذه هي النسخة

(٣) تكاليف النفقات أو المساهمات التي تدفع تنفيذا للقانون أو للتقديرات التي تفرضها السلطات الحكومية والمطبقة على تكاليف العمالة من رواتب واجور منصوص عليها في الفقرات (١) (ب) (١) و (١) (ب) (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من هذه المادة الثانية.

(ج) مزايا المستخدمين

تكاليف الخطط واليواصل القائمة، بما في ذلك دون الحضر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وإحالتهم على المعاش وشراء الاسهم والادخار والمساواة الضريبية للأجانب والأجازات المؤقتة والمنزلية والطاولة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب واجور تدفع طبقا للفقرات (١) (ب) (١) (ب) (٢) و (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من هذه المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للالتزام بالتعويض عن انتهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

(د) المواد والمعدات واللوازم

المواد والمعدات واللوازم التي اشتراها أو استأجرها المقاول أو قام بتزويدها.

(١) المشتريات

سيتم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصمات التي حصل عليها بالفعل.

ملحق (ج)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الأردنية الهاشمية

و

شركة اتاداركو الاردن

اجراءات المعاسبة

هكذا من الاصل

إجراءات المحاسبة
المحتويات

المادة الأولى	الشروط العامة
المادة الثانية	المصاريف والمقبوضات
المادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة	قياس الانتاج وتقرير الانتاج
المادة الخامسة	كشف قيمة الانتاج
المادة السادسة	كشف استرداد الكلفة
المادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
المادة الثامنة	كشف بارباح النفط والتحميل

المادة الأولى
الشروط العامة

- (١) تعاريف
- تطبق التعاريف الواردة في المادة الأولى من اتفاقية المشاركة في الانتاج المؤرخة فيه آذار سنة ١٩٩٦ على الإجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى.
- (٢) أولوية الوثائق
- بالرغم من احكام المادة الثانية من الاتفاقية فانه في حالة ورود اي تناقض او تعارض بين شروط الاجراءات المحاسبية وشروط الاتفاقية، فان الأولوية تعطى لشروط الاتفاقية وهي التي تسود.
- (٣) تقارير النشاط
- (أ) خلال مدة التنقيب يترتب على الماويل ان يزود السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية بكشف المصروفات والمقبوضات.
- يجب ان يعد كشف المصروفات والمقبوضات طبقاً لإجراءات المحاسبة هذه. كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال تسعين (٩٠) يوماً من نهاية كل سنة شمسية.
- (ب) خلال فترات التطوير والانتاج يقدم الماويل الى السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية او، وفي حالة كشف الانتاج، خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من نهاية كل شهر:
- (١) كشف انتاج.
- (٢) كشف بقيمة الانتاج.

هكذا منم لأصل

- (٣) كشف باسترداد التكاليف.
(٤) كشف المصروفات والمقبوضات و
(٥) كشف بارباح النفط والتحميل.

تكون البيانات المشار اليها اعلاه طبقاً للاجراءات الحاسبية هذه. كما
سيجري تقديم خلاصة لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال تسعين (٩٠)
يوماً من نهاية كل سنة شمسية.

(٤) التعديلات والتدقيق

(١) يحق للسلطة ولدى اعطائها للمقاول اشعاراً خطياً قبل ثلاثين (٣٠)
يوماً ان تراجع وتعد تقريراً عن حسابات وسجلات المقاول بخصوص
اي سنة شمسية في اي وقت خلال الاربعة وعشرين (٢٤) شهراً التي
تلي نهاية السنة الشمسية المعنية. وتتحمل السلطة كلفة هذا
التدقيق ويجب ان يجرى التدقيق في عمان. يجب تقديم الاشعار
بأي اعتراض على حسابات المقاول الى المقاول خطياً خلال تسعين
(٩٠) يوماً تلي الانتهاء من عمل التدقيق في مكاتب المقاول ويعتبر
التخلف عن تقديم مثل هذا الاعتراض الخطي خلال المدة المذكورة
تصديقاً لدفاتر وحسابات المقاول. يترتب على المقاول الرد خطياً
على اي اشعار بالاعتراض من السلطة خلال تسعين (٩٠) يوم تلي
استلام اشعار السلطة بالاعتراض. يترتب على الفريقين محاولة
الوصول الى حل نهائي عادل ومقبول للطرفين بذلك الخصوص خلال
الستة (٦) اشهر التالية او خلال اي مدة اطول يتفق عليها الفريقان.
في حالة عدم الوصول لحل كهذا يحل الامر بموجب المادة العشرين
(ي).

للمدققين والغايات التدقيق فحص والتأكد من كافة القيود المتعلقة
بالعمليات البترولية مثل الدفاتر الحاسبية والقيود الحاسبية
والمواد والسجلات والمجزوات والقسائم والرواتب والفواتير
والعقود الفرعية من اي نوع و المتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر
بالاتفاقية وكذلك اية وثائق او مراسلات او سجلات اخرى للمقاول
هسورية لتدقيق والتأكد من القيود. بالاضافة الى ذلك، يحق

للمدققين وبخصوص هذا التدقيق زيارة وفحص، في اوقات معقولة
وبعد اعطاء اشعار معقول، كافة الموانع والمصانع والتجهيزات
والمخازن والمكاتب العائدة للمقاول في الاردن وفي اي مكان آخر
والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين
المتعلقين بتلك العملية.

(ب) لا تخضع التكاليف الادارية العامة للمقاول للمادة الثانية (ك)
(٢) من هذا الملحق "ج" الى التدقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب
المبالغ المقيمة كنفقات.

(ج) تكون منافع الموظفين غير الاردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من
الملحق "ج" طبقاً للاحكام العادية المطبقة وفي عمليات المقاول
الدولية حسبما يشهتها المقاول بصورة معقولة وبهذه الصفة غير
خاضعة للتدقيق.

(د) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للمعاينة لفترة خمس
سنوات بعد تاريخ اصدارها او لفترة اطول حسبما يكون مطلوباً
بموجب اي قانون مطبق.

(٥) مبادلة العملات

تحتفظ دفاتر المقاول لعمليات البترول بالدولار الامريكي. وسيتم حساب
النفقات بالدولار الامريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة
الى الدولار الامريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل. تسجل
بيانات العملة بخصوص المصاريف والمقبوضات على المعدل المسامي
لاسعار البيع والشراء عند انتهاء العمل في آخر يوم عمل من الشهر
السابق والمعلن عنها من قبل بنك ميدلاند لندن.

يحفظ سجل لاسعار العملات المستعملة في بيان المصاريف، المتكبد
بالعملة الاردنية او بأي عملة اخرى غير الدولار، بالدولار.
يقتد اي ربح او خسارة ناتجة عن تحويل العملة في الحسابات.

ملحق من الملحق

(٦) الدفاتر

يحتفظ المقاول بدفاتره باللغة الانجليزية وطبقا لطريقة الاستحقاق. وتحفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

(٧) اعادة النظر بالاجراءات المحاسبية

قد يعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا وافقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطياً.

(٨) الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة معقولة بعد تاريخ النفاذ ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام الحسابات وتصنيفاً مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للاتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المناقشات سيعد المقاول ويقدم الى السلطة نسخاً رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والأدلة التي ستستخدم.

المادة الثانية

المصاريف والإيرادات

(١) النفقات

سيتمثل المقاول وسيُدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصروفات التالية، وسيتم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة والرابعة والعشرين من الاتفاقية.

(١) الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المفهوم ان المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المفهوم أيضاً بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على أو تجديد أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمقاول للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من ممتلكاتها أو من شاقليها.

(ب) العمالة

(١) الرواتب والاجور الاجمالية بما في ذلك كلفة منافع العطل والاجازات والاجازات المرخصية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول أو تابعيه العاملين بالانشطة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على اساس مؤقت في مثل هذه الانشطة بغض النظر عما اذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه.

(٢) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب واجور الموظفين الأجانب والمحتسبة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من المادة الثانية هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات من العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب واجور الموظفين الوطنيين والممكن قيدها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١) و (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من المادة الثانية هذه.

هذه هي النسخة

(٢) تكاليف النفقات أو المساهمات التي تدفع تنفيذا للقانون أو للتقديرات التي تفرعها السلطات الحكومية والمطبقة على تكاليف العمالة من رواتب وأجور منصوص عليها في الفقرات (١) (ب) (١) و (١) (ب) (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من هذه المادة الثانية.

(ج) مزايا المستخدمين

تكاليف الخطط والبرامج القائمة، بما في ذلك دون الحصر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وأحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والأدخار والمساواة الضريبية للأجانب والإجازات المؤقتة والمخزلية والطوارئ وتعليم المعالين والفحوصات الطبية وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب وأجور تدفع طبقا للفقرات (١) (ب) (١) (ب) (٢) و (١) (ك) (١) و (١) (ك) (٤) من هذه المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل المدد الأقصى للالتزام بالتعويض من انتهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

(د) المواد والمعدات واللوازم

المواد والمعدات واللوازم التي اشتراها أو استأجرها المقاول أو قام بتزويدها.

(١) المشتريات

سيتم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصمات التي حصل عليها بالفعل.

(٢) المواد المزودة من قبل المقاول أو من تابع

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المؤن التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك عمليا إلا إذا قام المقاول بتزويد هذه المواد أو الأجهزة أو المؤن من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهريا تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم.

(٣) الضمان

لا يضمن المقاول المواد أو الأجهزة أو المؤن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد والأجهزة أو المؤن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلى أن يتسلم المقاول تعديلا من الصانعين أو كلاهما.

(٤) الإيجارات

تحتسب إيجور المواد والأجهزة والمؤن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

(هـ) النقل

(١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام المقاول بأنشطته.

(٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل إما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المقاول وأما بالنسبة للموظفين الأجانب والأردنيين حسبما يتم تكبدها ودفعها فعلا من الموظفين أو من قبلهم أثناء قيامهم بأعمال المقاول.

هكذا عند الاصل

(٣) تكاليف نقل المستخدمين الى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمقاول وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين واسرهم من وإلى نقطة وجودهم الاصلية وقت استخدامهم ووقت انفصالهم ووقت الاجازات ومصاريف سفر المستخدمين واسرهم عند نقلهم من مكان الى مكان اخر. وتشمل ايضاً تكاليف النقل غير المتعلقة بالسفر مثل مساعدة بيع المنزل و/او مساعدة شراء المنزل و/او ادارة الاملاك و/او تعويض النقل و/او اية مكافآت او تعويضات اخرى (مفصلة او كدفعة واحدة) مدفوعة بموجب سياسة المقاول للنقل. تكون مصاريف نقل المستخدمين واسرهم المتكبدة نتيجة النقل من الاردن الى مكان اخر غير نقطة الوجود الاصلي مساوية لكلفة السفر الى نقطة وجودهم الاصلي او الكلفة الفعلية لنقلهم الى ذلك المكان ايهما اقل.

(د) الخدمات

(١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجنى من طرف ثالث.

(٢) تكاليف الخدمات بما فيها التخاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الادارية ومعالجة البيانات التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية او المقاول او تابعيه في منشآت داخل الاردن او خارجه. يمكن قيد كلفة الخدمات المقيدة من قبل السلطة او المقاول او تابعيه على اساس نسبة يومية لتتضمن مكونات الرواتب والمزايا والنفقات العامة ويمكن احتسابها على اساس معدل الكلفة للمستخدم الواحد لكل نوع عمل. ويقتيد استعمال الاجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة او المقاول او تابعيه على بدل ايجار يعادل كلفة الملكية والتخفيف وحسب البدلات المناسبة المطبقة في وقت الاستعمال في الشرق الاوسط.

واذا كان ذلك ضرورياً يمكن للسلطة الحصول على اثبات مصدق

بخصوص اسس الاسعار المقيدة يتألف من تصديق لكمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة وللقيمة المقدمة التي تقدم جزءاً موزعاً من المصاريف العامة من المدققين الداخليين للمقاول او تابعيه حسب الحالة.

تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات استرداد الكلفة بموجب احكام الفقرة (٥) من هذه المادة الثانية باي قيود عن الخدمات المقدمة من قبل المقاول او تابعيه اذا كانت أعلى بكثير من معدل الكلفة الاجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

(ز) الاضرار والخسائر

كل التكاليف او المصاريف اللازمة للاستبدال او تصليح الاضرار او الخسائر الناتجة عن الحريق او الفيضان او العواصف او السرقة او الصوادم او اي سبب اخر لا يقع ضمن سيطرة المقاول او من خلال ممارسته لجهد معقول. وسيقوم المقاول بتزويد السلطة باشعار خطي عن اية اضرار او خسائر متكبدة تتجاوز قيمتها للخدمات الواحد خمسين الف (٥٠.٠٠٠) دولار امريكي حالما يصبح ذلك عملياً وبعد تسلم المقاول تقريراً بذلك الحادث.

(ح) التأمين والمطالبات

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والاضرار التي تلحق بالمتعلقات والتأمينات الاخرى بما في ذلك التغطية ضد التزامات المقاول تجاه مستخدميه او الغير والتي يقوم المقاول بالتأمين عليها او تتطلبها القوانين والانظمة والقواعد في الاردن او التي تنفق عليها السلطة والمقاول. يحق للمقاول وحسب رأيه وحده اختيار المؤمن.

ويجري تدوين المقبوضات التي يتم استلامها نتيجة هذا التأمين او المطالبات على حساب المصاريف الملازم. واذا لم يجر التأمين ضد نوع

هكذا عند التصديق

معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المقاول أو المتكبد والمدفوعة تسوية لأي وجميع الفسائر والمطالبات والأضرار والأحكام واية مصاريف أخرى بما في ذلك الاتعاب القانونية لحساب النفقات المناسبة.

(ط) المكاتب والخيمات والمستودعات والمرافق الأخرى

نفقات الخيمات العامة ومرافقها مثل المراكز الساحلية والمستودعات وشبكات المياه والطرق وشبكات النقل الأخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون المنطقة بصورة غير مباشرة.

(ي) المصاريف القانونية

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي أو الخدمات القانونية الأخرى الضرورية أو المطلوبة من أجل حماية المنطقة والعمليات البترولية والمرافق بما في ذلك أجور ومصاريف الحامين والحصة النسبية من الرواتب والنفقات التي تدفع لمستشارين داخليين. ويضاف إلى ذلك الأحكام التي تم الحصول عليها ضد الفريقين أو أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الاتفاقية والمصرفات الفعلية التي انفقها أي فريق أو فرقاء للحصول على اثبات لغرض الدفع ضد أجراء أو ادعاء اقيم ضد العمليات أو الأمور المتعلقة بالاتفاقية. في حالة قيام الموظفين القانونيين التابعين لواحد أو أكثر من الفريقين بمعالجة إجراءات أو ادعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالاتفاقية فإنه من الجائز أن يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على أن تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

(ك) النفقات الإدارية والمصاريف العامة

(أ) في أي وقت ينفذ خلاله المقاول العمليات البترولية، كلفة المحافظة على واستخدام موظفين للمكتب الرئيسي للمقاول في الأردن ومكاتب أخرى مؤسسة في الأردن أو جزء محدد من مكتب إقليمي متواجد خارج الأردن مسؤول عن العمليات

البترولية في الأردن (باستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة ١ (ط) أعلاه) باستثناء رواتب موظفي المقاول أو التابع المعينين للنشاطات المختلفة بموجب الاتفاقية والمقيدة كما هو مبين في الفقرة ١ (ب) أعلاه.

(٢) سيتم تحميل النفقات الإدارية العامة للمقاول خارج الأردن والتي تنطبق على العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية سنوياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات باستثناء المصاريف الإدارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الإدارية العامة المصاريف العامة للتابعين كما هو مشار إليه في الفقرة ١ (ر) (٢) أعلاه):

النسب المئوية	النفقات الإجمالية المتجمعة كل سنة شمسية
خمسة بالمائة (٥٪)	ثلاثة ملايين (٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي
ثلاثة بالمائة (٣٪)	ثلاثة ملايين (٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي التالية
واحد بالمائة (١٪)	كل المبالغ التي تتجاوز سبعة ملايين (٧,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي

يعد المقاول كشفاً أولية على أساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقاً للمعدلات المشار إليها أعلاه. يجوز مراجعة النسب المذكورة في الفقرة ١ (ك) (٢) في حالة اكتشاف تجاري ويمكن بالتالي إدخال التعديلات اللازمة إذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة أعلاه إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل.

هكذا من النص

تعتبر هذه الاعباء العامة تعويضا عن الخدمات التي يتلقاها المقاول من مكاتب المقاول او مكاتب تابعة خارج الاردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة اخرى طبقا لهذا الملحق ج.

(٢) امثلة النفقات التي يتكبدها المقاول مباشرة ثم يحصل عليها كنتيجة للانشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المئوية المذكورة اعلاه:

(ا) التنفيذية - وقت افراد الادارة التنفيذية.

(ب) الخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.

(ج) الشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.

(د) التنسيق والانتاج - ادارة وتقديم المشورة بخصوص وخطط المشروع بأكمله.

(هـ) دوائر اخرى، مثل الدائرة الادارية والقانونية والضريبية وعلاقات الموظفين والمحاسبية والتدقيق والتي تساهم بوقتها ومعرفتها وخبرتها في العملية.

الامور المذكورة اعلاه لا تحول دون تقاضي اتعاب مقابل اسداء خدمات مباشرة بموجب الفقرة ١ (د) (٢) من هذه المادة الثانية.

(٤) في اي وقت يقوم فيه المقاول بالعمليات البتروولية، يقيد على العمليات مستخدمي المقاول او مستخدمي تابع الذين ينخرطون في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشرفين والموظفين الذين يقضون اوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذي يعتبرون موظفين عامين واداريين ولم تحمل نفقاتهم الى انواع اخرى من المصروف. وسيتم توزيع هذه المصاريف شهريا بين مصاريف العمل ونفقات التنسيق ومصاريف التطوير حسب الاجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول.

-٢-

(د) الضرائب

جميع الضرائب والرسوم والمفروضات واية اعباء اخرى، ان وجدت، التي يدفعها المقاول في الاردن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

(م) نفقات اخرى

اي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيته ومعالجته في النصوص الواردة اعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدتها المقاول للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

(ن) عدم احتساب الفوائد

لا يجوز تحميل فوائد على الاشتراكات او المصاريف التمويلية الاخرى التي تكبدتها المقاول كمصروف قابل للاسترداد لغايات استرداد التكاليف فيما عدا المصروفات البنكية المتعلقة بالضمانات البنكية او كتب الاعتماد المطلوبة بموجب المادة الثانية والثلاثين والمادة الرابعة والثلاثين من الاتفاقية والتكاليف البنكية المعتادة بما في ذلك تكاليف التمويل وعمولات تبادل العملات والعملات الاخرى الممكن تحميلها. ولا يحذف النص السابق باي استرداد للفوائد او غيرها من مصروفات التمويل بموجب اي قانون للضريبة مطبق في الاردن او في اي بلد اخر.

المقبوضات

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المقاول نتيجة للعمليات البتروولية او الناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات المعاملات التالية:

(ا) استرداد المطالبات

العوائد من اي تأمين او مطالبة تتعلق بالعمليات البتروولية او اية موجودات محملة على الحسابات.

هكذا حددت

(ب) الإيرادات من طرف ثالث

الإيرادات التي يتم استلامها من طرف ثالث مقابل استعمال الممتلكات أو الموجودات أو مقابل تقديم المفاوض لاية خدمات أو مقابل اية معلومات أو بيانات.

(ج) التعديلات

اية تعديلات يستلمها المفاوض من الموردين/الصانعين أو وكلائهم تتعلق بالمعدات أو المواد المعطوبة وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

(د) المبالغ المرتجعة

وتشمل الايجارات والمبالغ المرتجعة أو غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المفاوض وتطبق على اية مصروفات حملت على الحسابات.

(هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم أو تصديرها

في حالة قيام المفاوض ببيع أو تصدير أو نقل ملكية اية مواد أو معدات أو لوازم إلى التابعين أو لهيئات أو اشخاص آخرين وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فإن قيمة هذه التحاويل ستسجل في الحسابات الدائنة.

٢- تقييم المواد والمعدات واللوازم

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة ١ (د) من هذه المادة الثانية أو قيدت في الحسابات طبقاً للفقرة ٢ (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للاسس التالية:

(١) باستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة ٣ (ب) ادناه يجب ان تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المفاوض بالنسبة لبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم يجب ان يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك ساريا الصنومات التجارية والنقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم القنصلية وغيرها من البنود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة وإلى المدى الذي لم يجز فيه تحميل هذه البنود على حسابات اخرى.

(ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من أو المبيعة إلى التابعين حسب الاسعار المحددة في (١) و (٢) ادناه على النحو التالي:

(١) يجب ان تكون اسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة (الحالة (١)) منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد مع المفاوض على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتان (ب) و (ج)).

(١) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لاعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ب) وتسعر على اساس (٧٥٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها:

(١) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الاصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة (الحالة ب) أو

هكذا من النص

(٢) صالحة لاداء المهمة الاصلية ولكنها الى حد كبير غير ملائمة لاعادة التجديد ستصنف ضمن الحالة (ج) وتسعر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) اعلاه. وتعمل تكاليف التجديد لاسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة ان لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(٣) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) او الحالة (ج) ستسعر بقيمة تتناسب مع استعمالها.

(٤) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتا وخدمتها للعمليات البترولية لا تبرز تخفيض السعر حسب نص الفقرة ٣ (ب) (٢) (٢) فان مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستسعر على اساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

٤- مراكز التكاليف

لتأمين رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف الى السلطة لمراجعتها استنادا الى مراكز للتكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. وسيتم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الاولى من هذا الملحق (ج)، الا انه يتوجب احداث التقسيمات التالية كحد ادنى:

(١) توزيع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) منطقة تنقيب.

(٢) كل منطقة انتاج منفردة.

(٣) التكاليف المتعلقة بانشطة خارج المنطقة مثل خطوط الانابيب.
(٤) التكاليف التي يتعذر ربطها بمنطقة معينة.

(ب) توزيع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسيم الى الفروع التالية:

- (أ) اعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وبيليوتولوجي وطوبوغرافي وغيرها.
- (ب) كل مسح زلزالي منفرد.
- (ج) كل بئر انفرادية تنقيبية او تقييمية.
- (د) بنية تحية (طرق، مهايط طائرات، الخ).
- (هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).
- (و) توزيع المصاريف الادارية والنفقات العامة.
- (ز) تكاليف اخرى.

(٢) عمليات التطوير وتقسيم الى ما يلي:

- (أ) اعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وجيوفيزيائي وغيرها.
- (ب) كل بئر تطوير منفردة.
- (ج) خطوط التجميع.
- (د) مرافق ميدانية.
- (هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.
- (و) خطوط الانابيب والشاحنات.
- (ز) بنية تحية اخرى غير مذكورة اعلاه.
- (ح) التسهيلات المساندة بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).

هكذا حسب الأصل

(ط) توزيع المصروفات الادارية والنفقات العامة.

(ي) تكاليف اخرى.

(٣) عمليات الانتاج وتقسيم بنفس طريقة تقسيم عمليات التطوير.

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري انتاج وتوفير النفط الخام والغاز. ويكون التوزيع طبقا للاسس التالية:

(١) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع اما بالنفط الخام او الغاز فستخصص التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.

(٢) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معا فتوزع التكاليف بطريقة يتفق عليها الفريقان طبقا للاساليب الجيدة في صناعة النفط العالمية.

التكاليف والنفقات غير المستردة

تعتبر التكاليف والنفقات التالية غير قابلة للاسترداد لغرض تحديد غاز ولفظ الكلفة:

(ا) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات او سجلاتها غير صحيحة من اي ناحية اساسية.

(ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج العمل والموازنة ذات العلاقة او ضمن صلاحية بالانفاق او من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.

(ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى اسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الاوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات او طلبها من قبل المقاول باستثناء تلك التكاليف التي يجر تكبدها في حالات الطوارئ.

(د) قيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تنمى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلاتها المبرمة مع المقاول الفرعي او المورد.

(هـ) عندما لا تتفق حالة المواد مع اسعارها بمقتضى الفقرة (٣) اعلاه اي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.

(و) اية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك اية تكاليف تختص بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الاردن.

(ز) ضرائب الدخل والضرائب الاخرى التي يتم تكبدها خارج الاردن بشرط انه اذا كانت الضرائب الاخرى غير قابلة للاسترداد بصورة معقولة وتشكل جزء عادي لا يتجزأ من اي رسوم مطلوبة بشكل معقول او ناشئة عن العمليات البترولية او مائدة لها عندئذ تكون هذه الضرائب قابلة للاسترداد.

(ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (ا) من الاتفاقية.

(ط) تكاليف التحكيم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة العشرين ما لم يقرر المحكمون او الخبراء خلاف ذلك.

(ي) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم اردنية.

(ك) الهبات او التبرعات الا اذا وافقت السلطة عليها مسبقا.

(ل) الفوائد ونفقات التمويل المشار اليهما في الفقرة (١) (ن).

(م) النفقات على الابحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لاستخدامها في البحث عن البترول او تطويره وانتاجه الا اذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية حسب الامول.

ازدواجية النفقات والايادات

هذه من الاصول

بعض النظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن النية أن يجب أن لا يكون هناك أي ازدواجية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة الجرد وبيانات الجرد

١- الجرد الدوري والأشعار والتمثيل

يجري المقاول جردا للمواد والموجودات الممكن حصرها على فترات معقولة يتفق عليها المقاول والسلطة.

يعطي المقاول السلطة إشعارا خطيا بنهيته ممل الجرد قبل ثلاثين (٣٠) يوما على الأقل من بدء أي جرد بحيث يتم تمثيل السلطة عند إجراء عملية الجرد. أن تخلف السلطة عن إرسال ممثلا عنها في كل جرد يلزم السلطة بقبول الجرد الذي قام به المقاول والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة بنسخة. وعلى المقاول القيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل وعند انتهاء الاتفاقية.

٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد

يقوم كل من المقاول والسلطة بإجراء تسوية للجرد ويشترك الطرفان بأعداد قائمة بالذواقيس والزيادات وتحديدها. ويقوم المقاول بتعديل الجرد بناء على ذلك.

٣- بيان الجرد

(١) يحتفظ للمقاول بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقا للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

(ب) على المقاول فيما يتعلق بالعمليات المسؤول عنها أن يقدم للسلطة على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

- ١- وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن حنيتها.
- ٢- القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بند من الموجودات.
- ٣- التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- ٤- إشارة إلى فيما إذا تم استرجاع تكاليف هذه الموجودات طبقا للمادة الثامنة فقرة (١) (٢) من الاتفاقية.

٤- التعريف

سيجري تعريف كافة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معاينتها وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقا للإجراءات المتفق عليها في الفقرة (٨) من المادة الأولى من هذا الملحق (ج).

المادة الرابعة قياس الانتاج وكشف الانتاج

١- يجري اعداد كشف الانتاج حسب الاسس التالية:

(١) يتحدد النفط أو الغاز المنتج للمشاركة وغاز ونفط الكلفة على اساس كل النفط الخام وكل الغاز المنتجان والموفران من المنطقة بمقتضى المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.

يتحدد انتاج النفط الخام اليومي بالبراميل بتقسيم اجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على مدة الايام في نفس ربع السنة الشمسية. وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط قياس المشاركة في الانتاج، تعدد احجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.

هكذا عند التصديق

(ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية أن يتم تحديد الكميات الإجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على أساس يومي عند نقطة قياس المشاركة في الإنتاج في كل منطقة إنتاج وبأنه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط الشحن فإن كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يطلق المفاوض والسلطة على خلاف ذلك.

(ج) تصحح أحجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتمدد على أساس درجات الحرارة والضغط الاعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الجاذبية والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للنفط الخام.

(د) يجري تحديد أحجام الغاز على أساس درجات حرارة وضغوط اعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز.

(هـ) يتوقع أن يجري قياس وتسجيل أحجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على أساس يومي وأن هذه الأحجام هي الأحجام المستعملة في:

(١) إعادة المكن.

(٢) إعادة التدوير و

(٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الانابيب.

(و) من المتوقع أن يتم تسجيل وتقرير وحسم النفط الخام المحروق أو الغاز المحروق أو المشتعل أو المهوى أو السائب على أساس يومي.

(ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد أدنى في بداية ونهاية كل شهر شمسي.

٢- يرسل تقدير أولي لكشف الإنتاج لأغراض إحصائية فقط في كل شهر شمسي إلى السلطة وذلك خلال خمسة عشر يوما (١٥) بعد الشهر المعني يبين المعلومات التالية لكل منطقة إنتاج:

- (أ) كمية النفط الخام المنتج والموفر.
- (ب) كمية الغاز المنتج والموفر.
- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات إجراء عمليات الحفر والإنتاج والضخ إلى تخزين الميدان.
- (د) كميات الغاز المشتعل.
- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر.
- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر.

المادة الخامسة كشف قيمة الإنتاج

١- تعد السلطة والمفاوض كل ربع سنة شمسية كشفا يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقا لهذه الاتفاقية. وسيشمل كشف قيمة الإنتاج هذا ما يلي:

(أ) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبة حسب المادة السابعة (ج) والمحفوظة والمباعة خلال ربع السنة الشمسية موضوع البحث.

(ب) نسخ من منشور الأسعار ذي العلاقة مبيئا سعر "نفط المرجع" و"التعديل النوعي".

(ج) الكميات والأسعار التي حققتها السلطة والمفاوض نتيجة لمبيعات الغاز.

(د) كمية المخزون الذي تملكه كل من السلطة والمفاوض عند بداية ونهاية كل شهر شمسي.

مكتبة
أحمد
الصادق

المادة السادسة
كشف استرداد الكلفة

١ - يعد المآول كل ربع سنة شمسية كشفاً لذلك الربع الشمسي يبين:-

(١) التكاليف القابلة للاسترداد والمدة من ربع السنة الشمسية السابق ان وجدت.

(ب) التكاليف القابلة للاسترداد التي تم تكبيدها خلال ربع السنة الشمسية.

(ج) كامل التكاليف القابلة للاسترداد في نهاية ربع السنة الشمسية.

(د) كمية وقيمة غاز ونفط الكلفة الذي حمل عليه المآول وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الشمسية.

(هـ) قيمة التكاليف المستردة خلال ربع السنة الشمسية.

٢ - كشوفات المراقبة

يحفظ المآول بحساب للتكاليف المستردة وبحساب مقابل ليضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم استردادها والتكاليف التي تم استردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

المادة السابعة
تقرير النفقات والمقبوضات

يعد المآول تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

(١) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك اجراءات الحاسبة هذه.

(ب) النفقات والايادات المستحقة خلال ربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للاسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.

(ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.

(د) التعديلات على الموازنة المتفق عليها طبقاً للاتفاقية.

(هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات للسنة الشمسية.

(و) الفروقات بين تقرير الموازنة (حسب تعديلها بالفقرة (د) اعلاه) حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع ايضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

المادة الثامنة
كشف بارباح النفط والتحميل

يعد المآول كل ربع سنة شمسية كشفاً بارباح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

- (١) النفط والغاز الخام المنتج خلال الربع المعني.
- (ب) مجموع النفط والغاز الخام المنتج والمنتج حتى نهاية الربع.
- (ج) كمية النفط والغاز المنتج للمشاركة العائد للسلطة والمآول خلال الربع المعني.
- (د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة المتجمعة العائدة للسلطة والمآول حتى نهاية الربع المعني.
- (هـ) كمية نفط وغاز الكلفة المستحقة للمآول خلال الربع المعني.
- (و) كميات نفط وغاز الكلفة المتجمعة المستحقة للمآول حتى نهاية الربع المعني.
- (ز) حمولات المآول والسلطة خلال الربع المعني.
- (ح) مجموع حمولات المآول والسلطة حتى نهاية الربع المعني.
- (ط) حمولات السلطة والمآول الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع المعني.

هكذا عدم التصح

ملحق (د)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناذاركو الاردن

احكام تطبيق ضريبة الدخل

ملحق د

احكام تطبيق الضريبة

من المفهوم ان المقاول يخضع لقوانين ضريبة الدخل الاردنية الا اذا نص على خلاف هذا في الاتفاقية. وان اية ضرائب دخل اردنية تدفعها السلطة بالنيابة عن المقاول تكون دخلا اضافيا للمقاول. ويكون هذا الدخل الإضافي ايضا خاضعا لضريبة الدخل الاردنية اي ان دخل المقاول "مجل" لیتضمن الضريبة المدفوعة من السلطة.

يشكل الدخل الكلي للمقاول الخاضع للضريبة، كما هو محدد بالفقرة التاسعة (ج) (٢) من الاتفاقية، محسوما منه مبلغ يساوي "مجل" التزام المقاول بالضريبة الاردنية، "الدخل المبدئي" للمقاول.

تكون "القيمة المجملة" عبارة عن مبلغ يضاف الى الدخل المبدئي للحصول على "الدخل الخاضع للضريبة" بحيث تساوي "القيمة المجملة" ضرائب الدخل الاردنية،

ولذلك:

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي مضافا اليه القيمة المجملة.

القيمة المجملة = ضريبة الدخل الاردنية على الدخل الخاضع للضريبة.

مثلا اذا كان "معدل الضريبة"، والذي يعني معدل ضريبة الدخل الاردنية النافذ او المركب الناشئ من مختلف الضرائب الاردنية التي تفرض على الدخل او الارباح، هو معدل ثابت وغير معتمد على مستوى الدخل، حينئذ:

القيمة المجملة = معدل الضريبة مضروب بالدخل الخاضع للضريبة.

وبجمع المعادلتين الاولى والاخيرة المذكورتين اعلاه.

القيمة المجملة = $\frac{\text{الدخل المبدئي} \times \text{معدل الضريبة}}{1 - \text{معدل الضريبة}}$

هكذا حكم المحكم

ويفسر المثال الرقمي التالي المعادلات المذكورة أعلاه:
 فعلى افتراض أن الدخل المبدئي هو (١٠) دولارات ومعدل الضريبة هو (٢٥٪) إذا
 تكون القيمة الجملة مساوية لـ:

$$(١٠ \text{ دولارات} \times ٢٥) / (١ - ٢٥) = ٣,٣٣ \text{ دولارا}$$

ولذلك

الدخل المبدئي	١٠,٠٠٠ دولارات
مضافا اليه القيمة الجملة	٣,٣٣
الدخل الخاضع للضريبة	١٣,٣٣
محسوما منه ضرائب الدخل الاردنية بمعدل ٢٥٪	٣,٣٣
يدخل المقابل بعد الضرائب	١٠,٠٠٠ دولارات

ملحق (هـ)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج المعنية

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناذاركو الاردن

الوكالة البنكية

هكذا عند الاصل

ملحق (هـ) الكفالة البنكية

من : بنك
الى : وزارة المالية/الجمارك
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان، الاردن

السادة الامراء:

يكفل الموقع ادناه ("البنك") بصفته كبنك بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للنفذ، لصالح وزارة المالية/الجمارك ("الوزارة") حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبدون اية حاجة لاشعار عدلي او اجراء قضائي دفع اية رسوم جمركية وغرامات بما لا يتجاوز مبلغ مائتي الف دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠) على اية مواد مستوردة للاردن من قبل شركة اناداركو الاردن ("المقاول") او من قبل مستخدميه او مقاوليها الفرعيين بدون جمارك ورسوم واعباء مالية والتي يتم التصرف بها في الاردن بطريقة تخضع للرسوم طبقاً للمادة الرابعة والثلاثين من اتفاقية المشاركة في الانتاج ("الاتفاقية") المؤرخة ٥ آذار سنة ١٩٩٦ بين سلطة المصادر الطبيعية (السلطة) والمقاول.

ويجوز للوزارة ان تطلب الدفع وتقبضه منا خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد ان تقدم بياناً خطياً موقعا من موظف مفوض في الوزارة يصادق على ان:

(أ) الشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الامنول يتصرف بالنيابة عن الوزارة.

(ب) المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والاعباء المالية المستحقة والواجبة الدفع الى الوزارة من المقاول.

(ج) المقاول قد رفض او تخلف عن او اهمل في دفع الرسوم والغرامات والاعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة اليه ان يفعل ذلك.

(د) الرسوم والغرامات والاعباء المستحقة ناتجة عن التصرف الفاضع للرسوم داخل الاردن بمواد استوردها المقاول الى الاردن او استوردها مستخدموه او مقاولوه الفرعيون بدون جمارك او اعباء مالية او رسوم.

(هـ) المقاول قد استلم اشعاراً قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ الذي تنوي فيه الوزارة السحب بموجب الكفالة.

ويتوجب ان يدرج بيان الوزارة المواد والرسوم والغرامات والاعباء المالية التي تطبق عليها.

وتكون الكفالة البنكية هذه نافذة من تاريخ صدورها وتستمر نافذة الى التاريخ الذي يقدم فيه المقاول والسلطة بياناً خطياً بان جميع المواد المكفولة قد تم اعادة تصديرها من الاردن او ان الجمارك والغرامات والرسوم والاعباء المترتبة عليها قد دفعت، او انه قد تم التصرف بالمواد المكفولة داخل الاردن دون دفع الرسوم حسب احكام المادة الرابعة والثلاثين من الاتفاقية ايهما اسبق.

ان هذه الكفالة صادرة باسمكم شخصياً ولا يمكن تحويلها للغير.

هكذا تمت الاصل

ملحق (و)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركو الاردن

نموذج كتاب الاعتماد

ملحق (و)

نموذج كتاب الاعتماد

من : بنك

الى : سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الاردنية الهاشمية
عمان ، الاردن

نرجو اخذ العلم اننا بهذا الكتاب نفتح كتاب اعتماد ضمان غير قابل للنفذ رقم لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية ("السلطة") لحساب شركة اناداركو الاردن ("المقاول") بمبلغ اجمالي لغاية مليون (١٠٠٠٠٠) دولار امريكي فيما يتعلق بضمان تقيد المقاول بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ب) من اتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعة فيما بين السلطة والمقاول بتاريخ ٥ آذار سنة ١٩٩٦ ... ("الاتفاقية").

يكون كتاب الاعتماد هذا جاهزا للدفع بدون حاجة لخطار مدلي او اجراء قضائي. اذا تم انتهاء الاتفاقية او اذا انتهت مرحلة التنقيب الاولى، يجوز للسلطة حينئذ ان تعطي اشعارا خطيا للمقاول بالاخلال مع نسخة لنا اذا قررت السلطة ان المقاول لم يف بالتزاماته الواردة في المادة الرابعة (ب). واذا لم يتم المقاول بارتضاء السلطة من هذا القصور بالاداء وانقضت تسعون (٩٠) يوما على ارسال اشعار التقصير فيجوز للسلطة ان تطلب الدفع بمقتضى كتاب الاعتماد هذا. ويتوجب اتمام الدفع للسلطة خلال عشرة (١٠) ايام عمل بعد تسلم اشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمقاول تذكر فيه:

(ا) ان الاتفاقية قد انتهت او ان مرحلة التنقيب الاولى قد انتهت. و

(ب) ان المقاول لم يتخذ كل او جزءا من التزاماته بموجب المادة الرابعة (ب) من الاتفاقية وبانه لم يرض السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير بالاداء. و

ملحق من الملحق

(ج) ان فترة تسعين (٩٠) يوما قد انقضت منذ ارسال السلطة الى الماقل اشعار المخالفة.

يصبح كتاب الاعتماد هذا نافذ المفعول منذ ارسال اشعار خطي لنا من السلطة او الماقل بان الاتفاقية قد اصبحت نافذة المفعول وسيستمر نافذ المفعول حتى مرور مدة سنتين ونصف (٢٥) ومائة وعشرين يوما (١٢٠) ما لم يجددها الماقل، او قبل ذلك اذا استلمنا اشعارا خطيا من السلطة بان الماقل قد اولى بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

ملحق (ز)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركو الاردن

نموذج كفالة الشركة الام

هكذا عند الاصل

ملحق رقم (ز)
نموذج كفالة الشركة الام

رقم المرجع:

السادة سلطة المصادر الطبيعية
المملكة الاردنية الهاشمية
عمان، الاردن

حضرات السادة

التاريخ:

نحن، اناداركو بتروليوم كوربوريشن، الشركة الام والمساهمة الوحيدة في شركة اناداركو الاردن نوافق ونتعهد بموجب هذا الكتاب بتوفير جميع الوسائل التقنية التي تتطلبها شركة اناداركو الاردن لتمكينها من تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية المشاركة في الانتاج الموزعة - ٥ آذار سنة ١٩٩٦ - والمبرومة بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اناداركو الاردن.

بالاضافة الى ذلك، اذا اعلن المفاوض اكتشافا تجاريا بموجب شروط الاتفاقية فان اناداركو بتروليوم كوربوريشن توافق وتتعهد بموجب هذا الكتاب بتوفير المصادر المالية التي تتطلبها شركة اناداركو الاردن لتمكينها من تنفيذ التزاماتها السنوية بموجب الاتفاقية بما في ذلك الترتيبات المالية مع التابعين و/او غير التابعين.

ان التعمد المذكور في هذا الكتاب سيصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

اناداركو بتروليوم كوربوريشن

الاسم:

الوظيفة:

ملحق (ح)

لاتفاقية المشاركة في الانتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

في

المملكة الاردنية الهاشمية

و

شركة اناداركو الاردن

مثال توزيع النفط المنتج للمشاركة

هكذا عند الاصل

ملحق (ح)

مثال توزيع النفط المنتج للمشاركة

المثال الأول

الافتراضات

١. يساوي معدل الانتاج اليومي من النفط الخام خلال ربع سنة شمسية ٢٠٠٠٠ برميل يوميا.
٢. يساوي مجمع كمية نفط الكلفة الذي يحق للمقاول استلامه ٥٠٪ من مجمع كمية النفط الخام.

النفط المنتج للمشاركة

نفط الكلفة	حصة المقاول		حصة السلطة	
	(%)	برميل يوميا	(%)	برميل يوميا
اول ٦٠٠٠٠ برميل/يووميا	٢٨.٥	١١٥٥٠	٦١.٥	١٨٤٥٠
ال ٤٠٠٠٠ برميل/يووميا التالية	٣٦.٠	٧٢٠٠	٦٤.٠	١٢٨٠٠
ال ١٠٠٠٠٠ برميل/يووميا الباقية	٢٩.٠	١٤٥٠٠	٧١.٠	٢٥٥٠٠
		٢٣٢٥٠		٦٦٧٥٠

المثال الثاني

الافتراضات

١. يساوي معدل الانتاج اليومي من النفط الخام خلال ربع سنة شمسية ٢٠٠٠٠ برميل يوميا.
٢. يساوي مجمع كمية نفط الكلفة الذي يحق للمقاول استلامه ٢٠٪ من مجمع كمية النفط الخام.

النفط المنتج للمشاركة

نفط الكلفة	حصة المقاول		حصة السلطة	
	(%)	برميل يوميا	(%)	برميل يوميا
اول ٦٠٠٠٠ برميل/يووميا	٢٨.٥	١٨٤٨٠	٦١.٥	٢٩٥٢٠
ال ٤٠٠٠٠ برميل/يووميا التالية	٣٦.٠	١١٥٢٠	٦٤.٠	٢٠٤٨٠
ال ١٠٠٠٠٠ برميل/يووميا الباقية	٢٩.٠	٢٣٢٠٠	٧١.٠	٥٦٨٠٠
		٥٣٢٠٠		١٠٦٨٠٠

هكذا عند الاصل

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره بحسب الاعيان والنسب
نصادق على القانون الاتي، ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون البنوك

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاصلي ومطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف عبارة (البنك المرخص) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

تعني عبارة البنك المرخص :-

الشركة التي يرخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق احكام الشريعة الاسلامية حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي اللذين يوافق عليهما البنك المركزي .

المادة ٣- تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة العبارة التالية الى مطلعها :-

(مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من هذه المادة) .

ثانياً : باضافة الفقرة (ح) التالية الى آخرها :-

ح - للمجلس ان يستني البنوك التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق احكام الشريعة الاسلامية من أي حكم من احكام هذه المادة

الحسين بن طلال

١٩٩٦/١٢/٣١

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
وزير الدفاع
عبدالكريم الكباريتي

وزير
التعليم العالي
الدكتور عبدالله النصور

وزير
الداخلية
الدكتور هوش خليفات

وزير
الاشغال العامة والاسكان
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير
العدل
عبدالكريم الدغمي

وزير البريد والاتصالات
وزير المالية بالوكالة
جمال المصري

وزير
المياه والسري
المهندس سمير قموار

وزير
الصناعة والتجارة
المهندس علي ابو الراغب

وزير
السياحة والآثار
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيشة

وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة

وزير
التخطيط
الدكتورة ريم خلف

وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة
محمد التويب

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
هشام النسل

وزير
التربية الاجتماعية
المهندس حماد ابو جاموس

وزير
التأمين
المهندس منير صبور

وزير
المعمل
الدكتور عبدالحافظ الشخابة

وزير
دولة
ملاح الرحيمسي

وزير
النقل
الدكتور احمد اللصاه

وزير
الزراعة
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير
دولة
محمود عبداللطيف البويميل

وزير
السياحة
محمد داووديه

وزير دولة ووزير الطاقة
والثروة المعدنية بالوكالة
محمد عودة نجادات

وزير
التربية والتعليم
الدكتور منقر المصري

وزير
المياه
خالد المداهبة

وزير
الاسلام
الدكتور مزوان العشر

وزير
التربية الادارية
الدكتور كمال ناصر

وزير
النقل
المهندس ناصر اللوزي

هكذا عند الصل

مخزن المحامين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٧

قانون محكمة بلدية جرش

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية جرش لسنة ١٩٩٧) ، ويعمل به
بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تحدث في مدينة جرش محكمة تدعى (محكمة بلدية جرش) وتعتبر محكمة
صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم
الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣- أ- تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبما
تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنفقد في
المكان الذي تعده لها بلدية جرش بموافقة وزير العدل .

ب- يعين هذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام
المصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية
وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا
القانون واي تعديلات تطرأ عليه، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي
المحكمة بهام وظيفته .

ج- يعين هذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتيبة المحاكم
النظامية اما المحضرون والأذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على
تنسيب امين عام وزارة العدل .

المادة (٤) تخضع محكمة بلدية جرش وموظفوها لاشراف وزارة العدل
وتسري عليهم القوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على
محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة (٥) أ- تلتزم بلدية جرش بنفقات إنشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من
سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة
والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الأخرى من صندوقها الخاص وفقاً
للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين
وعلى موظفي وزارة العدل.

ب- تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية جرش
خدمة مقبولة للتقاعد لغايات التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم
عائدات التقاعد من رواتبهم وإرسالها شهرياً الى وزارة المالية/
التقاعد.

المادة (٦) أ- لوزير العدل أن ينتدب أياً من القضاة في محكمة بلدية جرش أو
المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام في أي
محكمة أخرى كما يجوز له أن ينتدب أي قاضي صلح أو مدعي
عام ليقوم بوظيفة قاضي أو مدعي عام في محكمة بلدية جرش.

هذه هي النسخة

ب- لوزير العدل أن يتدب مدعي عام محكمة بلدية جرش ليعمل قاضياً في هذه المحكمة.

المادة (٧) أ- تختص محكمة بلدية جرش في النظر والفصل في الجرائم التي

ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية والأنظمة الصادرة أو التي مستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين أو الأنظمة أو تحل محلها.

١. قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
٢. قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
٣. قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.
٤. قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.
٥. قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٣.

٦. قانون رسوم الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.
٧. الجرائم المتعلقة بالمكافح الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.
٨. الجرائم المتعلقة بمكافحة أمراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢، والجرائم المتعلقة بذبح الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب- تحكم هذه المحكمة بإزالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالإضافة إلى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة (٨) يكون لمدعي عام محكمة بلدية جرش وللقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لأي منها صلاحية تنفيذ الأحكام التي تصدرها أو أصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الأردنية أو الأمن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار إليها في المادة (٧) من هذا القانون، وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الأمن العام.

المادة (٩) أ- تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها أو تفرضها محكمة بلدية جرش إلى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها إلى الحبس وفقاً لأحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب- لقاضي محكمة بلدية جرش حق تحويل عقوبة الحبس إلى الغرامة طبقاً لأحكام قانون العقوبات.

المادة (١٠) يقوم محضرو محكمة بلدية جرش ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها إجراءات هذه المحكمة.

هكذا من الأصل

المادة (١١) أ- ترسل محكمة بلدية جرش جدولاً بالأحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً إلى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة أيام من تاريخ الفصل فيها إلى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده أو إلى مدعي عام جرش عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب- للنائب العام ولمدعي عام جرش إذا لم يكن لمحكمة بلدية جرش مدع عام استئناف الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح.

المادة (١٢) تستمر المحاكم الأخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية جرش عند العمل بهذا القانون ونحوه الأحكام التي تصدر فيها إلى محكمة بلدية جرش لتنفيذها وأما الأحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية جرش .

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٦/١٢/٣١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ووزير الدفاع
عبدالكريم الكباريتي

وزير
التعليم العالي
الدكتور عبدالله النصور

وزير
الداخلية
الدكتور عوض خليفات

وزير
الاشغال العامة والاسكان
المهندس عبدالهادي الجالي

وزير
المعمل
عبدالكريم الدغمي

وزير البريد والاتصالات
ووزير المالية بالوكالة
جمال الصرايرة

وزير
المياه والري
المهندس سمير شعوار

وزير
الصناعة والتجارة
المهندس علي أبو الراغب

وزير
السياحة والآثار
الدكتور صالح أرشيدات

وزير الشؤون البلدية
والثروة والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيشان

وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة

وزير
التخطيط
الدكتور ريماء خلف

وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الاوقاف
والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة
محمد الدويب

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
هشام التسل

وزير
التنمية الاجتماعية
المهندس دهاد أبو جاموس

وزير
التحسين
المهندس منير مويين

وزير
المعمل
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير
دولة
ملاح الرحيمسي

وزير
الثقافة
الدكتور احمد القضاة

وزير
الزراعة
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير
دولة
معمود عبداللطيف الهويمل

وزير
الشباب
محمد داووديه

وزير دولة ووزير الطاقة
والثروة المدنية بالوكالة
محمد موده لجادات

وزير
التربية والتعليم
الدكتور منير المصري

وزير
دولة للشؤون الخارجية
خالد المداخنة

وزير
الاعلام
الدكتور مروان المعشر

وزير
التنمية الادارية
الدكتور كمال ناصر

وزير
القفل
المهندس ناصر اللوزي

هكذا من المصد

نظام الحمين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٧
نظام المطاعم والاستراحات السياحية
صادر بموجب المادة (١٦) من قانون السياحة
رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المطاعم والاستراحات السياحية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الوزارة : وزارة السياحة والآثار
الوزير : وزير السياحة والآثار
اللجنة : لجنة السياحة المشكلة بمقتضى قانون السياحة

المادة ٣- للغايات المقصودة من هذا النظام تعني عبارة (المطعم السياحي) . مرفق مصنف سياحيا حسب تعليمات الوزارة ويقدم خدمات الطعام والشراب ويمكن ان يقدم خدمات ترويحية ورياضية وفنية لرواده داخل المطعم او خارجه لقاء مقابل ويشمل هذا التعريف :-

- أ- الاستراحات السياحية
- ب- المتنزهات السياحية ومدن التسلية والترويح السياحي
- ج- النوادي الليلية
- د- الكافريات

المادة ٤- يشترط لترخيص المطعم السياحي مايلي:-

- أ- ان لا يقل رأسماله المسجل عن ثلاثين ألف دينار .
- ب- ان يكون كل من مالكة او مديره العام او أي عامل فيه حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنة غيلة بالشرف والاداب العامة ، او بالافلاس الاحتمالي او التقصيري .
- ج- ان تتوفر فيه الشروط الفنية المنصوص عليها في هذا النظام وفي التعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٥- يترتب على ادارة المطعم السياحي التقيد بما يلي:-

- أ- وضع لافتة تحمل اسم المطعم باللغتين العربية والانجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفه .
- ب- اشتهار قوائم الاسعار للطعام والشراب في مكان بارز على مدخل المطعم وتقديم لوائح طعام تبين انواعه واسعاره لاطلاع الزبائن عليها .

هكذا عند الاصل

- ج- مراعاة احكام قانون الصحة العامة والانظمة الصادرة بمقتضاه .
 د- تزويد كل زبون بفاتوره وتدرج فيها جميع اصناف المأكولات والمشروبات والخدمات المقدمة له واسعارها بشكل واضح .
 هـ- الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لمن يقل عمره عن ١٨ سنة .
 و- الزام العاملين في المطعم السياحي بارتداء زي خاص كل حسب طبيعة عمله .

ز- ان لا تعلن باي وسيلة كانت او يدرج في أي نشرة يصدرها تظهر المطعم السياحي على غير حقيقته من حيث فئة التصنيف او نوعية الطعام او الخدمات التي يقدمها .

- ح- اعلام الوزارة عن أي تعديل في الاسم التجاري للمطعم او في ملكيته .
 ط- ان لا تجري أي تغيير في مرافقه وانشاءاته الا بموافقة الوزير المسبقة .

المادة ٦ أ- تصنيف المطاعم السياحية الى خمس فئات وحسب الترتيب التالي:-

- أ- مطعم خمسة نجوم
 ب- مطعم اربعة نجوم
 ج- مطعم ثلاثة نجوم
 د- مطعم نجمتان
 هـ- مطعم نجمة واحدة
 هـ- للوزير بناء على تنسيب اللجنة وضع الشروط التفصيلية بمواصفات المطاعم السياحية والمرافق الواجب توافرها فيه والخدمات التي يقدمها والمحافظة على مستوى هذه الخدمات .

المادة ٧ أ- تصدر الرخصة للمطعم السياحي بالفة التي يقرها الوزير بناء على تنسيب لجنة السياحة على ان تعتبر المطاعم المصنفة سياحيا قبل نفاذ هذا النظام وكأنها مصنفة بمقتضاه .

ب- للجنة الاستئناس برأي جمعية اصحاب المطاعم السياحية عند قيامها بالتصنيف .

ج- للوزير بناء على تنسيب اللجنة اعادة النظر في تصنيف المطعم السياحي كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٨ أ- تستوفي الرسوم السنوية التالية عن المطاعم السياحية ويعتبر الجزء من السنة سنة كاملة لغايات استيفاء الرسوم السنوية عند الترخيص لأول مرة :-

- ١- (٣٠٠) دينار عن المتنزهات السياحية ومدن التسلية والترويج السياحي .
 ٢- (١٠٠) دينار لفئة الخمسة نجوم .
 ٣- (٨٠) دينار لفئة الاربعة نجوم .
 ٤- (٦٠) دينار لفئة الثلاثة نجوم .
 ٥- (٥٠) ديناراً لفئة النجمتين .
 ٦- (٤٠) ديناراً لفئة النجمة الواحدة .
 ٧- (٦٠٠) دينار النادي الليلي .
 ٨- (٤٠) ديناراً الكافيتريا .

ب- يستوفي مبلغ خمسة دنانير رسم بدل فاقد او تالف للرخصة .

ملحق من المص

المادة ٩- يدفع الرسم السنوي خلال مدة اقصاها الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني من كل سنة وكل من يتخلف عن ذلك يدفع مبلغا اضافيا مقداره (٥٠٪) من رسم الترخيص السنوي ويحظر عليه ممارسة المهنة في حالة عدم تجديد الترخيص خلال مدة اقصاها الحادي والثلاثين من كل سنة وللوزارة اغلاق المطعم الى حين تسديد الرسوم والغرامات المترتبة عليها .

المادة ١٠- للوزير بناء على تنسيب اللجنة ان يوافق للمطعم السياحي على تقديم المشروعات الروحية واستخدام الفرق الفنية والموسيقية فيه .

المادة ١١- أ- للجهات المختصة في الوزارة اجراء التفتيش على المطعم السياحي للتأكد من مدى التزامه باحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
ب- اذا اثبت التفتيش على المطعم السياحي تدني مستواه بحيث لا يتناسب مع درجة تصنيفه جاز للجنة اعادة النظر في هذا التصنيف وذلك بعد لفت نظر المطعم وانذاره ومنحه المهلة التي يقررها الوزير .

المادة ١٢- للوزير بناء على تنسيب اللجنة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها .

المادة ١٣- كل من يخالف احكام هذا النظام والتعليقات الصادرة بمقتضاه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون السياحة المعمول به .

١٩٩٧/١/٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الاشغال العامة والسكان وزير الدفاع والداخلية بالوكالة المهندس عبدالهادي المجالي	وزير العدل مبدالكريم الدغمي
وزير البريد والاتصالات جمال المصريرة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب
وزير السياحة والآثار الدكتور صالح أرسيدات	وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة ووزير الصحة بالوكالة الدكتور عبدالرزاق طيشت	وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التخطيط الدكتور رؤسا خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم العباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الذويبي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس	وزير التعمير المهندس منير صوير
وزير العدل الدكتور عبدالاحظ الشفقيه	وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويمل	وزير الشباب محمد داوديه
وزير دولة محمد موده نجيدات	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد المداحنة
وزير الاعلام الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور كمال ناصر	وزير النقل المهندس ناصر السوزي

هذه هي الصور

نخري اأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٩٧

نظام المنشآت الفندقية والسياحية

صادر بموجب المادة (١٦) من قانون السياحة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المنشآت الفندقية والسياحية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة السياحة والآثار

الوزير : وزير السياحة والآثار

اللجنة : لجنة السياحة المشكلة بمقتضى قانون السياحة المعمول به .

المادة ٣- للغايات المقصودة من هذا النظام تشمل عبارة (المنشأة الفندقية) ، الفندق ، المنتجع السياحي ، الشقق الفندقية ، النزل ، الموتيل ، المخيم السياحي ، الفنادق العائمة والتي تقدم خدمات فندقية او أي جزء منها واي منشآت اخرى يقرر الوزير انها تعتبر من المنشآت الفندقية لغايات هذا النظام .

المادة ٤- أ- يتم ترخيص المنشأة الفندقية بطلب يقدم الى الوزارة ويشترط في طالب الترخيص ان يقدم سند تسجيل او عقد ايجار للبناء القائم او النوي انشائه وتقديم مخططات بناء موافق عليها حسب الاصول من الجهات المعنية لاعتمادها من قبل الوزارة .

ب - يصدر الوزير بناء على تنسيب اللجنة موافقة مشروطة مدتها ستان لتمكين طالب الترخيص من توفير الشروط والمتطلبات اللازمة على ان يباشر في البناء او التجهيز خلال مدة اقصاها ستان وللوزير تمديد هذه الموافقة لمدة مماثلة .

المادة ٥- أ- تصنف الفنادق والمنتجعات في احدى الفئات التالية :-

خمسة نجوم

اربعة نجوم

ثلاثة نجوم

نجمتان

نجمة واحدة

غير سياحي

هكذا عند الاصل

ب - تصنف الشقق الفندقية ، المنزل ، الموتيل ، المخيم السياحي واية منشأة فندقية اخرى في احدى الفئات التالية :-

فئة (أ)

فئة (ب)

فئة (ج)

المادة ٦- أ- يوجه الوزير اشعاراً خطياً الى صاحب المنشأة يبلغه فيه قرار التصنيف وله ان يعرض خلال مدة ١٥ يوما على هذا القرار .

ب - تمنح الرخصة للمنشأة الفندقية بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٧- أ- تستوفى الرسوم السنوية والبدلات التالية عند اصدار الرخصة او تجديدها:-

١- (٥٠٠) دينار رسم ترخيص فندق (من فئة) خمسة نجوم

٢- (٤٠٠) دينار رسم ترخيص فندق (من فئة) اربعة نجوم

٣- (٣٠٠) دينار رسم ترخيص فندق (من فئة) ثلاثة نجوم

٤- (٢٠٠) دينار رسم ترخيص فندق (من فئة) نجمتين

٥- (١٠٠) دينار رسم ترخيص فندق (من فئة) نجمة واحدة

٦- (٥٠) ديناراً رسم ترخيص فندق غير سياحي

٧- رسم ترخيص المنزل والموتيل والشقق الفندقية والمخيم السياحي حسب مايلي :-

- ٣٠٠ دينار فئة (أ)

- ٢٠٠ دينار فئة (ب)

- ١٠٠ دينار فئة (ج)

٨- (٢٠) ديناراً بدل فاقد او تالف او تعديل بيانات الرخصة .

ب - يعتبر الجزء من السنة سنة كاملة لغايات استيفاء الرسوم السنوية عند الترخيص لأول مرة .

المادة ٨- تجدد الرخصة حتى نهاية شهر شباط من كل سنة وفي حالة التخلف عن ذلك يدفع مبلغاً اضافياً مقداره (٥٪) من رسم الترخيص عن كل شهر او الجزء منه يستمر فيه التأخير عن تجديد الرخصة .

المادة ٩- تلتزم ادارة المنشأة الفندقية القيام بمايلي :-

أ- ان تخضع لادارة موحدته جميع مرافقها وتوابعها .

ب - ان تضع لافتة تحمل اسمها باللغتين العربية والانجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفها .

ج - ان تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان .

د - ان تعلن في جميع صالات الطعام والاستقبال وقاعات الجلوس والغرف الاسعار التي تتقاضاها عن أي خدمة او وجبة طعام وذلك باللغتين العربية والانجليزية وان تنقيد بها .

هـ - تزويد كل زبون بفاتوره وايصال مختوم بخاتم الفندق مورخاً وموقعاً من المسؤول وتدرج فيه بنود الخدمة التي قدمت له ومن كل منها .

و - الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لمن يقل عمره عن ١٨ سنة .

ز - مراعاة احكام قانون الصحة العامة والانظمة الصادرة بمقتضاه وعدم استخدام أي شخص في تجهيز الطعام او الشراب وتقديمه الا بعد حصوله على شهادة طبية تثبت خلوه من الامراض وفقاً للتشريعات المعمول بها .

ح - توفير وسائل السلامة العامة ومتطلبات الوقاية والعمل على ابقائها جاهزة للاستعمال والحفاظة عليها وفقاً لمتطلبات الدفاع المدني .

هذه هي الاصل

ط- توفير صندوق لحفظ الامانات للنزلاء وان يعلن عن ذلك في صالة الاستقبال

باللغتين العربية والانجليزية .

ي - الزام العاملين فيها بارتداء الزي الخاص كل حسب طبيعة عمله .

ك - ان لاتعدل او تجرى أي تغيير في مرافقها وانشاءاتها الا بموافقة الوزير المسبقة .

ل - تزويد الوزارة بجميع المعلومات والاحصاءات التي تطلبها .

م - تزويد الوزارة ببرامج التدريب الادارية والفندقية والسياحية وبرامج التسويق والترويج السياحي وتفصيلات تنفيذها .

المادة ١٠ - للوزير بناء على تنسيب اللجنة ان يقرر الموافقة على تقديم المشروبات الروحية واستخدام الفرق الفنية والموسيقية في المنشآت الفندقية .

المادة ١١ - أ - للوزير او من ينبيه خطيا اجراء المراقبة والتفتيش على المنشأة الفندقية للتأكد من التزامها باحكام القانون وهذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب - اذا ثبت ان مستوى المنشأة الفندقية لايتناسب مع درجة تصنيفها وجب على اللجنة اعادة النظر في هذا التصنيف وذلك بعد انذارها ومنحها المهلة التي يقررها الوزير .

ج - للوزير ان يأمر بتغيير اسم المنشأة الفندقية والسياحية اذا تبين ان الاسم القائم قد يسبب التفرير .

المادة ١٢ - لايجوز للمنشأة الفندقية تنفيذ برامج الرحلات السياحية داخل المملكة الا من خلال مكتب سياحة مرخص وفقا لآحكام نظام مكاتب السياحة والسفر المعمول به .

المادة ١٣ - للوزير بناء على تنسيب اللجنة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :-

أ - حسن انتظام العمل في المؤسسة الفندقية والحفاظة على اخلاقيات المهنة واداب ممارستها وتنسيق علاقاتها مع بعضها ومع المهن السياحية الاخرى .

ب - وضع الشروط الخاصة بالمواصفات للمنشأة الفندقية والمرافق الراجب توافرها فيها والخدمات التي تقدمها والحفاظة على مستوى هذه الخدمات .

المادة ١٤ - كل من يخالف احكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون السياحة المعمول به .

هكذا من الأصل

المادة ١٥- يلغى نظام (المؤسسات الفندقية) رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

١٩٩٧/١/٧

الحسين بن طلال

وزير العدل مبدالكريم الدغمي	وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الدفاع والداخلية بالوكالة المهندس مبدالهادي المجالي	رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النسيور
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور مبدالسلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير الصحة بالوكالة الدكتور عبدالرزاق طيبشاش	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدان
وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد النويب	وزير المطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم العباس	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف
وزير التنمية المهندس حماد ابو جاموس	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التل
وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير المعمل الدكتور عبدالحافظ الشخابة
وزير الشباب محمد دارووديه	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة للشؤون الخارجية خليل المداحنة	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة محمد موده نجيدات
وزير التنظيم المهندس ناصر السوي	وزير التنمية الادارية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور كمال ناصر	وزير الاعلام الدكتور مروان المعشر

نخس الحسفن الاول ملك المملكة الاردنفة الهاشفة

مقتضى احكام المادفن (٢٠٣١) من الدستور
والمادة (١١) من قانون للوازنفة العامة رقم (١) لسنة
١٩٩٦ وبناء على ما قرر مجلس الوزراء
بتارفخ ١٩٩٧/١/٢١ نأمر بوضع النظام الآف:

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام تشكفلات الوزارات والدوائر الحكومية

رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦

- المادة (١) :- فسمى هذا النظام لنظام معدل لنظام تشكفلات الوزارات والدوائر
الحكومية وقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦) والمشار فله ففما فلفف
بالنظام الاصلف كنظام واحد وفعمل فف اعتبارا من تارفخ نشره بالفرفة
الرسمية .
- المادة (٢) :- فعدل فف فف تشكفلات الوزارات الملحق بالنظام الاصلف وفقا لما هو مففن فف
الففول المرفق فف هذا النظام وفففر فف منه .

هذا نص الاصلا

المادة (٣) :- تضاف الفقرة (ج) للمادة (٨) من النظام الاصيلي وتقرأ كمايلي :-

تعتبر الوظائف التي يشغلها من الوظائف المنقولة الى وزارة البريد والاتصالات من مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بموجب هذا النظام ملغاة حكما .

١٩٩٧/١/٢١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبد الكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الدخيلة الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس عبدالهادي المجالي	وزير العدل عبدالكريم الدعوي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير البناء والري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشة
وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	وزير الاوتاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي
وزير المطاعة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الذويب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس	وزير التكوين المهندس منير صوير	وزير المستشار الدكتور عبدالحافظ الشخاطبة
وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة محمود عبداللطيف الهويمل	وزير الشباب محمد داوودية	وزير دولة محمد موده نجاحات
وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خليل المداحنة	وزير الادارية الامتلاام الدكتور كمال ناصر الدكتور مروان العشر
	وزير النقل المهندس فهد القوي	وزير النقل الدكتور كمال ناصر الدكتور مروان العشر

الفصل : ٩٥ - وزارة البريد والاتصالات
الوظائف المنقولة من مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الوظائف	المرجع	المرجع	المرجع
١٨ - مأمور قسم	التملكة	-	-
١٩ - مأمور فني اتصالات	التملكة	-	-
٢٠ - محاسب / كاتب	التملكة	-	-
٢١ - مأمور مستودع	التملكة	-	-
١ - [حدث (١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١	-	-
٢ - [حدث (٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢	-	-
٣ - [حدث (٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣	-	-
٤ - [حدث (٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤	-	-
٥ - [حدث (٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥	-	-
٦ - [حدث (٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦	-	-
٧ - [حدث (٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧	-	-
٨ - [حدث (٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨	-	-
٩ - [حدث (٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩	-	-
١٠ - [حدث (١٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٠	-	-
١١ - [حدث (١١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١١	-	-
١٢ - [حدث (١٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٢	-	-
١٣ - [حدث (١٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٣	-	-
١٤ - [حدث (١٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٤	-	-
١٥ - [حدث (١٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٥	-	-
١٦ - [حدث (١٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٦	-	-
١٧ - [حدث (١٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٧	-	-
١٨ - [حدث (١٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٨	-	-
١٩ - [حدث (١٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٩	-	-
٢٠ - [حدث (٢٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٠	-	-
٢١ - [حدث (٢١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢١	-	-
٢٢ - [حدث (٢٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٢	-	-
٢٣ - [حدث (٢٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٣	-	-
٢٤ - [حدث (٢٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٤	-	-
٢٥ - [حدث (٢٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٥	-	-
٢٦ - [حدث (٢٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٦	-	-
٢٧ - [حدث (٢٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٧	-	-
٢٨ - [حدث (٢٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٨	-	-
٢٩ - [حدث (٢٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٢٩	-	-
٣٠ - [حدث (٣٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٠	-	-
٣١ - [حدث (٣١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣١	-	-
٣٢ - [حدث (٣٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٢	-	-
٣٣ - [حدث (٣٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٣	-	-
٣٤ - [حدث (٣٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٤	-	-
٣٥ - [حدث (٣٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٥	-	-
٣٦ - [حدث (٣٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٦	-	-
٣٧ - [حدث (٣٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٧	-	-
٣٨ - [حدث (٣٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٨	-	-
٣٩ - [حدث (٣٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٣٩	-	-
٤٠ - [حدث (٤٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٠	-	-
٤١ - [حدث (٤١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤١	-	-
٤٢ - [حدث (٤٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٢	-	-
٤٣ - [حدث (٤٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٣	-	-
٤٤ - [حدث (٤٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٤	-	-
٤٥ - [حدث (٤٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٥	-	-
٤٦ - [حدث (٤٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٦	-	-
٤٧ - [حدث (٤٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٧	-	-
٤٨ - [حدث (٤٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٨	-	-
٤٩ - [حدث (٤٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٤٩	-	-
٥٠ - [حدث (٥٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٠	-	-
٥١ - [حدث (٥١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥١	-	-
٥٢ - [حدث (٥٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٢	-	-
٥٣ - [حدث (٥٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٣	-	-
٥٤ - [حدث (٥٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٤	-	-
٥٥ - [حدث (٥٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٥	-	-
٥٦ - [حدث (٥٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٦	-	-
٥٧ - [حدث (٥٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٧	-	-
٥٨ - [حدث (٥٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٨	-	-
٥٩ - [حدث (٥٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٥٩	-	-
٦٠ - [حدث (٦٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٠	-	-
٦١ - [حدث (٦١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦١	-	-
٦٢ - [حدث (٦٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٢	-	-
٦٣ - [حدث (٦٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٣	-	-
٦٤ - [حدث (٦٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٤	-	-
٦٥ - [حدث (٦٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٥	-	-
٦٦ - [حدث (٦٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٦	-	-
٦٧ - [حدث (٦٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٧	-	-
٦٨ - [حدث (٦٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٨	-	-
٦٩ - [حدث (٦٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٦٩	-	-
٧٠ - [حدث (٧٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٠	-	-
٧١ - [حدث (٧١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧١	-	-
٧٢ - [حدث (٧٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٢	-	-
٧٣ - [حدث (٧٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٣	-	-
٧٤ - [حدث (٧٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٤	-	-
٧٥ - [حدث (٧٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٥	-	-
٧٦ - [حدث (٧٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٦	-	-
٧٧ - [حدث (٧٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٧	-	-
٧٨ - [حدث (٧٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٨	-	-
٧٩ - [حدث (٧٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٧٩	-	-
٨٠ - [حدث (٨٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٠	-	-
٨١ - [حدث (٨١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨١	-	-
٨٢ - [حدث (٨٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٢	-	-
٨٣ - [حدث (٨٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٣	-	-
٨٤ - [حدث (٨٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٤	-	-
٨٥ - [حدث (٨٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٥	-	-
٨٦ - [حدث (٨٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٦	-	-
٨٧ - [حدث (٨٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٧	-	-
٨٨ - [حدث (٨٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٨	-	-
٨٩ - [حدث (٨٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٨٩	-	-
٩٠ - [حدث (٩٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٠	-	-
٩١ - [حدث (٩١) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩١	-	-
٩٢ - [حدث (٩٢) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٢	-	-
٩٣ - [حدث (٩٣) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٣	-	-
٩٤ - [حدث (٩٤) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٤	-	-
٩٥ - [حدث (٩٥) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٥	-	-
٩٦ - [حدث (٩٦) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٦	-	-
٩٧ - [حدث (٩٧) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٧	-	-
٩٨ - [حدث (٩٨) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٨	-	-
٩٩ - [حدث (٩٩) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	٩٩	-	-
١٠٠ - [حدث (١٠٠) والكلف لها بالكل من مؤسسة الاتصالات	١٠٠	-	-

هكذا من الأصل

الفصل : مؤسسة الاتصالات الملكية واللاسلكية
البرق والم:

الاسماء	الرقم	القيمة	البيان
١١٤- مأمور حركة	٨	-	العام (٨) والبالغ
١١٦- سائق دراجة	٢٨	-	العام (٢٨) وبقية
٢١-٤ مجموعة اصال صيانة	٣٠٢	-	
١١٢- ميكافكي سيارات اول	١	-	العام وبقية
١١٦- ميكافكي سيارات ثاني	١٦	-	العام (١٦) وبقية
١١٤- ميكافكي سيارات ثالث	٤	-	العام (٤) وبقية
١١٦- ميكافكي سيارات رابع	٣	-	العام (٣) وبقية
١٢١- ميكافكي سيارات خامس	١	-	العام وبقية
١٢٥- ميكافكي سيارات سادس	١	-	العام وبقية
٢٢-٤ مجموعة اصال تشكيل والتجهيز	٢١	-	
١٠٢- احم كويك	١	-	العام وبقية
١٠٦- حذاء عربي ثقي	١	-	العام (١) وبقية
١١٢- لجام عربي/الرجلي	٢	-	العام وبقية
١١٤- سماعات لجام عربي/الرجلي	١	-	العام وبقية
٢٤-٤ مجموعة اصال الصلوات	١١	-	
١٠١- مركب لقي تشكيل	٢٢	-	العام (٢٢) وبقية
١٢٢- امين صلاوي	٢١	-	العام (٢١) وبقية
١٢٨- مكلف استقدام	١٠	-	العام (١٠) وبقية
١٥٤- كاتب	١٦	-	
١٠٢- القاطن بـ	١١٤	-	
١- كاتب عام	١	-	العام وبقية
٢- مدير دائرة ارباب قسم	٢	-	العام وبقية
٣- مدير الاتصالات والخطوط الارضية	١	-	العام وبقية
٤- مدير دائرة ارباب قسم	١	-	العام وبقية
٥- مدير دائرة	١	-	العام وبقية
٦- مدير دائرة ارباب قسم	١	-	العام وبقية
٧- مخرج	٣٣٥	-	العام وبقية
٨- مدير الحسابات والمصرف	١	-	العام وبقية
٩- رئيس قسم/مخبر	٣١٠	-	العام وبقية
١٠- رئيس قسم/مخبر	١	-	العام وبقية
١١- مدير مكتب مدير العام	١	-	العام وبقية
١٢- مدير مكتب مدير الادارة	١	-	العام وبقية
١٣- مدير دائرة التفتيش الداخلي	١	-	العام وبقية
١٤- محاسب	١٨٥	-	العام وبقية
١٥- محاسب	١	-	العام وبقية
١٦- ميكافكي	١٨٥	-	العام وبقية
١٧- مأمور لقي	١٥١	-	العام وبقية
١٨- ميكافكي/ميكافكي	١٢١	-	العام وبقية
١٩- مأمور لقي	١١٠	-	العام وبقية
٢٠- مدير دائرة التفتيش	٩٨	-	العام وبقية
٢١- مدير دائرة التفتيش والتفتيش	١١٠٠	-	العام وبقية
٢٢- مدير دائرة التفتيش الامن القومي	١٠٠٠	-	العام وبقية
٢٣- مدير دائرة التفتيش المركزي	١٠٠٠	-	العام وبقية
٢٤- رئيس قسم ادم لقي	٧٥٠	-	العام وبقية
٢٥- رئيس قسم ادم لقي	٧١٠	-	العام وبقية
٢٦- رئيس قسم ادم لقي	١٠٠	-	العام وبقية
٢٧- رئيس قسم ادم لقي	٥٥٠	-	العام وبقية
٢٨- رئيس قسم ادم لقي	٣٣٥	-	العام وبقية
٢٩- مأمور لقي	٣٠	-	العام وبقية
٣٠- ميكافكي لقي	٢٥٠	-	العام وبقية
٣١- ميكافكي لقي	١١	-	العام وبقية

مكتبة مصر للعلوم